مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

متابعات إفريقية

العدد (١٢) شعبان ١٤٤٢هـ - إبريل ٢٠٢١م

تحرير: الدكتور محمد السبيطلي

- د. مصطفى عبد الله أبو القاسم ختيم
- د. إيمان زهران
- حسين يوسف القطروني
- د. محمد عبدالحفيظ الشيخ
- خالد خميس السحاتي
- نوال بالعيد سالم الفيتوري
- آية بدر
- د. نرمين محمد توفيق
- زينب مصطفى رويحه

متابعات إفريقية

العدد (١٢)

المحتويات

متابعات إفريقية

سلسلة أوراق متخصصة يضمها تقرير شهري يصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض. تناقش السلسلة الملفات والقضايا السياسية والاقتصادية والأمنية المختلفة التي تهم سُكّان القارة الإفريقية وانعكاساتها الإقليمية والدولية من خلال مقاربات متعددة التخصصات وزوايا النظر.

للتواصل: afrstudies@kfcris.com

- **الأزمة الليبية: المفهوم والأبعـــاد**
د. مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم - أستاذ علم السياسة - جامعة طرابلس - طرابلس... ٨

- **هل ستنجح توظيفات السلطة الانتقالية الجديدة في إنجاز تعهدات الاستقرار السياسي في ليبيا؟**
د. إيمان زهران - متخصصة في العلاقات الدولية والأمن الإقليمي - القاهرة. ١٦

- **الأزمة الليبية: التفكك البنيوي للسلطة وخيارات التسوية (٢٠١١م - ٢٠٢١م)**
حسين يـوسف القطروني - أستاذ مساعد - قسم العلوم السياسية - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي - بنغازي ٢٧

- **دور الأمـم المتحـدة في تسوية الأزمـــة الليبية**
د. محمد عبدالحفيظ الشيخ - عميد كلية القانون - جامعة الجفرة - الجفرة. ٣٧

- **دورُ القــوى الكُبرى في الأزمة الليبية: تناقُضُ الرُّؤى واختلافُ المصالح**
خالد خميس السَّحاتي - مُحاضرٌ بقسم العلوم السِّياسيَّة - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي - بنغازي..... ٤٦

- **دورُ القــوى الإقليميَّة في الأزمة الليبيَّة: ضَـرُورَاتُ التَّدخُّـل ومخاطـرُ الانكفـــاء**
نوال بالعـيد سـالم الفيتوري - محـاضر بقسم العلوم السياسية - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي - بنغازي..... ٥٦

- **التحديات الأمنية.. عقبة أمام الحل السياسي للأزمة الليبية**
آية بدر - باحثة متخصصة في الشأن الليبي - القاهرة..... ٦٦

- **المشهد الانتخابي في إفريقيا ٢٠٢١: الأبعاد والسيناريوهات**
د. نرمين محمد توفيق - باحثة متخصصة في الشؤون الإفريقية - والمنسق العام لمركز فاروس للاستشارات والدراسات الإستراتيجية - القاهرة. ٧٩

- **مستقبل الصومال في ظل تصاعد الإرهاب وانسحاب القوات المواجهة**
زينب مصطفى رويحه - باحثة متخصصة في الشؤون الإفريقية - القاهرة..... ٨٨

ح مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٤٢هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

مجموعة مؤلفين
متابعات إفريقية./ مجموعة مؤلفين.- الرياض، ١٤٤٢هـ

٩٨ ص، ١٦,٥ x ٢٣سم (سلسلة متابعات افريقية؛ ١٢)

ردمك: ١_٨٤_٨٢٦٨_٦٠٣_٩٧٨

١- إفريقيا - تاريخ أ. العنوان ب. السلسلة

ديوي ٩٦٠ ١٤٤٢/٧٤٤٦

رقم الإيداع: ١٤٤٢/٧٤٤٦

ردمك: ١_٨٤_٨٢٦٨_٦٠٣_٩٧٨

ساره الجنتي
تحرير

بدر الخرعان
مراجع لغوي

إخلاء مسؤولية

تعكس هذه المقالات ومحتوياتها تحليلات الكاتب وآراءه، ولا ينبغي أن تُنسب وجهات النظر والآراء الواردة فيها إلى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، والكاتب وحده هو المسؤول عما يرد فيها من استنتاجات أو إحصاءات أو أخطاء.

كلمة المحرر

كشفت مرحلة ما بعد ثورة ١٧ فبراير طبيعة الدولة الليبية في ظل نظام العقيد معمر القذافي؛ فانهيار الدولة وانتشار العنف واستعصاء لمِّ الشمل الوطني تشي بعمق الأزمة التي كانت تعانيها وتعيشها الدولة وهشاشة بنائها. وأضحى من الضروري إطلاق مسار إعادة التأسيس، ولكن كيف يمكن أن يُعاد البناء ويُدعم الالتحام الوطني بين مكونات المجتمع الليبي وحماية الثوابت الوطنية دون تجاوز تركة النظام السابق وتبعات خلافات ونزاعات حقبة الحرب الأهلية؟ جملة من التحديات كانت قد واجهت الوضع المترتب على مخرجات مؤتمر الصخيرات سنة ٢٠١٥م، وأخرى ستواجهها المرحلة التي يقودها اليوم المجلس الرئاسي الجديد بقيادة المنفي وحكومة الوحدة برئاسة الدبيبة.

في هذا السياق جاء ملف العدد الثاني عشر لدورية متابعات إفريقية، فبعض المواد الواردة في هذا العدد اتجهت نحو فهم المسارات التي مرت بها الجهود الإقليمية والدولية؛ لإيجاد تسوية للأوضاع في ليبيا لتضع حدًّا للحرب وتدفع نحو تجاوز المؤسسات المؤقتة للحكم. وهي أدوار وقَعت سواء بتدخلات مباشرة لدعم هذا الطرف أو ذاك مما فاقم الأزمة والاقتتال أو تلك التي في النهاية يسرت المفاوضات بين مختلف الأطراف، وضغطت بالأسلوب المناسب للدفع نحو إيقاف الحرب والقبول بمخرجات المؤتمرات والحوارات التي كانت في أكثر من بلد عربي وأوروبي. هذا إلى جانب استعراض مظاهر الأزمة ومساراتها؛ مما يسهم في فهم تعقيدات الوضع وتطوراته في القطر الليبي.

وتجدر الإشارة إلى أن الملفات المطروحة اليوم على حكومة الوحدة برئاسة الدبيبة ذات طبيعة أمنية واقتصادية وسياسية بالأساس؛ فعلى الصعيد الأمني والعسكري مطلوب من الحكومة السعي نحو توحيد الأجهزة والقوات الحاملة للسلاح تحت قيادة مدنية موحدة، فكيف يمكن الجمع والدمج بين قوات كانت منقسمة ومتصارعة وذات ولاءات وانتماءات وتطلعات متباينة؟!

وعلى المستوى الاقتصادي ينتظر منها العمل على ضمان إنتاج النفط وتدفقه وتحسين المستوى المعيش للمواطنين. أما على المستوى السياسي فالمنتظر من الحكومة تنظيم الانتخابات العامة والاستفتاء على الدستور في المواعيد المحددة. وفي الحقيقة ستجد الحكومة نفسها أمام انتظارات كثيرة ومن أطراف متباينة وضاغطة ومتطلبة، وهذه الأطراف داخلية وإقليمية ودولية. وهذا مع أن الظروف المحيطة بالحكومة الحالية مناسبة أكثر مما كانت عليه تلك التي عملت في سياقها حكومة الوفاق، إلا أن ذلك لا يمنع أن عمل حكومة الدبيبة ينتظر منه التعامل بحكمة فائقة في قضايا شائكة، منها ترحيل المرتزقة، وضبط الهجرة "غير النظامية" من سواحل ليبيا، ومسألة مكافحة الإرهاب ودمج الميليشيات ضمن القوى الأمنية أو سحب أسلحتها.

إلا أن الملف الليبي لم يكن الوحيد الذي شمله اهتمام هذا العدد من متابعات إفريقية؛ فالوضع الأمني في الصومال وخاصة بعد انسحاب القوات الأمريكية أمر يشغل المتابعين والمراقبين خاصة والبلد على أبواب انتخابات رئاسية قادمة. هذا إلى جانب تناول المشهد الانتخابي في إفريقيا سنة ٢٠٢١م.

الأزمة الليبية: المفهوم والأبعاد

د. مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم - أستاذ علم السياسة - جامعة طرابلس - طرابلس.

تتَّسمُ الأزمة الليبية بالتداخل والتعقيد في الوقت نفسه، حيث يلاحظ أنها ترقى إلى مستوى الأزمة الإقليمية بل والدولية، فالأزمة الليبية هي نتيجة لعوامل داخلية وأخرى خارجية. وعلى الرغم من أن العديد من القوى الإقليمية والدولية أيَّدت في البداية ثورة فبراير ضد القذافي، إلا أن أغلبها تراجع عن ذلك وساهم في دعم الثورة المضادة منذ ٢٠١٤م. ومع أن ليبيا شهدت عملية تحول ديمقراطي ملحوظة خلال السنوات، ٢٠١٢-٢٠١٤م، إلا أن الحرب الداخلية قد اندلعت في الشرق والجنوب والغرب الليبي منذ ٢٠١٤م الأمر الذي زاد الأزمة تعقيدا.

منهجية الدراسة

تشير أدبيات الأزمة الليبية "the Libyan Crisis" عموما إلى أنَّ الباحثين قد تعاملُوا مع الموضُوع إمَّا في إطار مستوى تحليل جزئي أو كلي. وبينما ركزت بعض الأدبيات على بعض العوامل الداخلية أو الخارجية، مثل: القبلية، والجهوية، والإسلام السياسي، والتدخل الخارجي[١]، يُلاحظُ أنَّ البعض الآخر قد تبنَّى مُستوى تحليل كلي، وبالتالي فقد أرجع الأزمة الليبية إلى عوامل داخلية وخارجية في الوقت نفسه[٢]. ووفقا لدراسة شنايدر وديزنغ، فإنَّ الوضع في ليبيا منذ عام ٢٠١١م يمثل أزمة دولية؛ لأنَّهُ يمتدُّ ليشمل ثورة محليَّة مع حربٍ مُحتملةٍ بالوكالة[٣]. فعلى سبيل المثال، اشتدَّ الصراعُ والتنافُسُ في إطار الأزمة الليبية بين تركيا من ناحية، وكل من مصر والإمارات وفرنسا من ناحية أخرى. كما قرر البرلمان المصري (في ٢٠ يونيو ٢٠٢٠م) تفويض الرئيس عبد الفتاح السيسي بالتدخل عسكريًّا في ليبيا، حيث أكد الرئيس المصري في هذا السياق أن سرت والجفرة تعتبران خطًّا أحمرَ لقوات حكومة الوفاق الوطني[٤]، والتي اعتبرت بدورها أن ذلك بمثابة إعلان حرب على دولة ذات سيادة.

(1) Youssef Sawani, "Islamist and Non-Islamist Currents and the Struggle for Post-Gaddafi Libya," *Contemporary Arab Affairs* Vol. 11, No. 1-2, (March-June 2018), p.87-106. https://caa.ucpress.edu/content/11/1-2/87

(2) Andrea Dessi and Ettore Greco, *Search for Stability in Libya: OSCE's Role between Internal Obstacles and External Challenges*, (Rome: IAI Research Studies, 2018), https://www.iai.it/sites/default/files/iairs_1.pdf

(3) R. C. Snyder and P. Diesing, *Conflict Among Nations*, (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1977).

(٤) خالد محمود، «طموحات السيسي في ليبيا»، **صدى**، (٣٠، نوفمبر، ٢٠١٨م)، الاسترجاع في: ١٢، ديسمبر، ٢٠٢٠م، https://carnegieendowment.org/sada/77849

وما دام أن هدف هذه الدراسة يتمثل في وصف وتحليل الأزمة الليبية، عليه يمكن بلورة إشكالية الدراسة في مجموعة الأسئلة التالية: هل ما يحدث في ليبيا منذ ٢٠١١م يعتبر مشكلة عابرة أم أزمة دولية؟ وهل الصراع الداخلي بالوكالة يرقى إلى مستوى الأزمة الدولية؟ وما الأطراف الداخلية والخارجية للأزمة الليبية المعاصرة، وما سيناريوهات الأزمة الليبية؟

إن الإجابة المبدئية عن التساؤلات السابقة تقودنا عموما إلى تطوير فرضية أساسية، مفادها أن المتغيرات الداخلية والخارجية تؤثر سلبا وإيجابا على مسار الأزمة الليبية، وأخرى صفرية لا تربط العوامل الخارجية والداخلية بالأزمة الليبية الراهنة. وتمشيا مع منهجية الدراسة السالفة الذكر، فإنه سيُتَعرَّض لمجموعة المحاور التالية:

- الإطار النظري لدراسة الأزمة الليبية.
- أبعاد الأزمة الليبية.
- سيناريوهات الأزمة الليبية.
- خاتمة الدراسة.

الإطار النظري لدراسة الأزمة الليبية

لقد طور الباحثون في إطار المدرسة السلوكية مدخلين نظريين لدراسة الأزمات السياسية، وهما المدخل النسقي "Systemic Approach"، ومدخل اتخاذ القرارات"Decision-Making Approach". ويتمثل محور اهتمام المدخل النسقي على الصراع بين الدول المتورطة في أزمة دولية، لا سيما تلك الأزمات التي تتورط فيها دول نووية، على اعتبار أن الحرب تصبح أكثر خطورة مقارنة بتورط دول غير نووية. باختصار، إن الحروب الناجمة عن أزمات دولية أو إقليمية تهدد قضية السلم والأمن الدوليين، لذا يركز أنصار المدخل النسقي على البلدان المتورطة في الأزمات المعاصرة سواء أكانت نووية أم غير نووية[٥] [٦].

لكن مدخل صنع القرارات يركز على البعد الداخلي للأزمة، وذلك من حيث تعامل وتفاعل النخب السياسية المتورطة في الأزمة الليبية. إن صانعي القرارات يتعاملون مع المواقف التي تواجههم من حيث مستوى الوعي (المفاجأة مقابل التوقع)، والوقت المتاح لاتخاذ القرار (زمن قصير مقابل وقت طويل)، والتهديدات (مستويات التهديد المنخفضة مقابل المرتفعة). فعندما يتصور صانعو القرارات أن المواقف التي يواجهونها تتسم بالمفاجأة وضيق الوقت والتهديد، فإن ذلك يعني وجود أزمة دولية خطيرة، والعكس صحيح. وفي

(5) Jonathan Roberts M, *Decision-Making during International Crises*, (Macmillan: Macmillan Press, 1988).

(6) Charles Hermann F, "International Crisis as a Situational Variable," *Classics of International Relations*, (1986), p. 171-181.

هذا الصدد، يشير هيرمان إلى أن التداخل بين مستوى الوعي، ووقت القرار، والتهديد يؤدي إلى ثمانية أنواع مختلفة من المواقف، والتي من أبرزها الموقف الذي يعني وجود أزمة تهدد بنشوب حرب. باختصار، إن الأزمة تشير إلى مستوى تهديد أعلى، ووقت قصير، ومفاجأة، ومخاطرة بالحرب، لكن المواقف الأخرى التي تقل فيها المفاجأة وضيق الوقت والمخاطرة لا تعكس بالضرورة وجود أزمات دولية[٧].

فلقد عانت وتعاني ليبيا ما بعد القذافي أزمةً باهظة التكلفة من حيث الأرواح والأموال[٨]. وتعاني ليبيا بعد قيام ثورة ١٧ فبراير ٢٠١١م صراعاتٍ داخليةً تغذيها قوى إقليمية ودولية، لذا تطلق الأدبيات على ذلك الأزمة الليبية. فالأزمة الليبية هي إذن عبارة عن صراع بين أطراف محلية مدعومة بقوى إقليمية ودولية يسعى كلٌ منها إلى الاستحواذ على السلطة والثروة، ويلاحظ أن فواعل الأزمة الليبية تتمثل في أطراف محلية لا سيما أنصار «الثورة المضادة» وأطراف إقليمية ودولية تعمل ضد ثورات الربيع العربي[٩].

واقع الأزمة الليبية

هناك الكثير من الأدبيات التي تحلل وتقارن أزمة ليبيا بتجارب أخرى في العالم العربي، مثل تونس ومصر وسوريا[١٠]. ويتمثل جوهر الصراع الليبي-الليبي كما هو الحال في إطار ثورات الربيع العربي في الصراع على السلطة والثروة. وبينما يسعى أنصار الثورة المضادة إلى فرض «النموذج العسكري-التسلطي»، يعمل مؤيدو ثورة فبراير إلى بناء ليبيا «كدولة مدنية وديمقراطية».

وفيما يتعلق بأطراف الأزمة الليبية، فإن المتتبع للشأن السياسي في ليبيا، يلاحظ أن معرقلي عملية التحول الديمقراطي يتمثل في أنصار الثورة المضادة. يتضح مما سبق، أن قوى سياسية محلية في ليبيا قد تحالفت مع دول إقليمه ودولية معادية لثورات «الربيع العربي»، لإجهاض عملية التحول الديمقراطي من ناحية، وإقامة نظام حكم عسكري يحقق مصالح دول أجنبية معينة من ناحية أخرى[١١]. ووفقا لتصريحات نائبة البعثة الأممية في ليبيا فإن القضاء على عملية التحول الديمقراطي من خلال عملية عسكرية على طرابلس معدة سلفا، وبالتالي فقد عمقت الحرب على بنغازي ودرنة وطرابلس من تعقيدات الأزمة الليبية[١٢].

(7) Hermann F, "International Crisis as a Situational Variable".

(8) Melissa Salvk-Virk, "Airstrikes, Proxy Warfare, and Civilian Casualties in Libya." *New America*, June 2, 2020, https://www.newamerica.org/international-security/reports/airstrikes-proxy-warfare-and-civilian-casualties-libya/

(9) "Acting SRSG Stephanie Williams opening Remarks during Third Virtual Meeting of the Second Round of the LPSF," *United Nations Support Mission In Libya*, December 2, 2020,https://unsmil.unmissions.org/economic-working-group-co-chairs-call-libyan-negotiated-solution-addresses-deepening-economic-crisis

(10) Lin Noueihed and Alex Warren, *The Battle for the Arab Spring: Revolution, Counter-Revolution and the Making of a New Era*, (New Haven: Yale University Press, 2012).

(11) Noueihed and Warren, *The Battle for the Arab Spring: Revolution, Counter-Revolution and the Making of a New Era*.

(12) "Acting SRSG Stephanie Williams opening Remarks during Third Virtual Meeting of the Second Round of the LPSF".

وتعود بداية الأزمة الليبية عموما إلى قيام ثورة فبراير ٢٠١١م، حيث يلاحظ أن مطلب المتظاهرين في البداية كان الحرية، فقد رفع المتظاهرين لافتات كتب عليها شعار «مطلبنا الحرية»، وعندما استخدم القذافي القوة المفرطة ضد المدنيين، ارتفع سقف المطالب من الحرية إلى تغيير النظام السياسي. فالمظاهرات السلمية قد تحولت عموما بسرعة إلى ثورة دموية منذ مطلع عام ٢٠١١م[١٣]. ويلاحظ في هذا السياق، أن التدخل الأجنبي في ليبيا قد واكب ثورة فبراير منذ الأسابيع الأولى للمظاهرات الشعبية، فقد طالب الرئيس الفرنسي السابق نيقولا سركوزي بإنهاء نظام القذافي في ٢٧ فبراير ٢٠١١م، وأعلن في ١٩ مارس ٢٠١١م تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٩٧٣ بشأن إنشاء منطقة حظر طيران في ليبيا. ولقد ساهم التدخل الأجنبي في تسريع وتيرة قتل القذافي في ٢٢ أكتوبر وانتصار الثورة الليبية في أغسطس ٢٠١١م.

أما عملية التحول الديمقراطي في ليبيا فقد واكبت قيام ثورة فبراير، حيث تشكل المجلس الوطني الانتقالي في ٢٧ فبراير ٢٠١٢م، وصدور الإعلان الدستوري في ٣ أغسطس ٢٠١١م. تم تلا ذلك انتخابات المؤتمر الوطني العام في عام ٢٠١٢م، ومجلس النواب، ولجنة صياغة الدستور في عام ٢٠١٤م، مما جعل الأزمة الليبية أقرب إلى السلام منها إلى حالة الحرب خلال السنوات ٢٠١٢-٢٠١٤م[١٤].

يلاحظ مما سبق، أن بداية الوضع في ليبيا عكس وجود أزمة داخلية، حيث طالب المتظاهرون بالحرية والديمقراطية، لكن القذافي استعان بالمرتزقة من إفريقيا وشرق أوروبا واستخدم القوة المفرطة ضد المتظاهرين. إن تحول ثورة فبراير من ثورة سلمية إلى ثورة دموية سرع من وتيرة إضفاء البعدين الإقليمي والدولي للأزمة الليبية. عليه، اتخذت جامعة الدول العربية القرار (رقم ٧٣٦٠ بتاريخ ١٢ مارس ٢٠١١م)، الذي دعا الأطراف العربية وغير العربية إلى:[١٥]

- دعوة مجلس الأمن الدولي إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لفرض منطقة حظر طيران لحماية المدنيين في ليبيا.
- التعاون والتواصل مع المجلس الوطني الانتقالي المؤقت في ليبيا وتوفير الحماية اللازمة لليبيين.
- دعوة المجتمع الدولي لتقديم الدعم والمساعدات الإنسانية العاجلة لليبيين.
- التنسيق مع الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الإقليمية والدولية الأخرى، والمنظمات غير الحكومية بشأن الأزمة الليبية.

(13) Thomas Hill M, "The Conflict in Libya: Testimony before the House Foreign Affairs Subcommittee on the Middle East, North Africa, and International Terrorism," *United States Institute for Peace*, May 15, 2019, https://www.usip.org/publications/2019/05/conflict-libya

(14) "As Foreign Interference in Libya Reaches Unprecedented Levels, Secretary-General Warns Security Council 'Time Is Not on Our Side', Urges End to Stalemate," *United Nations Press Release*, July 8, 2020, https://www.un.org/press/en/2020/sc14243.doc.htm

(١٥) «الجامعة العربية تدعو مجلس الأمن لفرض حظر جوي على ليبيا»، DW، (١٢، مارس، ٢٠١١م) ، الاسترجاع في: ٣، مارس، ٢٠٢١م، https://2u.pw/73gSX

واستجابة لقرار جامعة الدول العربية، أصدر مجلس الأمن القرار رقم (١٩٧٣) بإنشاء منطقة حظر طيران في ليبيا. إن استناد القرار (١٩٧٣) إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة تعامل مع الأزمة الليبية كتهديد للسلم والأمن الدوليين، وبالتالي فقد تحول الوضع في ليبيا بسرعة من المستوى الوطني إلى المستويين الإقليمي والدولي. إن تدخل دول إقليمية ودولية في الأزمة الليبية أدى إلى تسريع عملية الإطاحة بنظام القذافي في ٢٣ أغسطس ٢٠١١م من ناحية، وساهم في تدويل الحالة الليبية منذ الأسابيع الأولى لثورة فبراير من ناحية أخرى. وعلى الرغم من تسارع أحداث الأزمة الليبية في بادي الأمر، إلا أن وسائل فضها بالطرق السلمية اتسمت بالتعقيد والتداخل وزيادة مستويات التدخل الأجنبي الملحوظة. ويتضح مما سبق، أن الأزمة الليبية تتسم بالخصائص التالية:

١) إنها تطورت من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي والدولي في وقت قصير.

٢) ليست أزمة بين دولتين ذات سيادة، بل هي أزمة بين طرفين وطنيين متنازعين تدعمهما قوى إقليمية وعالمية.

٣) إنها تعكس سلسلة متصلة من الأحداث هي أقرب إلى الحرب منها إلى السلام.

٤) على الرغم من قيام الحرب الداخلية الليبية، إلا أنه يلاحظ وجود وقت سمح للشعب الليبي بالمشاركة السياسية، مثل انتخابات مؤتمر الشعب العام في ٢٠١٢م، ومجلس النواب ولجنة صياغة الدستور في ٢٠١٤م. كما استمرت وتيرة الانتخابات البلدية بعد ٢٠١٤م، حيث انتخب مثلاً العديد من المجالس البلدية.

٥) المخاوف من حرب بالوكالة بين القوى الإقليمية والدولية، مثل صراع تركيا ضد مصر وفرنسا وروسيا.

٦) على الرغم من أن التدخل الأجنبي في ٢٠١١م كان في الأساس موجهاً ضد نظام القذافي، إلا أن التدخل الخارجي منذ عام ٢٠١٤م أصبح موجها لنصرة الثورة والثورة المضادة.

٧) إن التدخل الأجنبي في الأزمة الليبية يكون إما بأسلوب معلن أو غير معلن.

٨) أدت الأزمة الليبية إلى أزمات فرعية على المستويات الوطنية، مثل الأزمات الاقتصادية والمالية والإنسانية والمالية.

٩) أدت الأزمة الليبية أيضًا إلى قلق عالمي حول زيادة حدة الإرهاب، وانتهاكات حقوق الإنسان، وزيادة تدفق المرتزقة إلى ليبيا، وارتفاع وتيرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا.

١٠) أدت الأزمة الليبية إلى تحالفات جديدة وإعادة تحالفات بين القوى الإقليمية والعالمية على أساس المصالح المتبادلة وترتيبات مختلفة لتوازن القوى.

سيناريوهات الأزمة الليبية

يتضح مما سبق، أن الأزمة الليبية قد تأثرت بالتدخل الخارجي منذ انطلاق عملية الأوديسا في مارس ٢٠١١م، وازدادت تعقيدا مع اندلاع الحرب الداخلية في بنغازي مايو ٢٠١٤م. وتعكس الأزمة الليبية عموما الصراع بين أنصار «التحول الديمقراطي» و«الخيار التسلطي». عليه فقد تراجعت عملية التحول الديمقراطي منذ الحرب على بنغازي في ٢٠١٤م.

ويشير الشكل رقم (١) إلى عملية التحول الديمقراطي في ليبيا وبقية البلدان العربية التي شهدت ثورات الربيع العربي، حيث يلاحظ في هذا السياق مجموعة الملاحظات التالية:

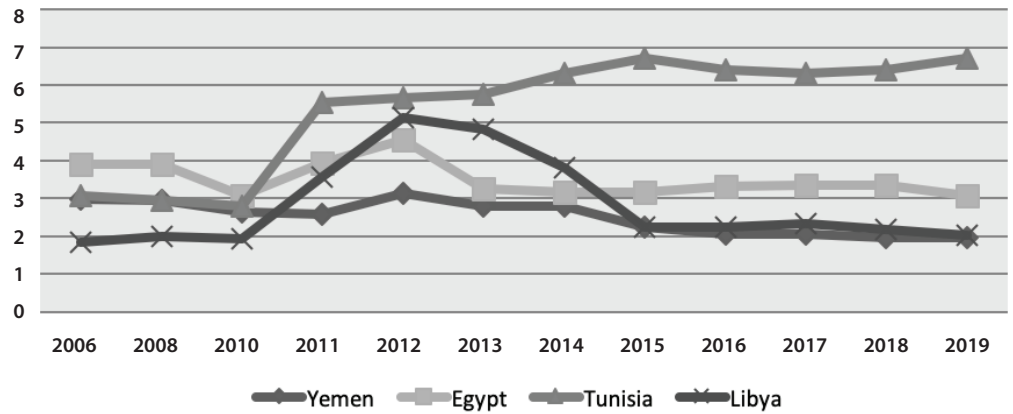

المصدر: دليل عملية التحول الديمقراطي في ليبيا من منظور مقارن، The Economist Democracy Index، (٢٠١٩م)، http://www.eiu.com/topic/democracy-index/

١) تذبذب عملية التحول الديمقراطي في بلدان الربيع العربي خلال السنوات ٢٠٠٦-٢٠١٩م، حيث يلاحظ أن دليل الديمقراطية (٢٠١٩) الذي يعتبر المصدر الرئيس لهذه الدراسة قد اعتمد أربعة مؤشرات للقياس، وهي: إجراء الانتخابات، ومستويات الأداء الحكومي، ونسبة المشاركة السياسية، والحريات المدنية. إن عملية التحول الديمقراطي ارتفعت خلال السنوات ٢٠١١-٢٠١٣م في البلدان الأربعة، حيث بلغت الذروة في تونس وليبيا ومصر. وبينما استمر دليل الديمقراطية في التحسن في تونس، حيث بلغ (٦,٧٢/١٠) عام ٢٠١٩م، يلاحظ انخفاضه على التوالي في اليمن وليبيا ومصر إلى (١,٩٥/١٠)، (٢,٠٢/١٠)، (٣,٦/١٠) لعدة أسباب، لعل أبرزها المتغيرات الأمنية والاقتصادية والتدخل الخارجي.

٢) إن النظم التسلطية العربية ساهمت في عدم بناء مؤسسات سياسية فاعلة، وبالتالي ورثت بعض بلدان الربيع العربي فراغًا مؤسساتيًّا يحتاج إلى وقت وجهد كبير لملئه. وفيما يتعلق بليبيا، فإن بداية

الانتخابات قبل بناء مؤسسات الدولة يعتبر من ضمن أبرز العوامل الداخلية في تعقد الأزمة الليبية[١٦]. إن عدم المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية زاد من الخلافات القبلية والجهوية، الأمر الذي أثر سلبا على التلاحم الاجتماعي ونجاح عملية التحول الديمقراطي في ليبيا.

٣) إن انخراط ليبيا واليمن وسوريا في حروب داخلية مدعومة من أطراف داخلية ودولية عقَّد من أزماتهم بصفة ملحوظة، وبالتالي تقلص دليل الديمقراطية فيها إلى أدنى المستويات. إن الصراع السياسي واندلاع الحرب الداخلية قلَّصا مستويات دليل الديمقراطية في ليبيا من (٤,٨٢/ ١٠) عام ٢٠١٣م إلى (٢/ ١٠) عام ٢٠١٩م.

أما فيما يتعلق بسيناريوهات الأزمة الليبية، فإن استمرار فوضى الصراع في ليبيا يعكس سيناريو استمرار الأوضاع على ما هي عليه في المدى القصير. لكن انفراج الأزمة الليبية وتدني مستوى التدخل الخارجي في الأمد الطويل يبقى سيناريو محتملاً في ظل وجود إرادة دولية ومحلية لإيجاد حل جذري للأزمة الليبية. وعلى الرغم من أن تقرير مجموعة الأزمة الدولية يشير إلى فشل الحوارات الليبية-الليبية، إلا أن السيناريو الأسوأ يبقى مرجحا أيضا ما لم تتوصل أطراف الأزمة إلى حلول وسط[١٧].

إن نجاح الحوارات الليبية - الليبية بإشراف الأمم المتحدة، لا سيما وقف إطلاق النار واختيار سلطة تنفيذية وإعادة فتح الحقول النفطية يعزز من غلبة السيناريو المتفائل في الأمد الطويل. لكن فشل توحيد المؤسسات الليبية-الليبية، مثل مجلس النواب، سيعيق حل الأزمة الليبية بالطرق السلمية، وبالتالي فإن استمرار وجود المرتزقة والأجانب يعزز من سيناريو استمرار الأوضاع على ما هي عليه في المدى القصير والمتوسط.

خاتمة الدراسة

تحظى الأزمة الليبية عموما باهتمام الأدبيات العربية والأجنبية، نظرا لاعتبارات أمنية وجيو سياسية واقتصادية. ولقد استُعرِض بعض أبرز الأدبيات بوجه عام نظرا للقيود المنهجية. ويمكن الإشارة في خاتمة هذه الدراسة عموما إلى النتائج التالية:

١) تتسم الأزمة الليبية بالتعقيد والتداخل، نظرا لتعدد أطرافها الداخلية والخارجية، فالأزمة الليبية تأثرت وستتأثر بالعوامل الداخلية والخارجية معا.

(16) Juan Linz and Alfred Stepan, *Problems of Democratic Transitions and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post Communist Europe*, (New York: John Hopkin University Press, 1996), p. 6.

(17) "International Crisis Group Libya Update # 1: Negotiations Run Aground, Threatening Political and Economic Stalemate," *International Crisis Group*, December 11, 2020, https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/north-africa/libya/crisis-group-libya-update-1

٢) لا تقتصر الأزمة الليبية على البعد السياسي، لكنها تمتد لتشمل أبعادا أمنية واقتصادية واجتماعية وثقافية، مثل أزمات السيولة، والهجرة غير الشرعية، والجهوية، وخطاب الكراهية.

٣) إن أهداف طرفي الصراع الداخلي والخارجي تتجسد عموما إما في محاولة فرض نموذج تسلطي للحكم، أو السير قدما في عملية التحول الديمقراطي.

٤) لقد نتج عن الأزمة الليبية منذ ٢٠١١م فراغ سياسي وأمني ساهم فيه نظام القذافي الذي أضعف مؤسسات الدولة، لا سيما المؤسسات العسكرية والأمنية، وبالتالي فقد ملأ هذا الفراغ جماعاتٌ مسلحة على المستوى المحلي، وقوى خارجية على المستويين الإقليمي والدولي.

٥) إن قواعد اللعبة في إطار الأزمة الليبية لم تعد في أيدٍ وطنية، بل أصبحت تحت سيطرة قوى دولية وإقليمية.

٦) إن التدخل الخارجي في الأزمة الليبية قد بدأ منذ الأسابيع الأولى لثورة فبراير ٢٠١١م، وازداد مستوى التدخل كمًّا وكيفا بعد ٢٠١٤م عندما اندلعت الحرب على بنغازي.

يتضح مما سبق، أن نتائج هذه الدراسة تؤكد قبول مصداقية الفرضية الأساسية المتعلقة بتأثير المتغيرات الداخلية والخارجية في الأزمة الليبية من ناحية، ورفض الفرضية الصفرية التي تنفي وجود مثل هذه العلاقة من ناحية أخرى. فيما يتعلق بتساؤلات الدراسة المثارة، فإنه قد تعومل مع الموقف في ليبيا كأزمة دولية تهدد السلم والأمن الدوليين، وليس مجرد مشكلة محلية عابرة، فالحرب بالوكالة برزت بوضوح منذ ٢٠١١م. أما فيما يتعلق بأطراف الأزمة الليبية، فإنها تمتد لتشمل جهات داخلية وأخرى خارجية. كما أن استمرار فوضى الصراع في ليبيا يعكس سيناريو استمرار الأوضاع على ما هي عليه في المدى القصير، لكن انفراج الأزمة الليبية وتدني مستوى التدخل الخارجي في الأمد الطويل يبقى سيناريو محتملا في ظل وجود إرادة دولية ومحلية لإيجاد حل جذري للأزمة الليبية.

هل ستنجح توظيفات السلطة الانتقالية الجديدة في إنجاز تعهدات الاستقرار السياسي في ليبيا؟

د. إيمان زهران - متخصصة في العلاقات الدولية والأمن الإقليمي - القاهرة .

شهد الملف الليبي جُملة من التحولات النوعية التي أنهت عام ٢٠٢٠م بتصعيد داخلي وخارجي يتجاوز معه مكيانزمات نظرية «إنهاك الدولة» القائمة على نمط «الحرب بالوكالة»، الذي أصبغ على ليبيا خلال الفترات السابقة، وذلك بالتوازي مع بروز متغيرين:

المتغير الأول: أن الوكلاء المحليين عندما يفشلون في تحقيق أهداف الرعاة الخارجيين، فإن رعاة الخارج قد يتدخلون لمساندتهم، فعلى سبيل المثال: أعلنت تركيا مسبقا استعدادها لإرسال قوات بطلب من حكومة الوفاق لمواجهة تسارع وتيرة التقدم الميداني للجيش الليبي لتحرير العاصمة طرابلس من الميليشيات.

المتغير الثاني: يتعلق بتوسع الجغرافيا السياسية للنزاع من الساحة الليبية إلى منطقة البحر المتوسط، حيث تصاعد التنافس الإقليمي والدولي على مصادر الطاقة، وهو ما برز إثر توقيع تركيا مع حكومة الوفاق، في أواخر نوفمبر ٢٠١٩م، مذكرتي التعاون الأمني وترسيم الحدود البحرية[1].

ومن ثم، يبدو أن كسر جمود «العملية السياسية» في ليبيا أصبح مرتبطا بالسياقات والترتيبات الأممية دون التعويل -بوجه كامل- على الترتيبات والقواسم الوطنية المحلية، إذ خلافا للمواءمات التقليدية لتشكيل الحكومات السابقة عبر أربع دورات انتقالية متتالية، والتي كانت تستند إلى معادلة توازنات القوى الداخلية وتوافقات القوى الخارجية، فقد أنتج ملتقى الحوار السياسي في جنيف في ٥ فبراير ٢٠٢١م «معادلة جديدة» بإعادة بناء سلطة انتقالية جديدة،كخطوة تمهيدية للوصول إلى الانتخابات الوطنية في ٢٤ ديسمبر ٢٠٢١م. ليبقى التساؤل حول مدى نجاح السلطة التنفيذية الجديدة في كسر المعادلات النمطية السائدة بالملف الليبي على مدار المراحل الانتقالية المتعاقبة، وإنجاز التعهدات الوطنية والأممية الرامية للوصول لحالة الاستقرار السياسي في ليبيا، وذلك في إطار إدارة السلطة الانتقالية الجديدة

(1) Daren Butler and Tuvan Gumrukcu, "Turkey signs maritime boundaries deal with Libya amid exploration row," *Reuters*, November 28, 2019, https://bit.ly/3viH6s6.

لجُملة من «الاختبارات نوعية»، والتي تُشكل في جوهرها أربعة مسارات رئيسة داعمة لأجندة الاستقرار السياسي، حيث:

١) المسار السياسي: والذي انقسم بدوره لجزأين، الأول: لجنة الحوار السياسي الرئيسة والتي تكونت من ٧٥ عضوا ممثلين عن أقاليم ليبيا الثلاث «برقة - طرابلس - فزان» لاختيار البعثة الأممية. بينما الثاني: لجنة اختيار شاغلي المناصب السيادية «١٣+١٣» المنبثقة عن مجلسي النواب والمجلس الأعلى للدولة لاختيار شاغلي هذه المناصب وفقاً للمادة ١٥ من اتفاق الصخيرات، واتخذت من مدينة بوزنيقة المغربية مقراً لاجتماعاتها.

٢) المسار الدستوري: والمكون من لجان شكَّلها مجلسَا النواب والأعلى للدولة من أجل العمل على إيجاد قاعدة دستورية لإجراء الاستحقاقات الانتخابية، واتخذت من مدينة الغردقة المصرية مقراً لاجتماعاتها.

٣) المسار الاقتصادي: حيث لجنة مكونة من وزيري المالية بحكومتي السراج والثني ومحافظي المصرف المركزي لتوحيد الموازنة العامة للدولة، وتوحيد المؤسسات المصرفية في البلاد، واتخذوا من مدينة البريقة في ليبيا مقراً لاجتماعاتها.

٤) المسار العسكري: والذي عُرفت باسم اللجنة العسكرية «٥+٥» المكونة من خمسة عسكريين من كل جانب بهدف الوصول لتوحيد العسكريين تحت مظلة واحدة تعمل على خروج المرتزقة من البلاد وتنفيذ وقف إطلاق نار دائم في ليبيا، واتخذت مدينة سرت الليبية مقرا لاجتماعاتها.

سياقات جنيف

ثمة عدد من الدلالات والانعكاسات التي أصبغت على السياقات التي جرت بانتخابات ملتقى الحوار السياسي الليبي المجتمِع في جنيف في ٦ فبراير ٢٠٢١م، وما يليها من مرحلة بينية لاستكمال إجراءات التشكيل الحكومي، إذ برغم أن القيادات الفائزة ليست من شخصيات الصف الأول في المشهد السياسي الليبي، إلا أن اللائحة تتسم بتوازنات ملائمة؛ فرئيس المجلس «محمد يونس المنفي» من شرق ليبيا، في حين أن أحد نائبيه من الطوارق «موسى الكوني»، والآخر من الزاوية «عبد الله حسين اللافي»، أما رئيس الحكومة «عبد الحميد دبيبة» فهو من مصراتة. لننتهي بتلك المخرجات إلى رصد عدد من السياقات والانعكاسات، أهمها:

بروز آلية «التصويت العقابي»: استفادت القائمة الفائزة من إرث العداوة بين الشخصيات التي تشكل القوائم الأخرى، لتجمع الأصوات التي حولت حظوظها المعدومة، إلى فوز غير متوقع، قبل يوم واحد فحسب

من جولة التصويت الحاسمة. حيث حصلت القائمة على ٣٩ صوتًا، في مقابل ٣٤ صوتًا للقائمة التي كان متوقعا لها الفوز[٢]، وهي قائمة صالح-باشاغا، والتي تضم رئيس برلمان طبرق المستشار عقيلة صالح، ووزير داخلية الوفاق فتحي باشاغا. فنفوذ الأخير في غرب البلاد، والدعم الذي يحظاه صالح في الشرق، جعلهما يبدوان خيارًا مناسبًا للمرحلة الانتقالية، بيد أن التصويت جاء مخالفًا لذلك، وبدا كأنه «تصويت عقابي» لشخصيات محسوبة على طرفي الصراع الرئيسين شرقًا وغربًا فضلا عن البيان المفاجئ الصادر عن «الهيئة الطرابلسية»[٣]، قبل ساعات من بدء الاقتراع على مناصب السلطة التنفيذية، ولذا اختيرت شخصيات جديدة في محاولة للخروج من حالة الاستقطاب الشديدة في البلاد.

توافقات «النخبة الليبية»: عكست مخرجات «السياقات الانتخابية» تغيرا جوهريا في سياسة النخب الليبية، إذ قبل ذلك كان دوما ما يُشكك في مخرجات التوافقات السياسية أو عدم الاعتراف بنتائج الاجتماعات والحوارات الأممية، إلا أن التغير حدث حينما أعلنت النخب الليبية المشاركة في الحوار الليبي دعمها للسلطة الانتقالية الجديدة، وهي الخطوة الداعمة لتحركات الحكومة الجديدة نحو طرابلس، والتمهيد لتسلم السلطة على نحو يُعيد ترسيم المشهد السياسي في ليبيا.

شرعنة «السلطة الانتقالية الجديدة»: إذ بتعاقُب الحكومات الانتقالية، فقد فشلت جميعها في الحصول على الثقة بالبرلمان، ودوما ما كان يُطعن في شرعيتها القانونية لأسباب إجرائية مختلفة. وهو ما استدرك بسياقات ملتقى الحوار في جنيف، حيث أُقر بأنه في حال تعذر حصول الحكومة على ثقة البرلمان تعود مرة أخرى إلى الملتقى ليمنحها إياها، كبديل لسد الذرائع أمام أي عملية طعن محتملة، خاصة وأن البرلمان القائم ما زال يمتلك إشكاليتين: الأولى تتعلق باستمرار تداعيات الانقسام البرلماني وبالأخص بين نواب المنطقة الغربية، بينما الثانية فتتعلق بمدى إمكانية استكمال النصاب القانوني للجلسة العامة للتصويت.

رأب الصدع بين «الأطراف الليبية»: إذ خلافا للخبرات التاريخية للحكومات الانتقالية المتعاقبة التي كانت تلجأ للـ«القوى الداعمة» فقط في إنجاز مساراتها السياسية، فقد عمدت السلطة الانتقالية الجديدة لإنتاج إستراتيجيات «الاحتواء الوطني» ورأب الصدع القائم على الفرز الاجتماعي والمناطقي، وذلك بتحركاتها الداخلية لخلق مساحات مشتركة مع جميع الأطراف المتداخلة بالملف الليبي. فعلى سبيل المثال: سعى «المنفي» لتطويق سياسات «الاستقطاب الجهوي» ما بين قوى الشرق والغرب، فزيارة رئيس المجلس الرئاسي إلى الشرق، تُشكل في مضمونها اختراقاً لهذا الاستقطاب الجيوسياسي، لا سيما لقاءه مع قائد الجيش الذي

(2) "New Libya interim government agreed in UN talks," *Arab News* , February 5, 2021, https://bit.ly/3cr2T8j.

(٣) «الهيئة الطرابلسية: وجود شخصيات جدلية بالحكومة الجديدة بمثابة إعلان حرب لن تنتهي إلا بتقسيم ليبيا»، **المرصد**، (٤، فبراير، ٢٠٢١م)، الاسترجاع في: ١، مارس، ٢٠٢١م،
https://bit.ly/3l7HViU

يعكس استدراكاً للوضع القائم على الانقسام العسكري الذي يُعد أحد أكبر المعضلات في الحالة الليبية، فتوحيد المؤسسة العسكرية وإعادة الاعتبار لرمزيتها، بمثابة الاختبار الحقيقي للسلطة الانتقالية الجديدة.

تحديات وفرص السلطة الانتقالية

انتهت العملية التفاوضية التي قادتها الأمم المتحدة في ٥ فبراير ٢٠٢١م إلى انتخاب سلطة تنفيذية جديدة، «مجلسا رئاسيا مؤلفا من ثلاثة أعضاء برئاسة محمد المنفي، وعبد الحميد دبيبة رئيسًا للوزراء». ليقع على عاتق هذه السلطة الجديدة تشكيل حكومة وحدة وطنية، وللتحضير للانتخابات العامة في ديسمبر م٢٠٢١، إذ برغم حجم الفرص الداعمة لإنجاز الأجندة الوطنية للـ»القائمة الثالثة-السلطة المؤقتة» المتفق عليها أمميا، والمتمثلة في: «دعم وتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، وفتح الطريق الساحلي، وخروج جميع القوات الأجنبية والمرتزقة، وإعادة توحيد المؤسسات الليبية، والإصلاح الاقتصادي، ودعم مفوضية الانتخابات، وضمان نسبة ٣٠ ٪ لمشاركة المرأة»(٤). إلا أنه بالمقابل، هناك عدد من التحديات التي قد تعرقل عمل السلطة الجديدة، حيث:

أبرز الفرص الداعمة للسلطة الانتقالية الليبية(٥)

١) الرغبة الوطنية في دحض التداعيات السلبية للنزاع على الرأي العام الليبي، والذي برغم انقسامه ومناصرته للأطراف المتصارعة، إلا أن طول أمد الصراع وآثاره التدميرية انعكس على تعاظم الخطوات نحو إنجاح مخرجات الحوار السياسي الليبي والأجندة الوطنية المتفق عليها للسلطة المؤقتة.

٢) تتنامى فرص نجاح السلطة المؤقتة «سياسيا»، بناءً على فشل الحسم العسكري لأي من اللاعبين بأطراف المعادلة الصراعية بالداخل الليبي، في ظل استنادهم إلى أوراق المراوغة المتبادلة مثل استخدام الجيش الوطني الليبي لورقة تعطيل النفط، مقابل استخدام حكومة الوفاق لورقة الدعم العسكري التركي ونقل المرتزقة من سوريا إلى الداخل الليبي عبر خرق مخرجات اتفاق برلين وجميع الصياغات الأممية.

٣) الانهيار في أسعار النفط ومعدلات إنتاجه، أثر سلبا على الوضع المعيش وخروج المظاهرات المنددة بذلك من جهة، وعلى تراجع القدرة على تمويل العمليات القتالية، خاصة الحوافز المادية للميليشيات والمرتزقة من جهة أخرى.

---

(٤) **عبد الهادي ربيع**، «السلطة التنفيذية الجديدة في ليبيا.. مهام وتحديات»، **العين الإخبارية**، (٥، فبراير، ٢٠٢١م)، الاسترجاع في: ١، مارس، ٢٠٢١م، https://bit.ly/3rN0rzq

(٥) د. إيمان زهران، «فرص وتحديات السلطة المؤقتة في لبيبا»، **المركز العراقي الإفريقي للدراسات الإستراتيجية**، (٨، فبراير، ٢٠٢١م)، الاسترجاع في: ١، مارس، ٢٠٢١م،

https://bit.ly/2OgeX4m

٤) نجاح الحوار السياسي الليبي والإعلان عن «الحكومة المؤقتة»، مطلب طالما نادت به الأطراف الإقليمية والدولية، وتراهن على نجاحه العديد من الدول التي تربطها مصالح مشتركة مع ليبيا وتسعى لدعم مساراته بـ«التسوية السلمية السياسية».

٥) النجاح في اجتياز اختبار «التوافق التصويتي» بجلسة مجلس النواب الليبي في ١٠ مارس ٢٠٢١م على منح الثقة لحكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبدالحميد دبيبة، بواقع ١٣٢ صوتًا (من إجمالي ١٨٨). وذلك برغم تعدد مراكز التمثيل البرلماني.

٦) اختراق «جمود العملية السياسية»، والرغبة في إنهاء دورات سابقة من الفشل في التوصل إلى أي تسوية سياسية تعكس الحد الأدنى من مطالب الفرقاء الليبيين في ظل اتساع حجم تدخلات الأطراف الخارجية وتضارب مصالحهم، سواء في الملف الليبي أو بالملفات الإقليمية ذات التشابكات المشتركة، وأهمها ما يتعلق بـ«الوضعية التنافسية» بمنطقة شرق المتوسط، وتقويض الأرهاب، ومجابهة الهجرة غير الشرعية. وذلك استنادا لـ«ديناميات الصراع»، والدروس المستفادة من جميع المحطات السياسية السابقة لاحتواء الصراع الليبي، والتي بدأت بتسليم السلطة للمؤتمر الوطني العام في أغسطس ٢٠١٢م، وصولا إلى انعقاد أعمال ملتقى الحوار السياسي الليبي في العاصمة التونسية في ٩ نوفمبر ٢٠٢٠م، وما يعقبه ذلك من مخرجات نوعية متتالية.

أبرز تحديات السلطة الانتقالية الليبية

ثمة تعقيدات نوعية قد تعرقل من نجاح الأجندة الوطنية للسلطة الليبية المؤقتة، إذ من أهم تلك التحديات ما يتمثل في:

تحدي توحيد «القوات النظامية»: أحد أبرز التحديات التي تواجهه إدارة السلطة الانتقالية، ما يتعلق بعبء توحيد المؤسسات العسكرية والأمنية، والذي يحتاج إلى مزيد من الوقت، بيد أن هناك مؤشرات إيجابية، خاصة في ظل تعامل الحكومة الجديدة والمجلس الرئاسي مع قائد الجيش الوطني الليبي باعتباره طرفًا فاعلًا، وإفشال جميع محاولات أنقرة لتحييد «حفتر» عن أي مسارات سياسية أو عسكرية، مقابل سعيها لتحويل ميليشيات الغرب لنواة لجيش نظامي موالٍ لتركيا، ولا سيما في ظل صعوبة السيطرة على الجيش الوطني الليبي أو إخضاعه للأجندة التركية. فعلى سبيل المثال: أعلن المتحدث باسم رئيس حكومة الوحدة الوطنية في أواخر فبراير الماضي، تجاوز عقبة اختيار منصب وزير الدفاع، وذلك في ظل وجود قائد للجيش الوطني شرق البلاد، على اعتباره الهيكل النظامي الأبرز على المستوى العسكري في ليبيا، ليُعد بذلك نواة حقيقية لتدشين جيش نظامي يمثل كل مناطق البلاد.

تحدي «الاستحقاق الانتخابي»: إذ يُعد ذلك الاستحقاق من أهم التحديات أمام السلطة الانتقالية الجديدة، والذي يعتمد نجاحة على مدى توفيق الحكومة الجديدة بين مختلف الأطياف والعناصر الليبية، وذلك من خلال إنجاز عدة نقاط:

١) الإسراع في عقد مؤتمر المصالحة الشاملة، والنظر في قضية إطلاق سراح معتقلي الرأي والسياسة القابعين في السجون منذ بداية الأزمة، وعودة المهاجرين والنازحين، ..إلخ.

٢) مدى نجاح اللجنة ٥+٥ العسكرية في تثبيت وقف إطلاق النار وفتح الطريق الساحلي وإخراج القوات الأجنبية والمرتزقة من البلاد، وهو أمر مطلوب تحقيقه لإنجاز متطلبات الاستحقاق الانتخابي على أرضية صلبة من الوفاق المجتمعي والاستقرار الأمني.

٣) فتح باب المشاركة السياسية للجميع، ونبذ سياسات «العزل السياسي» دون إقصاء فئة أو تيار/فصيل معين، والقبول بالنتائج كما هي.

التحديات العابرة للحدود: إذ خلال عشر السنوات السابقة، ومنذ اندلاع الأزمة الليبية، أصبحت ليبيا مرتكزا للقوى الخارجية والصاعدة لخدمة أجنداتها السياسية والاقتصادية، عبر توظيف أوراقها المتباينة مثل: «نقل وتوطين المرتزقة بالداخل، توظيف ملف الإرهاب، استقطاب الوكلاء المحليين، الضغط على الكيانات السياسية المتنوعة لعرقلة المسارات الأممية الداعمة لاستقرار الدولة الوطنية». لذا، سيصبح أمام السلطة الانتقالية الجديدة تحدٍ نوعي يتطلب مزيدا من التحركات لتطويق مثل تلك الممارسات للفواعل الخارجية والحد من أدوارها بالداخل المحلي –جنبا إلى جنب- مع البناء على التفاهمات الليبية الأخيرة، وبصفة خاصة مخرجات اتفاق إطلاق النار الذي صُدق عليه في أكتوبر ٢٠٢٠م[٦]، بالإضافة لمخرجات اللجنة العسكرية وما انتهت إليه الحوارات السياسية للأطراف الليبية في كل من مصر والمغرب وتونس.

تحدي معالجة تداعيات جائحة كورونا: أحد أهم التحديات ما يتعلق بالمعالجات الوطنية لموازنة التداعيات السلبية لتفشي جائحة كورونا على المستويين؛ الاجتماعي والطبي، لا سيما مع تزايد معدلات الإصابة والوفيات يوميا بالتوازي مع ضعف البنية الصحية. لذا تظهر الحاجة الملحة لدى السلطة الجديدة في إيجاد آليات لمواجهة انتشار الجائحة وتخفيف تداعياتها على البلاد خاصة المناطق المهمشة، فضلا عن التحرك نحو توفير اللقاحات الفعالة للجميع داخل الدول. فعلى سبيل المثال: سبق وأن أعلن «الدبيبة» أن الحصول على لقاح كورونا من ضمن أولويات برنامج رئيس الوزراء لاستعادة الاستقرار بالداخل الليبي.

---

(٦) «النص الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار في ليبيا»، **سكاي نيوز عربية**، (٢٣، أكتوبر، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ١، مارس، ٢٠٢١م، https://bit.ly/3qENqXp

تحدي الارتكاز «الجغرافي» للسلطة المؤقتة: إذ إن ارتكاز حكومة «المنفي» في العاصمة طرابلس يُحتمل أن يجعلها تحت وصاية الميليشيات، واستنساخا لحكومة فايز السراج؛ مما يعرقل تحركاتها نحو تنفيذ أي من بنود الاتفاق وتعهداتها الخاصة بـ»إخراج المرتزقة وتفكيك الميليشيات، وفتح الطريق الساحلي،.. إلخ». كما أن الوصول إلى الانتخابات الوطنية سيواجه تحديا صعبا من الميليشيات الرافضة للعملية السياسية منذ البداية، بالإضافة إلى التشكك في احتمالية توفير الدعم المادي لمفوضة الانتخابات، خاصة في ظل وجود فجوة اقتصادية وديموغرافية وجغرافية كبيرة جدا؛ لذا، قد يُطرح نقل «مقر السلطة الجديدة» لنقطة ارتكاز مغايرة لطرابلس، فعلى سبيل المثال: قد يُطرح الحديث عن مدينة «سرت»، لعدد من الاعتبارات، أهمها: لأنها تتوسط البلاد، وتحتضن لجنة الـ ٥+٥ الأمنية العسكرية، إضافة إلى أنها لا تشكل أي خطر على سياقات عمل السلطة الانتقالية الجديدة.

تحدي الأدوار النوعية «للميليشيات المسلحة»: يرتكز ذلك التحدي على ثلاث نقاط، الأولى: مدى تعاون التشكيلات المسلحة وانصياعها للمشهد السياسي الجديد، وعدم تدخلها في عمل المجلس والحكومة أو ابتزازهم كما حدث مُسبقا مع حكومة السراج، الثانية: تحدي نجاح «الحكومة المؤقتة» في ترسيخ العمل على احتكار امتلاك الدولة للسلاح، ممثلة في جيشها وشرطتها عقب إنجاز تعهد توحيد المؤسسات العسكرية والأمنية، والثالثة: احتواء نمط «العسكرة الهجينة» بالغرب الليبي والإسراع بإنجاز التعهد الأممي الخاص بـ»تفكيك الميليشيات المسلحة» وإنهاء وجود قوى المرتزقة. فعلى سبيل المثال: ثمة رصد ميداني حول استمرار التوترات الأمنية بين ميليشيات طرابلس، إذ دخلت بعض الميليشيات في مواجهات مسلحة في إطار الصراع المستمر على النفوذ ومناطق الهيمنة لكل منها، وهو ما يطرح تحديًا كبيرًا متعلقًا بموقف تلك الميليشيات، سواء من عملية توحيد المؤسسات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية، بالإضافة لاختبار قدرة السلطة التنفيذية الجديدة على ضبط واحتواء تلك الميليشيات.

تحدي «غياب القاعدة الدستورية»: فمن المرجح أن تظل أزمة «الاستفتاء على مسودة الدستور» التي أقرت قبل أربعة أعوام من أهم التحديات التي تنتظر «السلطة الجديدة المؤقتة»، خاصة مع انقضاء مهلة الستين يوما المقررة لكل من مجلسي النواب والدولة للاتفاق على قاعدة دستورية منظمة للاستحقاقات المقبلة دون نتيجة، ليكون من المرجح أن تتولى إدارة تلك النقطة اللجنة القانونية التابعة للحوار السياسي وفقا لما انتهت إليه خريطة الطريق. وهو ما قد يُعرقل إنجاز السلطة الانتقالية الجيد لمهامها المتعلقة بالإعداد للانتخابات العامة الوطنية في ٢٤ ديسمبر المقبل لافتقادها الإطار الدستوري المنظم لتلك العملية، وتشتيت الجهود بمزيد من الأدوار الفنية، ومنها: النجاح في خلق توافقات نوعية بين أعمال اللجنة القانونية، وتلافي المحاولات المكرورة لتعطيل المسار الدستوري. فعلى سبيل المثال: أعلنت مُسبقا مكونات

التبو والطوارق والأمازيغ في ليبيا رفضهم المسودة الدستورية المـُقترحة. وتعاظم الأمر بأن توعد الأمازيغ بإسقاطها في مناطقهم، وذهبوا أبعد من ذلك عندما لوحت قيادات محلية أمازيغية باللجوء إلى استحداث «إقليم إداري رابع»، وكتابة وثيقة دستورية خاصة بهم، وذلك في إطار ما أسموه بـــ«حقوقهم الضائعة وتهميشهم سياسياً».

تحدي «العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية»: إحدى أهم الملفات الشائكة التي ستواجهه «سلطة المنفي»، متمثلة في تحدي إنجاز التعهد الخاص بـــ«المصالحة الوطنية» بين القبائل ومختلف الأطراف بالمعادلة الليبية، بما تشمله من تقديم تعويضات للمتضررين، وعودة النازحين والمهجرين إلى منازلهم، بالإضافة إلى معاقبة المتورطين في جرائم القتل والاغتيالات منذ إسقاط النظام السابق عام ٢٠١١م. وذلك بالنظر لتحدٍ آخر يتعلق بمدى ثقل السلطة الجديدة، التي تُعد الأقل في الخبرة السياسية إذا ما قورنت بغيرها من الخبرات السياسية للقوائم الأخرى المناظرة لها بانتخابات جنيف – فبراير ٢٠٢١م. حيث سيكمن التحدي هنا في مدى امتلاك السلطة الجديدة مقومات وأدوات داعمة لتنفيذ أجنداتها الوطنية على أرض الواقع، خاصة وأنها محكومة بولاية انتقالية مدتها قصيرة يفترض أن تعالج خلالها تراكمات صراع دام عِقدًا كاملا.

تحدي «الأطراف الخارجية»: إذ تُختبر قوة الحكومة المؤقتة الجديدة في مدى نجاحها في «فك الارتباط» مع الدول الخارجية التي استطاعت إخضاع «مجلس السراج»، ومدى نجاح «حكومة المنفي» في إدارة المشهد السياسي بحيادية، ومد جسور الثقة مع مختلف الأطياف بالمعادلة الليبية -خاصة قيادة الجيش- وإنجاح مسارات عمل لجنة «٥+٥»، ومنح رسائل طمأنة لجميع الدول المشتركة بحلحلة الملف الليبي بألا تنحاز لمصلحة دولة على حساب الأخرى.

تحدي توحيد «المؤسسات الاقتصادية»: حيث يتمثل في نجاح الحكومة المؤقتة في حلحلة الأزمة المالية والاقتصادية، وتقويض أذرع الفساد بالداخل الليبي؛ وذلك بالدفع نحو إنجاز التعهد الخاص بتوحيد المؤسسات المالية والاقتصادية، حيث بناءً على مخرجات الاجتماع بين حكومة الوفاق والحكومة المؤقتة في البريقة في يناير ٢٠٢١م، شُكلت لجنة تحت اسم «اللجنة المالية الموحدة»، تكون مهمتها الرئيسة إقرار ميزانية ٢٠٢١م، في إطار الحديث عن «توحيد الميزانية العامة للدولة الليبية»[٧]، لذا فقد عقد نائب رئيس المجلس الرئاسي «أحمد معيتيق»، عدة اجتماعات بهدف توحيد المؤسسات بين شرقي البلاد وغربها، وانتهى بتوحيد ٢٧ مؤسسة منقسمة بين الشرق والغرب، وهي مؤسسات اقتصادية بالأساس، والتي كانت منقسمة

(7) "Libya: Finance Ministers of the two parties have agreed on unifying budget," *The North Africa Post*, January 13, 2021, https://bit.ly/30xkndt.

منذ عام ٢٠١٤م، وهو ما أثر سلبًا على الاقتصاد الليبي، وأدى إلى تدهور سعر الدينار تدهورا كبيرا. ليأتي تحدي «توحيد المؤسسات الاقتصادية»، وتحدي «الاتفاق على ميزانية موحدة» الخطوة الأبرز ضمن مجموعة الإصلاحات اللازمة لوضع ترتيبات اقتصادية أكثر ديمومة وإنصافاً وخضوعاً للمساءلة في ليبيا، والذي من شأنه أن يؤدي إلى تحسين الحوكمة المالية وإدارة عائدات النفط.

تحدي دعم «المجتمع الدولي»: يتمثل في مدى صدق/فاعلية تعاون «المجتمع الدولي» مع «السلطة المؤقتة» لإنجاز متطلبات خريطة الطريق المتفق عليها في تونس-نوفمبر ٢٠٢٠م، وما انتهى إليه الحوار السياسي الليبي في جنيف- فبراير ٢٠٢١م، وكذا لإحداث التوازن المطلوب خارجيا وتقويض ومحاصرة تحركات المعارضين داخليا[٨].

سيناريوهات محتملة

برغم تضارب سياقات الهيكلة والمؤشرات الحاكمة لتركيبة واتجاهات السلطة الانتقالية الليبية الجديدة، فضلا عن مجمل دوافع مواقف القوى السياسية الوطنية المحلية والأجندات المتباينة للأطراف الخارجية منها، فهناك ثلاث سيناريوهات مُحتملة للمشهد الانتقالي، حيث:

١) السيناريو الأول - نجاح الصياغات التوافقية

يُبنى هذا السيناريو على نجاح القيادة الانتقالية في التوصل إلى صياغات توافقية تشمل تشكيل حكومة وحدة وطنية في حدود الآجال المحددة بسياقات جنيف، وتمريرها لاكتساب الشرعية بمجلس النواب قبل انقضاء مارس ٢٠٢١م، ويدعم هذا السيناريو عدد من الفرضيات، أهمها:

- استعداد الأطراف المحلية وتجاوبها مع دعم العملية الانتقالية، والنجاح في اجتياز اختبار «التوافق التصويتي» بجلسة مجلس النواب الليبي في ١٠ مارس ٢٠٢١م، على منح الثقة لحكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبدالحميد دبيبة، بواقع ١٣٢ صوتًا (من إجمالي ١٨٨)، وذلك برغم تعدد مراكز التمثيل البرلماني.
- مضمون توجهات رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبدالحميد الدبيبة حول امتصاص الأزمة العسكرية والأمنية في حدود خطوط التوازن الحالية، والتعهدات الخاصة بمنع العودة إلى الحرب، تمهيداً لإعادة الحياة للمؤسسات الإدارية مرة أخرى.
- تأييد الإدارة الأمريكية الجديدة الصريح والقوي للمعادلة الانتقالية الحالية، مع التصريح بـــ«محاسبة من يهددون الاستقرار أو يقوضون العملية السياسية في ليبيا».

(8) "Roadmap:For the Preparatory Phase of a Comprehensive Solution," *Libayan Political Dialogue Forum*, November 19, 2020, https://bit.ly/3exIWiJ.

- بروز توافق ضمني بين القوى الخارجية على الحفاظ على الإطار العام القائم للحل النهائي.

وبرغم دعائم ذلك السيناريو، إلا أن هناك عددا من المعوقات التي قد تحول دون إتمامه، أهمها ما يتمثل في الآتي، الأول: ما يتعلق بانعكاسات استمرار الفوضى والانفلات الأمني والأنظمة المتنافسة على احتمالية عودة النزاع وعدم استقرار الأوضاع في ليبيا. بينما الثاني: احتمالات تعثر الأمم المتحدة في ضمان التوافق المطلوب بين الأطراف الليبية لتنفيذ جميع بنود «اتفاق أكتوبر»، وهو ما قد يجعل الوضع الميداني هشاً وقابلاً للتصعيد في أي وقت.

السيناريو الثاني - تعثر الانتقال المرحلي:

يُرجح هذا السيناريو تعثر العملية الانتقالية وعجز القيادة الجديدة عن إدارة المرحلة الراهنة، إذ يُبنى رؤية وسطية قائمة على فرضية بنيوية قوامها: «أن تأزم الأوضاع في ليبيا قد يحول دون أي إنجاز يذكر للحكومة الانتقالية بمختلف الأصعدة السياسية والأمنية والاقتصادية»، وتفترض تلك الرؤية قيام المجتمع الدولي بإعادة الجلسات التفاوضية بين الفريقين، وتمديد المرحلة الانتقالية لما بعد الفترة الزمنية المتفق عليها. ويدعم هذا السيناريو عدد من الفرضيات، أهمها:

- عدم وجود استعداد كامل وتام من قبل عدد من الأطراف الليبية والداعمين الأجنبيين لتقديم تنازلات شافية لتحقيق مخرجات «جنيف-فبراير ٢٠٢١»، ودعم الانتقال السياسي في الدولة الليبية.
- فشل السلطة الانتقالية في بسط سيطرتها على «الموازين الداخلية الحاسمة»، التي تتحكم فيها المجموعات السياسية المسلحة، وتلك المدعومة من الخارج، والقوى القبلية النافذة.
- عجز الحكومة الانتقالية عن ضبط الوضع الأمني وإنجاز تعهداتها بتفكيك المجموعات المسلحة وطرد المرتزقة الأجانب.
- المراوحة مع صعوبة التخلص من عبء الضغوط الخارجية المتعارضة.

ومن ثم، فسينتهي ذلك السيناريو إلى فرضية تمديد المرحلة الانتقالية، واحتمالات استئناف جولات الحوار الوطني برعاية دولية دون إمكانية التنبؤ بمسار الأحداث اللاحقة.

السيناريو الثالث - فشل التسوية السياسية:

يفترض هذا السيناريو انهيار «مسار التسوية السياسية» وفشل السلطة الانتقالية في إنجاز أجندتها الوطنية قياسا على تجربة «حكومة الوفاق الوطني»، والعودة مرة أخرى إلى ظاهرة «الانفصال السياسي» و«صراع الأقاليم»، إذ يتبنى ذلك السيناريو عدد من الفرضيات الداعمة، أهمها:

- انتهاء الفترة الزمنية المحددة للجنة العسكرية الليبية المشتركة (٥+٥)، الناتجة عن اتفاق ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٠م دون إنجاز تعهدها الخاص بإجلاء «المرتزقة» و«القوات الأجنبية» عن الأراضي الليبية. وهو ما قد ينبئ بإمكانية عودة النزاع المسلح مرة أخرى.
- لم يتضمن اتفاق ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٠م أي بنود تتعلق بعدم نقل وتوطين مرتزقة جدد حال إخراج المقاتلين الأجانب، وهو ما ينبئ بإمكانية إحضار مرتزقة جدد حال الحاجة إليهم استنادا إلى المشاهد المكرورة للخرق التركي لمخرجات مؤتمر برلين.
- تعثر تحييد/ نبذ الأجندات الخارجية بالداخل الليبي، والتي تتخذ من «التمثيل العسكري» قاعدة نفوذ لها، وهو ما قد يدفع بعدم استقرار الأوضاع الداخلية في ظل تباين وتقاطع مصالح القوى الخارجية ووكلائها المتنازعة بالداخل.

الخاتمة

برغم حجم التحديات التي قد تُنذر بعرقلة عمل السلطة الانتقالية الجديدة في ليبيا، وقد تدفع بترجيح أحد السيناريوهين الثاني أو الثالث، إلا أنه بالمقابل ثمة عدد من الشواهد التي تدعم تطلعات السيناريو الأول، وفقا «لمعادلة توافقية» يُختبر من خلالها مدى قدرة الأطراف الليبية على تنفيذ بنود الاتفاق، وكذلك مدى ثقل السلطة الانتقالية في إنجاز مهامها الحيوية والمتمثلة في صياغة الدستور، إنجاز الانتخابات الوطنية، بناء مؤسسات تتسم بالفاعلية والشفافية، استكمال عملية المصالحة الوطنية ودمج الثوار، واستعادة احتكار الدولة للقوة، وإعادة هيكلة الاقتصاد المعتمد على النفط إلى اقتصاد متنوع، النظر بإشراك المجتمع المدني في مرحلة الاستقرار السياسي.. إلخ، وهو ما يستدعي معه عددا من المشروطيات الحاكمة –بمتابعة أممية– لإنجاز أجندة السلطة الانتقالية، منها:

- التفريغ الكامل لليبيا من السلاح وقوى المرتزقة.
- تدعيم جهود وقف إطلاق النار، وتثبيت دعائم الأمن ووحدة الأراضي الليبية.
- إنجاز «التوظيفات النوعية» للسلطة الانتقالية الليبية، وذلك وفقا لمسارين، الأول: القيام بإصلاحات محلية في جميع المجالات الحيوية «العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية»، والثاني: التنسيق المستمر مع كل الأطراف الفاعلية والمتداخلة بالشأن الليبي.
- تحييد الأجندات الخارجية، والتأكيد على دعم حقيقي وجاد من المجتمع الدولي ومختلف فواعل القوى الوطنية لإنجاز تعهدات الاستقرار السياسي للسلطة الانتقالية.

الأزمة الليبية: التفكك البنيوي للسلطة وخيارات التسوية (٢٠١١م - ٢٠٢١م)

حسين يوسف القطروني - أستاذ مساعد - قسم العلوم السياسية - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي - بنغازي

إن الأزمة السياسية الليبية التي يعيشها المجتمع الليبي لما يقارب من عقد من الزمان بعد انهيار نظام حكم القذافي ليست وليدة الظروف السياسية والاجتماعية الراهنة، بقدر ما هي أزمة بنيوية أصيلة ومتجذرة في بنية السلطة السياسية منذ سنوات طويلة جدا، ولكن سقوط نظام القذافي عام ٢٠١١م ساهم في تفجرها نتيجة انهيار القبضة الشمولية للسلطة على الحكم، فأغلب النظم الشمولية والسلطوية تعاني أزمات سياسية مشتركة تسمى في الأدبيات السياسية بأزمات التنمية السياسية، من أهمها أزمة الهوية والمشاركة السياسية والشرعية والتغلغل والتوزيع[١].

وهذه الأزمات تنفجر عندما يعجز نظام الحكم على استيعاب التغيرات من حوله وفقدانه القدرة على التكيف السياسي مع محيطه الداخلي والخارجي وما يتطلبه من إجراء تغييرات ضرورية على نمط السلطة التقليدي، ولعل التساؤل المهم الذي تطرحه هذه الدراسة وتحاول الإجابة عنه، هو: ما أثر التفكك البنيوي للسلطة الشمولية المركبة والمعقدة خلال العقود الماضية والقائمة على مجموعة من العوامل الاجتماعية والأيديولوجية على الخيارات المطروحة لتسوية الأزمة الليبية؟

لهذا تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق هدفين

١) التعرف على الخلفية السياسية للأزمة السياسية في ليبيا.

٢) التعرف على خيارات التسوية السياسية للأزمة.

أولا: الخلفية السياسية للأزمة الليبية

مع مرور السنوات تزداد تعقيدات الأزمة وتضيق الخيارات بين الفرقاء السياسيين في ليبيا، خاصة بعد الانقسام المؤسسي. وتُبدي أوساط سياسية داخل ليبيا وخارجها مخاوف كبيرة إزاء هذا الوضع، والمخاوف

(١) حياة قزادري، «التنمية السياسية: المفهوم المشكلات والمقومات والآليات»، **المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، (الجزائر: جامعة الجزائر ٣، ٢٠١٣م)، ص ٢٣١-٢٦٠. الاسترجاع في: ٣، مارس، ٢٠٢١م، https://www.asjp.cerist.dz/en/article/71085

تتمثل في أن تقود تلك العملية إلى تقسيم البلاد فعلاً؛ حيث إن الضمانات للحفاظ على شرعية ومشروعية مؤسسات الدولة تلاشت تماما، ومن مظاهر تلاشيها ما يلي:

١) انقياد المشهد السياسي وراء المشهد العسكري.

٢) غياب القوة الموحدة عسكريا الضامنة للنظام السياسي والمحافظة على استقراره.

٣) غياب الإرادة العامة الداعمة للشرعية.

ويزداد القلق تجاه مؤسسات الدولة في ظل انتشار الميليشيات المسلحة في العاصمة طرابلس، إذ انتشار التشكيلات العسكرية يستنزف مقدرات الدولة المادية والصراع الشرس على السلطة. وقد ارتبطت عسكرة المجتمع الليبي باندلاع الانتفاضة المسلحة ضد نظام القذافي عام ٢٠١١م، حيث حولت المجتمع والحياة المدنية إلى شبه ثكنة عسكرية، وإلى انتشار السلاح واتساع نطاق حيازته. وقد برزت آثار وتداعيات سلبية لهذه الظاهرة على الدولة والمجتمع معا، ويمكن رصد أبرزها فيما يلي:

١) توتر المزاج العام للمجتمع وسرعة الاستثارة بسبب العسكرة المجتمعية، وانتشار ثقافة العنف والقتل التي تشبع بها الشباب جراء تعايشهم مع السلاح، وأسلوب استخدام القوة واستعراضها.

٢) سعى الكثير من التشكيلات المسلحة لمحاولة ملء فراغ القوة الناتج عن انهيار الدولة المركزية.

٣) كسر احتكار تلك التشكيلات المسلحة غير الرسمية لأهم عمل من أعمال السلطة وهو ما يسميه «ماكس فيبر» احتكار الدولة لاستخدام القوة داخل المجتمع.

٤) فقدان الأمن وانعدام الأمان على المستويين الشخصي والعام.

وتعود حالة الفوضى من عام (٢٠١١م – ٢٠٢١م) إلى الصراع الاجتماعي على السلطة بصفة أساسية، حيث اعتمدت في تركيبتها الأساسية على التداخل بين العامل الاجتماعي والسياسي وعلى الأبنية والوظائف والأدوار السياسية.

الإقليم أو المنطقة	العدد
المنطقة الغربية	٥٠
المنطقة الشرقية	٣٤
المنطقة الوسطى	٢٠
المنطقة الجنوبية	٦
المجموع الكلي	١١٠

المصدر: الخلفية الإقليمية للنخبة السياسية التنفيذية في ليبيا (١٩٦٩ – ١٩٩٩)، محمد زاهي المغيربي، «اتجاهات وتطورات تركيبة النخبة السياسية في ليبيا ١٩٦٩ – ١٩٩٩»، جامعة قاريونس، الاسترجاع في: ٣ ، مارس، ٢٠٢١م، http://www.zahi.iwarp.com/guvermental_elites_in_libya.htm

ومن خلال بيانات الجدول السابق نستخلص نتيجتين اثنتين:

١) أن تركيبة السلطة السياسية كانت تعتمد على التوزيع الإقليمي والجغرافي مع التفاوت النسبي في ذلك.

٢) أن تركيبة السلطة السياسية كانت تعتمد على العامل القبلي مع التفاوت النسبي أيضا.

بنظرة تحليلية أوسع، هذه النتائج هي ما عبر عنه المفكر العربي عبد الإله بلقزيز بحالة الانسداد السياسي في العلاقة بين الدولة والمجتمع.

ثانيا: خيارات التسوية للأزمة الليبية

١) الاتفاق السياسي وخيار تقاسم السلطة

قبل الخوض في تفاصيل الاتفاق السياسي الليبي ومخرجاته السياسية، لا بد من تعريف ما هو الفرق بين الحوار الوطني الشامل والمفاوضات السياسية. فالحوار يُجرى عادة بين أطراف لم تتقاتل من قبل، أطراف متعددة ومن دون وسيط، وحول قضايا عامة تهم كل الأطراف ما دام أنها تشترك في مصالح شائعة كالوطن والهوية والمواطنة المتساوية والحقوق والواجبات والمصير المشترك[٢].

والحوار ليس وسيلة لحل مشكلة قائمة، لكنه يُجْرَى لمنع وقوع مشاكل أو خلافات مستقبلية وشيكة أو لاحقة مُحتملة الوقوع في المستقبل. كما أن مخرجات الحوار هي عادة «توافقات» يتعاهد المتحاورُون على الالتزام بها ورعايتها وتنفيذها، وضمانة تنفيذها الوحيدة هي «مُدَّونة سُلوك» Code of Conduct يتعهد بموجبها الجميع بالامتثال والتعهد برعاية وتنفيذ ما تم التوافق عليه. أمّا التفاوض فهو وسيلة وآلية لفض النزاعات المسلحة، ولا يتم إلا بين أطراف متنازعة متقاتلة تزمع الوصول إلى اتفاق بينها لوقف القتال وإزالة نتائج وآثار الحرب، ثم رسم خريطة طريق لمسيرة المستقبل عبر حوار يجرى بينها بعد السلام وتلتزم -دون سواها- بتنفيذ بنود ومخرجات الاتفاق ويتعهدون بالوفاء بواجباتهم فيه[٣].

وقد أصبح تحقيق الاستقرار في ليبيا هدفا دوليا، حيث أصدر مجلس الأمن القرار رقم ٢١٧٤، والذي نص على ما يلي[٤]: «إن مجلس الأمن... إذ يعرب عن قلقه إزاء تزايد وجود الإرهابيين، من جماعات وأفراد، المرتبطين بتنظيم القاعدة والناشطين في ليبيا، وإذ يعيد تأكيد ضرورة التصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية بجميع الوسائل، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما

---

(٢) عبد العزيز عثمان سام، «الفرق بين التفاوض والحوار»، **سودانيز اون لاين**، (٢٧، نوفمبر، ٢٠١٤م)، الاسترجاع في: ٣، مارس، ٢٠٢١م، https://2u.pw/09Iup

(٣) سام، «الفرق بين التفاوض والحوار».

(٤) «قرار مجلس الأمن S/ RES/2174 (٢٠١٤) ليبيا»، **الأمم المتحدة**، (٢٧، أغسطس، ٢٠١٤م)، الاسترجاع في: ٣، مارس، ٢٠٢١م، https://undocs.org/ar/S/RES/2174(2014).

في ذلك ما ينطبق من أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الإنساني الدولي... وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة:

١) يدعو جميع الأطراف إلى الاتفاق على الوقف الفوري لإطلاق النار ووضع حد لأعمال القتال، ويعرب عن دعمه القوي لما يبذله كل من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والممثل الخاص للأمين العام من جهود في هذا الصدد.

٢) يدين استخدام العنف ضد المدنيين والمؤسسات المدنية ويدعو إلى محاسبة المسؤولين عن ارتكابه.

٣) يدعو مجلس النواب وهيئة صياغة الدستور إلى الاضطلاع بمهامها في إطار يتسع للجميع، ويدعو جميع الأطراف إلى الدخول في حوار سياسي شامل، بقيادة ليبية، من أجل المساعدة على استعادة الاستقرار، والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن الخطوات المقبلة في عملية التحول التي تشهدها ليبيا».

وقد انعكس هذا في مسودة الاتفاق السياسي الليبي في المبادئ الحاكمة في الفقرة ٢٠، حيث نصت على الالتزام بمحاربة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية ومكافحة الإرهاب والتطرف في ليبيا[٥].

ا- مراحل المفاوضات الليبية

المرحلة الأولى: مرحلة الحوار غير المباشر

حظيت أولى جلسات الحوار الوطني الليبي التي احتضنتها مدينة غدامس بجنوب غرب ليبيا برعاية من الأمم المتحدة نهاية العام ٢٠١٤م بترحيب دولي وتجاوب من قبل الفرقاء السياسيين الليبيين، رغم رفضه من قبل الجماعات المسلحة. ثم تلاها مفاوضات جنيف الثانية والثالثة، ثم غدامس ٢ في ليبيا، ورغم الفشل في الوصول إلى اتفاق بين الأطراف المتنازعة إلا أنها كانت خطوة لاكتشاف نقاط الاختلاف والاتفاق بين الطرفين، وقد كانت خطوة للتعرف على قوة كل طرف، لأن النتائج النهائية تحددها بدرجة كبيرة موازين القوة بين الطرفين أكثر من النوايا الحسنة.

المرحلة الثانية: مرحلة الحوار المباشر

وفي هذه المرحلة اقتنع الطرفان بضرورة اللقاء المباشر بينهما بعد قيام مجلس الأمن الدولي بإصدار قرار دُعيت فيه الأطراف الليبية إلى ضرورة الوصول إلى اتفاق سياسي ينهي الصراع المسلح، كما لوح القرار باستخدام العقوبات ضد كل من يعرقل الوصول إلى هذا الاتفاق. ولهذا بدأت المفاوضات المباشرة بين

(٥) «مسودة الخامسة من الاتفاق السياسي الليبي»، **تاميهو**، (٨، يونيو، ٢٠١٥م)، الاسترجاع في: ٣، مارس، ٢٠٢١م، https://www.temehu.com/GNA/UN-4th-libya-draft-agreement-arabic.pdf

الطرفين في مدينة الصخيرات في المملكة المغربية تحت رعاية الأمم المتحدة. وقد ساهمت المفاوضات المباشرة في حدوث تقدم نحو الاتفاق عبر المسودة الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة والتي وضعت في نهاية المطاف الحل السياسي على طاولة المفاوضات.

المخرجات السياسية لاتفاق الصخيرات

بعد أربع جولات من المفاوضات السياسية في مدينة الصخيرات المغربية خرجت مسودة الاتفاق السياسي في نسختها الخامسة لترسم ملامح الحل للأزمة الليبية. وتلخصت المسودة في إعادة هيكلة مؤسسات الدولة عبر إنشاء المجلس الأعلى للدولة بالإضافة إلى البرلمان الليبي كجهة تشريعية، مع وجود المجلس الأعلى للبلديات ومجلس الأمن القومي. ويأتي ذلك بعد توافق المتخاصمين على حكومة وحدة وطنية، إضافة إلى الترتيبات الأمنية لتمهيد الطريق أمام وقف شامل لإطلاق النار والانسحاب التدريجي للمجموعات المسلحة من المدن، والآليات اللازمة لجمع السلاح، إضافة إلى استكمال عملية صياغة الدستور ضمن جداول زمنية واضحة. وقد تضمنت المسودة النهائية للاتفاق السياسي التي أرسلتها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إلى ممثلي الأطراف الرئيسة الأحد الماضي ٦١ مادة، تناولت مجموعة من المبادئ الحاكمة[٦].

واحتوى الجزء المتعلق بالمبادئ الحاكمة ٢٢ بندًا، ركزت على حماية وحدة البلاد والالتزام بالعملية السياسية والإعلان الدستوري والفصل بين السلطات الثلاث والتأكيد على شرعية مجلس النواب واعتباره السلطة التشريعية الوحيدة في البلاد خلال الفترة الانتقالية. وتضمن الجزء الخاص بحكومة الوفاق الوطني ١٠ مواد ركزت على تشكيلها ومعايير اختيار أعضائها ومهامها ومدة ولايتها واختصاصات رئاسة مجلس الوزراء واختصاصات مجلس الوزراء. وجاء الجزء المتعلق بتدابير بناء الثقة في ٧ مواد تتضمن تحديد الأطراف المعنية والتزاماتهم وتعهداتهم ودور حكومة الوفاق الوطني في رعايتها وصونها.

واحتوى الجزء المتعلق بالترتيبات الأمنية على ١٣ مادة تركز ترتيبات وقف إطلاق النار والترتيبات الخاصة بانسحاب التشكيلات المسلحة ودور حكومة التوافق الوطني في اتخاذ التدابير اللازمة ودور الهيئات الأخرى بالتعاون مع المجتمع الدولي في هذا الأمر، خاصة عملية جمع السلاح وضبط الوضع الأمني والإنساني. وأكدت مواد العملية الدستورية الـ٦ دور الأطراف في إنجاز العملية الدستورية للانتهاء من المرحلة الانتقالية والتزام الحياد واحترام استقلال الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور وتقديم الدعم لها مع حكومة الوفاق الوطني ودعوتها لسرعة إنجاز مشروع الدستور، بالإضافة إلى منحها مهلة زمنية حتى ٢٥ ديسمبر ٢٠١٥م كحد أقصى. وعلى اعتبار أن المنطلق الأساسي للمفاوضات الليبية تمثل في تقاسم السلطة السياسية بين طرفي النزاع المؤتمر الوطني المنتهية ولايته ومجلس النواب المنتخب، فإن

(٦) «مسودة الخامسة من الاتفاق السياسي الليبي».

المسودة عملت على منح المؤتمر الوطني المشاركة المطلوبة في السلطة تحت مسمى جديد وهو المجلس الأعلى للدولة بصلاحيات حددتها المواد المنصوص عليها في الاتفاق[٧].

السلطة السياسية	الاختصاصات	طبيعة الاختصاص	المواد الدالة عليه
مجلس النواب	١- سن القوانين ٢- منح الثقة لمجلس الوزراء وسحبها منه ٣- اعتماد الميزانية العامة ٤- الرقابة على السلطة التنفيذية ٥- إقرار السياسة العامة المقدمة من الحكومة	تشريعية ورقابية	المادة (١٣) من الاتفاق السياسي الليبي (المسودة الخامسة)
المجلس الأعلى للدولة	١- إبداء الرأي الملزم في مشروعات القوانين والقرارات ذات الصفة التشريعية ٢- إبداء الرأي الاستشاري في القضايا المتعلقة بإبرام الاتفاقيات الدولية	استشارية ملزمة وأخرى غير ملزمة	المادة (١٩) من الاتفاق السياسي الليبي (المسودة الخامسة)

المصدر: تقاسم السلطة بين مجلس النواب والمؤتمر الوطني العام، إعداد الباحث.

ومن خلال مطالعة نص المسودة الثالثة والرابعة والخامسة من الاتفاق السياسي نجد أن دور المجلس الأعلى للدولة قد تطور أثناء المفاوضات من مجرد جسم استشاري فقط، إلى مشارك فعلي في القرارات. فمن خلال المقارنة بين النصوص الواردة في المسودتين الثالثة والرابعة نلاحظ أن المسودة الثالثة نصت على كلمة إبداء الرأي فقط، أما المسودة الرابعة فقد نصت على إبداء الرأي الاستشاري. ثم جاءت المسودة الخامسة لتنص بأسلوب قاطع على أن المجلس له الحق في إبداء الرأي الملزم في مشاريع القوانين التي تقدمها الحكومة والرأي الاستشاري فيما يتعلق بالاتفاقيات الدولية التي ستبرمها الحكومة مع الدول الأخرى، كما نصت على ذلك المادة رقم (١٩) في الفقرتين الثانية والثالثة فيما يلي نصه: «يتولى مجلس الدولة إبداء الرأي الملزم بأغلبية موصوفة في مشروعات القوانين والقرارات ذات الصفة التشريعية التي تعتزم حكومة الوفاق الوطني إحالتها إلى مجلس النواب»[٨].

أما الفقرة الثالثة من المادة نفسها فقد نصت على: «يتولى مجلس الدولة إبداء الرأي الاستشاري والاقتراحات اللازمة لحكومة الوفاق الوطني في القضايا المتعلقة بإبرام الاتفاقيات الدولية أو الانضمام إليها»[٩].

إلا أن خيار تقاسم السلطة بين الفرقاء السياسيين لم يكن حلا ناجحا للأزمة، حيث تعمقت أكثر وتوتر الصراع على جميع المستويات العسكرية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، ودخلت البلاد بمؤسساتها في حالة انقسام

(٧) «مسودة الخامسة من الاتفاق السياسي الليبي»، المادة (١٩).

(٨) «مسودة الخامسة من الاتفاق السياسي الليبي»، المادة (١٩).

(٩) «مسودة الخامسة من الاتفاق السياسي الليبي»، المادة (١٩).

مؤسسي، فتشكلت حكومة في الغرب الليبي وأخرى في الشرق، وبرلمان في الغرب وبرلمان في الشرق وأغلقت الحقول والموانئ النفطية وتوقف التصدير كما أغلقت المطارات وتفاقمت المعاناة المعيشية للمواطن.

٢- خيار المثالثة الإقليمية للمجمعات الانتخابية في ملتقى جنيف

تاريخيا تأسست ليبيا بعد استقلالها عن الاستعمار الإنجليزي في عام ١٩٥١م من ثلاثة أقاليم مستقلة، وهي إقليم برقة في الشرق وإقليم طرابلس في الغرب وإقليم فزان في الجنوب، حيث دخلت الأقاليم الثلاثة في اتحاد فيدرالي تحت سلطة الملك إدريس السنوسي مؤسسة دولة ليبيا الحديثة. فبعد هزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية بدأ الحراك السياسي في ليبيا مطالباً باستقلال ليبيا، ففي برقة تكونت جمعية عمر المختار سنة ١٩٤٣م وأقرَّ قانونَها الأساسي الجمعيةُ المركزية في بنغازي في إبريل ١٩٤٤م[١٠]، فكان من ببين نشاطها السياسي تقديمها في عام ١٩٤٦م مذكرة للجنة البحث البريطانية التي أوفدت من قبل الحكومة البريطانية إلى برقة، وذلك لتقصي الحقائق والنظر في شكاوى المواطنين في الإدارة العسكرية البريطانية، التي كانت تدير شؤون إقليم برقة في تلك الفترة، هذا وقد اشتملت المذكرة على مطالب عدة مُلحة «للأمة البرقاوية» بإسناد وظائف رئيسة للمواطنين وتشكيل مجالس تنفيذية للمشاركة في إدارة البلاد وتحسين أجور العمال واستتباب الأمن ورفع القيود على التجارة بأن تسمح الإدارة الإنجليزية بتصدير منتجات البلاد إلى الخارج وكذلك تعويض البلاد عن الضرر الذي لحقها جراء الحرب سواء في الممتلكات أو الأموال[١١].

وكان نتيجة هذا الحراك السياسي الطويل في إقليم برقة في الشرق حصوله على الاستقلال السياسي مبكرًا ثم لحق به إقليم طرابلس وإقليم فزان وتكونت ليبيا تحت اسم المملكة الليبية المتحدة بعد جهود أدريان بيلت مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا آنذاك، وقد رسخت هذه العملية فكرة النظام الفيدرالي في بنية السلطة السياسية التي اعتمدت على العامل القبلي في تحقيق وظيفة التجنيد السياسي للوظائف العليا في الدولة واستقرار النظام، نظرا لغياب الأحزاب السياسية من تأسيس الدولة حتى الآن، وقد استمرت بنية السلطة السياسية تعتمد في تركيبتها على العامل القبلي اعتمادا رئيسا حتى بعد انهيار نظام حكم القذافي عام ٢٠١١م. ويبدو أن السيدة (استفاني وليامز) رئيسة البعثة الأممية للدعم في ليبيا بالإنابة قد رأت في العودة إلى المثالثة الإقليمية الحل المناسب لإشكالية الصراع على السلطة والنفوذ والثروة فبدأت تحركاتها على هذا الأساس من خلال أربع خطوات أساسية[١٢]:

(١٠) محمد بشير المغيربي، **وثائق جمعية عمر المختار صفحة من تاريخ ليبيا**، (القاهرة: مؤسسة دار الهلال، ١٩٩٢م)، ص١٠.

(١١) المغيربي، **وثائق جمعية عمر المختار صفحة من تاريخ ليبيا**، ص ١٧.

(١٢) «آلية اختيار السلطة التنفيذية الموحدة الموافق عليها من قبل أعضاء ملتقى الحوار السياسي»، **الأمم المتحدة**، (١٩، يناير، ٢٠٢١م)، الاسترجاع في: ٣، مارس، ٢٠٢١م،
https://unsmil.unmissions.org/sites/default/files/adopted_selection_mechanism_eng_ara_1.pdf

الخطوة الأولى: اختيار ٧٥ شخصية سياسية ودعوتهم لعقد ملتقى حوار سياسي في تونس.

الخطوة الثانية: تحويل مجموعة ٧٥ إلى مجمعات انتخابية وفقا لمعيار المثالثة الجغرافية.

الخطوة الثالثة: الاتفاق على آلية الترشح للمناصب السياسية على النحو التالي:

أولًا: اختيار أعضاء المجلس الرئاسي

المرحلة الأولى:

المجمع الانتخابي للإقليم:

١- يكون الترشح لعضوية المجلس الرئاسي من داخل المجمع الانتخابي لكل إقليم.

٢- يشترط للتقدم لعضوية المجلس الرئاسي من الإقليم أن يُحصل على (تزكيات من أعضاء المجمع الانتخابي لكل إقليم)، وذلك حسب الأعداد التالية:

(٨) تزكيات لكل متقدم من الغرب الليبي.

(٦) تزكيات لكل متقدم من الشرق الليبي.

(٣) تزكيات لكل متقدم من الجنوب الليبي.

٣- يكون التصويت داخل المجمع الانتخابي للإقليم بين المترشحين المتحصلين على التزكيات المطلوبة.

٤- يعد «فائزًا وحيدًا» بعضوية المجلس الرئاسي عن الإقليم إذا تحصل أي من المترشحين على نسبة (٧٠٪) من أعضاء المجمع الانتخابي للإقليم.

٥- إذا لم يتحصل أي من المترشحين على نسبة التوافق المطلوبة (٧٠٪) يُحال (٤) مترشحين إلى المجمع الانتخابي العام.

المرحلة الثانية:

المجمع الانتخابي العام.

- يكوَّن عدد (٤) قوائم تضم (المترشحين للمجلس الرئاسي عن الأقاليم ومترشحًا لرئيس الحكومة) وحسب الاختيارات والتوافق بينهم وحسب التوازن الوارد في خريطة الطريق التمهيدية.
- يكون المترشح الفائز بنسبة (٧٠٪) في المجمع الانتخابي للإقليم هو العضو الممثل للإقليم في القوائم الأربع.

ثانيًا: رئيس الحكومة

- يشترط لَمن يترشح لموقع رئيس الحكومة أن يتحصل على عدد لا يقل عن (١٧) تزكية من أعضاء المجمع الانتخابي العام.
- تتكون كل قائمة من (٤) أفراد من الذين توافقوا فيما بينهم، وبمراعاة التوازن الجغرافي المحدد في خريطة طريق المرحلة التمهيدية.

على أن تشمل كل قائمة:

(١) مترشحًا لموقع رئيس الحكومة من جميع أنحاء البلاد.

(٣) من الأعضاء المختارين لعضوية المجلس الرئاسي من المجمعات الانتخابية للأقاليم (واحد من كل إقليم) وحسب الموقع الذي يترشح له.

- يُعرض عدد لا يتجاوز (٤) قوائم للتصويت عليها في المجمع الانتخابي العام.
- تعد القائمة التي تتحصل على (٦٠٪) من أعضاء المجمع الانتخابي العام من الجولة الأولى هي القائمة الفائزة.
- يُصوَّت في جولة ثانية بين القائمتين المتحصلتين على أعلى نسبتي تصويت في الجولة الأولى إذا لم تتحصل أي قائمة على نسبة (٦٠٪) المطلوبة للفوز ويكون الحسم بينهما بنسبة (٥٠+١).

ثالثًا: رئيس المجلس الرئاسي:

- يكون رئيس المجلس الرئاسي من بين الأعضاء المختارين لعضويته من المجمعات الانتخابية للأقاليم ومن القائمة الفائزة ومن الإقليم المختلف الأكثر عددًا عن إقليم رئيس الحكومة.

الخطوة الرابعة: إجراء عملية التصويت السري لاختيار أعضاء السلطة التنفيذية.

وفي المرحلة الأولى لم يتمكن أي من المرشحين لمنصب رئيس المجلس الرئاسي ونائبيه ورئيس الحكومة من الفوز عن طريق التصويت الفردي لعدم حصولهم على النسبة المطلوبة للفوز. لذلك انتقل إلى المرحلة الثانية وهي التصويت عن طريق القائمة واستطاعت القائمة التي ضمت السيد محمد المنفي كرئيس للمجلس الرئاسي الجديد والسيد عبد الحميد الدبيبة كرئيس للحكومة من الفوز. ورغم نجاح البعثة الأممية في حل الأزمة عن طريق المثالثة الإقليمية إلا أن المخاوف تتمثل في تحول هذه العملية إلى قاعدة سياسية في العمل السياسي بوجه سيضعف بلا شك من عملية التحول الديمقراطي التي تتطلبها المرحلة القادمة في ليبيا.

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة نخلص إلى أن التركيبة البنيوية للسلطة السياسية في ليبيا خلال العقود الماضية من حكم القذافي كانت سلطة شمولية ذات طبيعة معقدة ومركبة، حيث اعتمدت دعائمها الأساسية على المكون الاجتماعي والأيديولوجي والتكنوقراطي والأمني. لهذا فإن انهيارها في عام ٢٠١١م ترتب عليها انهيار البنيان التابع لها بالكامل، مما خلق حالة من الفوضى السياسية والأمنية الشاملة. ولم تتمكن السلطات الانتقالية ولا حتى السلطات الاجتماعية بمكوناتها القبلية من إعادة تركيب السلطة وفق نمط سياسي واضح يحقق الاستقرار السياسي والاجتماعي المطلوب.

وبين عامي ٢٠١٥ و٢٠٢١م جرت محاولة من المجتمع الدولي للتدخل من أجل حل هذه الأزمة عن طريق تقاسم السلطة بين الفرقاء السياسيين، لكنها باءت بالفشل بل عمق هذا الحل من الأزمة وزاد من تفاقمها وزاد من حدة الاستقطاب الداخلي والخارجي على المستويين السياسي والعسكري في مرحلة يمكن أن نسميها بأسوأ مراحل الأزمة الليبية على الاطلاق. وبعد سنوات من الانقسام السياسي الداخلي للمؤسسات والمجتمع تدخلت البعثة الأممية في ليبيا من جديد لإيجاد حل آخر عن طريق اللجوء إلى خيار المثالثة الإقليمية لعلها تكون أنجح في التعامل مع الأزمة ولو مؤقتا لبناء سلطة موحدة في ليبيا. وقد تمكنت بعد جولات من الحوار من تكوين سلطة تنفيذية جديدة موحدة هدفها توحيد المؤسسات المنقسمة وتهيئة المناخ السياسي لإجراء انتخابات رئاسية بتاريخ ٢٤ ديسمبر ٢٠٢١م. لكن المخاوف تتمثل في تحول هذه المثالثة الإقليمية إلى قاعدة سياسية في العمل السياسي، وبالتالي إلى إعادة إنتاج النمط التقليدي من السلطة على حساب معايير أخرى أكثر أهمية في السياسة والاقتصاد والإدارة وربما يعيد إنتاج الأزمة من جديد بأنماط جديدة.

دور الأمم المتحدة في تسوية الأزمة الليبية

د. **محمد عبدالحفيظ الشيخ** - عميد كلية القانون - جامعة الجفرة - الجفرة.

بعد سقوط النظام السابق الذي أطاحت به ثورة فبراير، دخلت الدولة الليبية في أزمة معقدة ومركبة، ولم تنعم البلد بواقع سياسي ومؤسساتّي يسمح بنضج الثورة وبلوغ كمالها، إذ سرعان ما أجهزت قوى خارجية على تجربة التغيير الثوري مبكراً، ولم تمنحها نفساً لتعبيد طريقها نحو تحقيق أهدافها والحفاظ على مكتسباتها.

يمكن القول، إن الأزمة الليبية تأتي ضمن سلسلة حلقات مُني بها الوضع الليبي نتيجة الارتباك في البلاد، وكيفية التعامل مع الثورة ومآلاتها. كما أن غياب النضج الوطني والمؤسسي ساهم في بعثرة المكتسبات وتلغيم الواقع الليبي، وتشجيع دخول اللاعبين الأكثر عبثاً وطمعاً لا تأخذ بعين الاهتمام أولويات المشهد الليبي، واستحقاقاته السياسية والأمنية والاجتماعية، بقدر ما تؤسسه على مقاس أطماعها، بل والاستثمار في تغذية الصراعات والخلافات، مستغلة حالة عدم الثقة بين الفرقاء، وتراكمات المظالم السابقة للكثير من القوى السياسية والاجتماعية. وهو ما جعل من ليبيا جزءا من مخطط ترأسه قوى عربية إقليمية ودولية، سواء بتفاهمات بينية أو كل بزاويته.

وبرغم جهود الدعم الحثيثة التي بذلتها الأمم المتحدة وبعثتها على مدى سنوات عدة، لإيجاد مخرج للأزمة القائمة، إلا أنها لم تنجز اختراقاً حقيقياً لجمع الفرقاء الليبيين وتجاوز المعضلات التي تمثل جوهر الصراع الليبي، كما لم تنجح كل المبادرات والخيارات السياسية في إحراز أي تقدم يذكر في مسار حل الأزمة، نظراً للكوابح الإقليمية والدولية ودورها في تغذية الفرقة بين الليبيين، حتى أدّت تدخّلاتها إلى مزيد من تصلّب مواقف الأطراف المحليّة في ظل عجز النخب الليبية الحاكمة عن التحرك بصفة مستقلة، فدخلت البلد في حروب بالوكالة، لصالح أجندات دولية وإقليمية، لتذهب ليبيا بعدها منقسمة على نفسها بين شرق وغرب متناحرين، ممّا جعل خيار التسوية بين الفرقاء مشكلة يصعب فك طلاسمها وحلحلة كل تعقيداتها.

وفي خضم التغيرات التي تشهدها الساحة الداخلية الليبية في مسار إنهاء الأزمة القائمة، يبدو أن هناك الكثير من المؤشرات الإيجابية التي توحي بقرب انفراج الأزمة التي طال أمدها، بعد نجاح ملتقى الحوار السياسي الليبي في انتخاب سلطة تنفيذية جديدة في جنيف في ٥ فبراير ٢٠٢١م.

وبرغم المواقف الدولية المرحبة بالاتفاق، وإن بدرجات متفاوتة، غير أن ذلك لا يخفي تحديات عديدة سوف تواجه الحكومة الجديدة لإعادة ترتيب المشهدين السياسي والأمني. وثار تساؤل بشأن الجهود الأممية المبذولة في مسار حل الأزمة الليبية القائمة، هل من القوة والمصداقية بحيث تسهم في نجاح السلطة التنفيذية الجديدة في الوصول إلى تسوية تضمن عودة الأمن والاستقرار والدولة موحدة بمؤسساتها؟

نسعى من خلال هذه الورقة إلى تحديد دور الأمم المتحدة في مسار حل الأزمة الليبية منذ عام ٢٠١١م، وتحديد العوامل التي تعيق جهودها وتحد من فاعلية أدائها في التوصل للتسوية. ومن ثم الكشف عن الأدوار الخارجية وتفكيكيها، وتحليل الصراع الدائر حالياً في ليبيا، وتداخلاته الإقليمية والدولية في مراحله المختلفة في تكريس حالة الانقسام وعدم الاستقرار في ليبيا.

أولاً: طبيعة الأزمة الليبية وحيثياتها

كشفت حقبة ما بعد ثورة ١٧ فبراير عمق الأزمة التي تعانيها الدولة الليبية، وحجم التناقضات الكامنة داخلها، والتي انفجرت مع انطلاقة الثورة، وأدت بمجملها إلى إيجاد هذه الانقسامات القائمة، التي ألقت بظلالها على العملية السياسية الليبية، وزيادة تحدياتها الداخلية، حيث الصراعات الأهلية والحروب المشتعلة تتفاقم وتزداد سوءاً، في ظل عجز القوى السياسية والعسكرية عن تحقيق توافق وطني حقيقي، يقود البلد إلى الأمن والاستقرار.

كان للأزمة الليبية الراهنة، بالنظر إلى تشعّبها وتعقّد مسالكها، وتضارب المصالح داخلها بين الأفراد والجماعات، دورها الواضح في تعاظم الانقسامات السياسية وتفاقم الأزمة. فقد ساهم فوز حزب التحالف الوطني الذي يرأسه محمود جبريل في انتخابات يوليو ٢٠١٢م، وعدم قبول بعض الأطراف الأخرى التسليم بنتائجها، في توافر أسباب بنيوية عميقة للتنافر والتشرذم، بدأ الانقسام سياسياً وأيديولوجياً، لكن سرعان ما تحول إلى انقسام مادي جغرافي، ثم تدحرج، وصولاً إلى تشظي الوجود الليبي وتعدد مرجعياته وانقسامه على ذاته، وقد ترتب على كل ذلك وجود هوة سياسية عميقة ذات دلالة على تشظي وتبعثر حال الليبيين، وهما سمتان مصاحبتان للمشهد الليبي خلال الأعوام الأخيرة. بعدما انفرط الأمر من يد الشعب الليبي وقياداته بالكامل، ولم تعد الأراضي الليبية وأجواؤها ومياهها الإقليمية، إلا مسرحاً لتصفية حسابات لقوى خارجية، ليس لليبيين فيها إلا نصيب القتل والفناء. والنتيجة كما نراها: حكومتان في البلاد، برلمان وحكومة مستقلة في الشرق الليبي يرأسها عبدالله الثني، يقابلها حكومة الوفاق الوطني في طرابلس الغرب، يقودها رئيس المجلس الرئاسي فائز السراج، وتداخلت في نطاقهما ليس السياسة

والأيديولوجيا فقط، وإنما أيضاً المصالح والأجندات السياسية والأمنية والاقتصادية المحلية والخارجية، في إطار التجاذب الكبير[١].

وعلى الرغم من الجهود الأممية من أجل دفع الفرقاء الليبيين باتجاه إنهاء الأزمة القائمة، إلا أنها لم تتحقق لأسباب مختلفة، أهمها؛ أولاً: عدم وجود سيادة حقيقية للدولة الليبية تمكنها من الإفلات من سيطرة بعض القوى الخارجية الإقليمية والدولية، والتحرر من تأثيرها، لذلك، يصعب الحديث عن حكومة ليبية حرة الإرادة ضمن معطيات الوضع الحالي، بسبب تبعية بعض الأطراف السياسية للخارج، لا سيما وأن بعض اللاعبين المحليين باتوا مجرد أدوات مرتهنة واقعاً وسلوكاً للخارج، وتحت سيطرة دول عربية وإقليمية، فأصبحت مجرد منفذ لأوامر تلك القوى الخارجية، وهو ما جعل المصالحة بعيدة عن التحقق من هذه الزاوية.

ثانياً: لا شك أن الخلافات السياسية والأيديولوجية بين القوى والأحزاب السياسية وتباين مصالحها المختلفة، حول العديد من القضايا ذات العلاقة بالشأن الليبي العام قد أسهمت في إحداث مزيد من الانقسام والتشظي في صفوف الليبيين. هذا التناقض الحاد في الرؤى والأهداف بين الطرفين جعل من الصعوبة بمكان إيجاد صيغة للتوافق بينهما نتيجة لتغليب المصالح الحزبية الضيقة على المصلحة الوطنية العليا. فضلاً عن غياب الثقة المتبادلة بين الطرفين، وهو ما يدفع كل طرف إلى تجنب تقديم تنازلات تفضي إلى المصالحة الشاملة.

ثالثاً: هناك من يرى وجود تجاهل لمتغيرات الواقع، إذ لا يمكن الحديث عن مصالحة وطنية وهناك تركة كبيرة من الأحقاد والمظالم التي تنخر المجتمع الليبي ووحدة صفه وثوابته الوطنية، وهنا تبرز مجموعة من التحدّيات في إطار العلاقة بين العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، فتجاوز مثل هذه التحديات يتطلب مواجهة الماضي، وتيسير المصالحة بالاستناد إلى جملة من الإصلاحات التي تحضر في إطارها مسألة العدالة الانتقالية كمتغير ذي أهمية كبيرة، كونه شديد الصلة بإحداث المصالحة الوطنية. والتي لم يُنفذ أي من استحقاقاتها، على الرغم من إقرار المؤتمر الوطني العام في ٢ ديسمبر ٢٠١٣م، القانون رقم (٢٩) بشأن العدالة الانتقالية[٢].

رابعاً: سياسة إقصاء الطرف الآخر وإلغائه، والتي كانت سبباً رئيساً من بداية الأزمة عام ٢٠١١م، وما زالت مستمرة حتى الآن، مما عطلّت صوغ أي حل توافقي، وهو التحدي الأكبر الذي يواجهه الليبيون في الوقت الراهن، لا سيما أن كثيراً من الصراعات وحالة عدم الاستقرار ناجمة عن غياب الدولة أو مرتبط

---

(١) محمد عبدالحفيظ الشيخ، «تطورات الوضع الليبي سياسياً وعسكرياً وانعكاساته إقليمياً على ضفتي المتوسط»، **مجلة: شؤون عربية**، (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ٢٠٢٠م)، العدد١٨١، الاسترجاع في: ٣، مارس، ٢٠٢١م،

https://2u.pw/GD7Qj

(٢) عبد المجيد خليفة الكوت، فتحي محمد أميمة، «تجربة العدالة الانتقالية في ليبيا بعد ٢٠١١: الآليات والتحديات»، **مجلة: الإعلام والفنون**، (جنزور: الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، ٢٠٢٠م)، العدد الثالث، ص٣٣٣.

بها، بفعل ممارسات الإقصاء وتأثيراتها السلبية في مسار بناء الدولة وترسيخ مؤسساتها. وهو ما يتطلب ضرورة إيجاد صيغ مقبولة تحمي مصالح كل الفرقاء وفق منطق الشراكة الوطنية.

خامساً: لا يمكن تجاهل ممارسة بعض وسائل الإعلام المحلية والعربية، التي لعبت أدواراً سلبية تغذي حالة الخلاف والخصومة وبثّ الكراهية أو الصورة الذهنية لكلا الطرفين عن الآخر. زاد الأمر سوءًا أن هناك أكثر من فاعل إقليمي ودولي له مصالح في ليبيا ويسعى من أجل ذلك توظيف جميع الوسائل للحفاظ عليها، دون الأخذ بعين الاهتمام مصالح الشعب الليبي وحاجته لبناء تجربة تصالحية تقوم على ضرورة بناء ما دمرته الأيام الخوالي من حكم القذافي[٣].

ثانياً: المقاربة الأممية لتسوية الأزمة الليبية

برغم الجولات الأممية والدولية العديدة في مسار حل الأزمة الليبية، إلا أنها لم تفلح في جمع الفرقاء الليبيين. كما تعثر تطبيق الاتفاقيات الموقعة بين طرفي الانقسام (مجلس النواب طبرق، والمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني)، وظلت روزنامة المصالحة مفتوحة ومستمرة وتنتقل من دولة إلى أخرى، ويبقى الجدل مستمراً حول أنجع السبل إلى واقع يعيد الطريق لتسوية سياسية، وتهيئة الأجواء لتدّخل فاعل بعد تجربة غير تصالحيّة من وباء التدخلات السابقة، تفتح أمامها مسار الخروج من الهاوية، ويمكن من خلالها أن ينعم الليبيّون بسلام منصف ومستدام.

لقد شكّل الاتفاق السياسي الليبي في الصخيرات المغربية في ديسمبر ٢٠١٥م، مدخلاً لحل الصراع السياسي والعسكري، والذي شكّل عند توقيعه نجاحاً مهماً في طريق حل الأزمة، بعد أن دفعت البعثة الأمميّة أطراف النزاع الليبي إلى الحوار بدعم إقليمي ودولي. لكن بالحكم على النتائج التي أفضى إليها تطبيق الاتفاق السياسي، يمكن القول إنه لم ينجح في تحقيق الاستقرار السياسي والأمني، وإن المتحاورين الذين وصلوا إلى مرحلة التوقيع على اتفاق التسوية، لم يتمكنوا من تحقيق المصالحة الشاملة ووضع حدّ للصراع الداخلي.

وهكذا بدلاً من أن يمثل الاتفاق السياسي بداية مرحلة جديدة من التوافق، أصبح يمثل سبباً رئيساً في تعميق الانقسام الاجتماعي، وكرّس على نحو خاص التباين بين الأطراف المتصارعة في شرق البلاد وغربها، وخلق ذلك خريطة كثيرة التشظي، وهو ما سمح بمزيد من التدخّلات الخارجية. ولا بد من الإشارة إلى التناقض الذي صار يميز مواقف القوى الخارجية، فمن جهة تدعو لحل سياسي وتؤيد اتفاق «الصخيرات»

(٣) محمد عبدالحفيظ الشيخ، «المصالحة الوطنية في ليبيا: التحديات وآفاق المستقبل»، **مجلة: جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، (ليبيا: مركز جيل البحث العلمي، ٢٠١٨م)، العدد٢١، ص٤٢.

ومخرجاته، ودعم جهود البعثة الأممية بهدف تحقيق مقاربة واقعية لجمع الفرقاء الليبيين، وفي الوقت نفسه، تذّكي الصراع بدلاً من حلحلته، من خلال التصعيد الميداني العسكري؛ لعرقلة مسار الحّل السياسي السلمي وشلّه[٤].

في إطار الجهود الدولية لتسوية الأزمة الليبية، عُقد في العاصمة الفرنسية باريس في يوليو ٢٠١٧م، لقاء جمع الفرقاء الليبيين، في محاولة لتقريب وجهات النظر بينهما، وأكد الاتفاق ضرورة وقف إطلاق النار من أجل تأمين الحل السياسي عبر مصالحة وطنية، بوصفها بوابة العبور نحو إنهاء الأزمة. لم تتوقف مساعي باريس عند هذا الحد، بل عملت على عقد اجتماع دولي آخر في مايو ٢٠١٨م، جمع طرفي الصراع الليبي، إضافةً إلى ممثلي أكثر من ٢٠ دولة، ومجموعة من المنظمات الدولية والإقليمية، وقد تمخّض عن الاجتماع اتفاق ينص على ضرورة إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية، مع وضع أسس دستورية للانتخابات ومساءلة كل من يعرقل العملية الانتخابية. إضافة إلى دعم جهود المبعوث الأممي آنذاك «غسان سلامة» بشأن اقتراح زمني لاعتماد الدستور، وتوحيد المؤسسات المالية والاقتصادية لا سيما البنك المركزي، وتعزيز بناء المؤسسات الأمنية والعسكرية تحت إشراف أممي، إلا أن عقبات كثيرة واجهت الاتفاق، وكان المآل الفشل في الوصول إلى التسوية السياسية للأزمة الليبية[٥].

وفي إطار مساعيها لكسر حالة الجمود السياسي في ليبيا، دعت البعثة الأممية إلى تنظيم «الملتقى الوطني الجامع» المزمع عقده في مدينة غدامس، في منتصف أبريل ٢٠١٩م، حيث دعت إليه مختلف الشرائح السياسية الليبية، وأبدت البعثة الأممية حرصها على عدم استثناء أي من المكونات الليبية. إلا أن هذه الخطة تعثرت ولم ينفذ أي بند من بنودها، بعد تعاظم الصراع العسكري ودخوله مرحلة حرجة مع بدء المشير خليفة حفتر هجوماً شاملاً على العاصمة طرابلس في الرابع من أبريل ٢٠١٩م، وهو ما نتج عنه ردود أفعال دولية واسعة ومتباينة تعكس مدى التخوف من تطور الأوضاع نحو الأسوأ، والذي خلّف مخاوف جدّية ليس داخل ليبيا فحسب، وإنما كل دول المنطقة التي ترى في الأزمة الليبية بأنها تشكّل تهديداً جدياً لأمنها واستقرارها. كما أسفر عن إضاعة الفرصة أمام الجهود الأممية المكثفة، لاستكشاف مواقف مكونات المجتمع الليبي من التسوية السياسية، وجدولة عقد انتخابات نيابية ورئاسية[٦].

---

(٤) أحمد قاسم حسين، «دور القوى الخارجية في العملية السياسية: حالة ليبيا ما الاتفاق السياسي «الصخيرات»»، **مجلة: سياسات عربية**، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٩م)، العدد ٣٦، ص٢٣-٢٤.

(٥) نورة الحفيان، «التسوية السياسية في ليبيا: الإشكاليات والتحديات»، **المعهد المصري للدراسات**، (١٨، فبراير، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ٣، مارس، ٢٠٢١م، http://www.minbarlibya.org/?p=17339

(٦) الحسين العلوي، «الأزمة الليبية بين صراع الإرادات الدولية والانقسام الداخلي»، **مركز الجزيرة للدراسات**، (٢١، ديسمبر، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ٣، مارس، ٢٠٢١م، https://bit.ly/3pn9zck.

وقد أشار المبعوث الأممي السابق إلى ليبيا «غسان سلامة» إلى أن الأمم المتحدة عجزت عن حل الأزمة الليبية في ظل انقسام المجتمع الدولي، وذكر أن هناك دولاً عدة لم يسمّها، تتدخل في الشأن الليبي بأشكال مختلفة، وبعضها ما يزال مستمراً في إرسال السلاح إلى الأطراف الليبية المتصارعة. والنتيجة لهذا التجاذب والصراع المحموم وخسائره هو المزيد من تعقيد المشهد الأمني والسياسي، مما أسهم في العبث بمقومات الدولة الليبية ووحدتها، حتى أصبحت البلد اليوم مصدر تهديد واسع لكل دول الجوار(٧).

استكمالاً للجهود الأممية المبذولة للتوصل إلى حل سياسي للأزمة الليبية عُقد في ١٠ يناير ٢٠٢٠م، مؤتمر برلين وبمبادرة ألمانية، وقد كان هدفه وقف إطلاق النار، وكذا إلزام القوى الخارجية بوقف دعم الأطراف الليبية المتصارعة بالسلاح، إلا أنه فشل في تحقيق ذلك، فلم تفِ تلك القوى بتعهداتها المتعلقة بإنهاء التدخلات الخارجية في ليبيا. إذ شرعت تركيا بالتدخل المباشر والمُعلن والنوعي، استهدفت من خلاله قوات حفتر وخطوط إمداده وقواعده(٨). وعلى إثر ذلك تغيرت موازين القوة العسكرية على الأرض، حيث اضطرت قوات حفتر إلى الانسحاب من محيط طرابلس إلى حدود سرت شرقاً والجفرة جنوباً. ولولا ضغوطات دولية وإعلان القيادة المصرية في ٢٠ يونيو ٢٠٢٠م بشكل حاسم أن سرت والجفرة خط أحمر بالنسبة لمصر، لا يمكن لقوات حكومة الوفاق والأطراف الداعمة لها تجاوزه، لكانت الأخيرة قد وصلت إلى تخوم بنغازي، وهو ما يزيد الوضع الليبي تعقيداً، ويجرّ البلد إلى كارثة حقيقية(٩).

بيد أن توقف المعارك عند حدود سرت والجفرة، فتح هامشاً لحراك دبلوماسي؛ مع ما تمثله اتفاقية جنيف من أهمية برعاية البعثة الأممية، ليصل الطرفان إلى أن مسار التسوية خياراً بديل عن الحل العسكري الذي يبدو الحسم فيه لطرف بعينه بعيد المنال، في ظل توازن الأوضاع على الأرض، مع اقتناع القوى المنخرطة في الصراع الليبي بعدم جدوى السلاح في إقصاء الطرف الآخر من المعادلة السياسية. مثلما توصلا إلى تفاهم يرتكز على وقف دائم لإطلاق النار، والجلوس إلى طاولة حوار بهدف الوصول إلى تسوية سياسية تنتج عنها حكومة توافق جديدة تضم الفرقاء. ناهيك عن انكشاف، وتعري أجندة القوى الخارجية التي تشحن الساحة الليبية وتعبئها باتجاه الاحتراب، بدلاً من دفع القوى الليبية نحو تقارب، أو تسوية تجنّب ليبيا الدمار، واستنزاف طاقاتها البشرية وإهدار مواردها ومقدراتها وأمنها(١٠).

(٧) «سلامة: الأمم المتحدة عجزت عن حل الأزمة الليبية في ظل انقسام المجتمع الدولي»، **المرصد**، (١، نوفمبر، ٢٠١٩م)، الاسترجاع في: ١، مارس، ٢٠٢١م، https://2u.pw/HunJj

(٨) «التدخل التركي في ليبيا: المحددات والتحديات»، **مركز الإمارات للسياسات**، (٤، أغسطس، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ١، مارس، ٢٠٢١م، https://epc.ae/ar/topic/turkeys-intervention-in-libya-determinants-and-challenges

(٩) عماد قدورة، «السياسة البحرية التركية في المتوسط والتدخل العسكري في ليبيا»، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، (٢٣، أغسطس، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ١، مارس، ٢٠٢١م، https://bit.ly/34tpsWO

(١٠) عبد الحي علي قاسم، «خيار التسوية السياسية الليبية في ضوء معطيات المساعي الدولية الراهنة»، **المركز الديمقراطي العربي**، (١٥، نوفمبر،٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ١، مارس ، ٢٠٢١م، https://democraticac.de/?p=69117

ثالثاً: انفراج الأزمة الليبية في ضوء جهود الأمم المتحدة

أسفرت جولة المفاوضات الأخيرة من ملتقى الحوار السياسي الليبي في جنيف ٥ فبراير ٢٠٢١م، وبرعاية البعثة الأممية عن فوز القائمة التي تضم كلاً من محمد يونس المنفي رئيساً للمجلس الرئاسي، وعبدالله حسين اللافي وموسى الكوني نائبين له، وعبدالحميد محمد الدبيبة رئيساً للوزراء، بأغلبية أصوات أعضاء الملتقى. وقد جاءت نتائج التصويت مفاجئة للكثيرين، الذي يعد أهم المبادرات السياسية لإنهاء الانقسام السياسي والمؤسساتي الليبي بعد اتفاق الصخيرات. لذلك، من المرجح أن تواجه التشكيلة الجديدة تحديات عديدة، ومن المستبعد أن تنتهي المرحلة الانتقالية في موعدها المقرر لها، ومن المرجح أن تطول هذه المرحلة إلى أن يحصل اتفاق حقيقي على وقف إطلاق النار، وتنفيذ كل بنوده من قبل جميع الأطراف[١١].

وبرغم ردود الأفعال الداخلية والخارجية المرحبة بالسلطة التنفيذية الجديدة، تظل التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية، وهشاشة التوازنات القبلية والجهوية، وضيق الحيز الزمني الممنوح لها، فضلاً عن حجم التدخلات الخارجية وحدتها، عوامل من شأنها إرباك المشهد الليبي، وتحول دون الوصول إلى الانتخابات المقررة في موعدها. وبالتالي فإن نجاح المجلس الرئاسي الجديد في أداء مهامه يبقى رهيناً باستمرار الدعم الأممي والدولي له. إن استغلال الفرص المتاحة لإعادة ترتيب البيت الليبي، وتخطّي التحدّيات الماثلة، كفيل بأن يسهم في رسم آفاق الدولة الليبية ومستقبلها. وما دام بقيت التدخّلات الخارجية الضارة، فسيظل المجتمع الليبي يعاني الانقسام والتفكك، وخاصة أن بوادر التقسيم، بفعل التدخل الخارجي، تلوح في الأفق. لا شك بأن اتفاق جنيف وفوز القائمة للرئاسة والحكومة الليبية الجديدة يعد مخرجا مهما، لكن يحتاج إلى ضمانات وازنة من قوى دولية فاعلة مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حتى يمكن كبح التدخلات الخارجية الخطيرة والعبثية المسممة للأجواء بين الفرقاء الليبيين.

وفي ضوء الكوابح التي تواجه مسار التسوية السياسية، أثبتت معطيات المفاوضات بأن انفراجات الوضع الليبي وحلحلته، لا يمكن التعويل عليه من قوى خارجية متورطة في وحل الصراع العسكري الدائر، وتحكمها أطماعها ومصالحها المحضة، وبعضها تقوم بأدوار وظيفية، تعمّق الانقسام وتؤمّن استدامته بين الفرقاء. وفي السياق ذاته، أعلنت المبعوثة الأممية إلى ليبيا بالإنابة «ستيفاني وليامز»، أن البلد يمر بمنعطف خطير، مشيرةً إلى أنه لا يوجد بديل عن تسوية سياسية يجري التوصل إليها عن طريق التفاوض حول استئناف مبكر لعملية السلام[١٢]. وجاء تصريح وزير الخارجية الأمريكية مايك

---

(١١) «انتخاب السلطة التنفيذية الجديدة في ليبيا: حيثياته وآفاقه»، **العربي الجديد**، (٨، فبراير، ٢٠٢١م)، الاسترجاع في: ١، مارس، ٢٠٢١م، https://bit.ly/3ucSXaK

(١٢) «الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة بالإنابة ستيفاني وليامز تعقد اجتماعاً تشاورياً للملتقى الحوار السياسي الليبي»، **إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية**، (١٦، نوفمبر، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ١، مارس، ٢٠٢١م،

https://2u.pw/xGw33

بومبيو رافداً لذلك، فقال إن «على الدول التي تتدخل في الشأن الليبي أن تكف يدها بأقرب وقت، وتترك المجال للفرقاء الليبيين كي يصلوا إلى حلول سريعة، نظراً لما لطول الأزمة من مخاطر على وحدة ليبيا وأمن المنطقة واستقرارها[١٣].

يمثل اتفاق جنيف اختراقاً مهماً جاء تتويجاً لسلسلة مفاوضات الصخيرات، ومؤتمر برلين، ويجب البناء عليه، والملاحظ أن المتغير في المسار السياسي والعسكري الليبي جاء بجهد المبعوثة الأممية إلى ليبيا بالإنابة «ستيفاني وليامز»، لا سيما بعد الحضور الأمريكي ودخولها القوي على خط التسوية، بما لها من ثقل كبير قادر على تبديد التأثيرات السلبية للقوى الخارجية، وسوف يسهم إلى حد كبير في حلحلة الوضع نحو تسوية سياسية، وهو بمثابة انفراجةٍ مهمة في خط المقاربة، بعد الاتفاق على إنشاء منطقة منزوعة السلاح تشمل خط سرت والجفرة، وسحب المرتزقة، وتشديد حظر السلاح المفروض على الأطراف الليبية المتصارعة، لكن يبقى الأمر مرهوناً بموقف الأطراف الليبية، وبجدية المجتمع الدولي خصوصاً الأطراف الفاعلة في المشهد الليبي[١٤]. ويبقى الدور الأمريكي برغم أهميته غير كافٍ لإيجاد تسوية سياسية من دون قوة أوروبية وازنة، وعلى مسافة متساوية من الأطراف المتباينة، لتعزيز الدور الأمريكي، وتصويبه نحو كبح نفوذ وتدخلات القوى الإقليمية والدولية، كتركيا، ومصر والإمارات وقطر، وروسيا وفرنسا وإيطاليا، بحيث يذهب الليبيون إلى تسوية تضمن عودة الأمن والاستقرار والدولة الموحدة بمؤسساتها[١٥].

وعلى الرغم من أهمية التقدم على صعيد التسوية، وما يعكسه ذلك من عودة قدر من الثقة بين الفرقاء الليبيين، غير أن ذلك لا يخفي التحديات التي سوف تواجه السلطة التنفيذية الجديدة، لإعادة ترتيب المشهد السياسي والأمني والاجتماعي الليبي. وتأتي مسألة إنهاء الوجود العسكري الأجنبي وخروج المرتزقة البالغ عددهم ٢٠ ألف عنصر مسلح، من أهم التحديات التي سوف تواجه الحكومة الجديدة. وإنهاء النزاع والالتزام بإجراء الانتخابات في موعدها المقرر لها، وحل مشكلة الكهرباء ونقص السيولة وحصر السلاح في يد الدولة وتطوير العلاقات مع دول الجوار. هذا فضلاً عن الأزمة الصحية الناجمة عن تفشي فيروس كورونا. كما يعدّ ملف قيادة الجيش وهو الملف الأهم وراء عرقلة خيار تحقيق التسوية النهائية للصراع[١٦].

---

(١٣) قاسم، «خيار التسوية السياسية الليبية في ضوء معطيات المساعي الدولية الراهنة».

(١٤) «ندوة الأزمة الليبية: لا حل عسكرياً ولا بديل عن التسوية السياسية»، **مركز الجزيرة للدراسات**، (٢٨، مارس، ٢٠١٧م)، الاسترجاع في: ١، مارس، ٢٠٢١م، https://bit.ly/3gZ4yUq

(١٥) «المبادرة الأمريكية بشأن ليبيا: وكبح الطموحات الروسية والتركية»، **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية**، (١٢، أغسطس، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ١، مارس، ٢٠٢١م،

https://bit.ly/36oMfEo

(١٦) منى سلمان، «مجلس رئاسي جديد.. قراءة في المواقف والتحديات»، **السياسة الدولية**، (١٢، فبراير، ٢٠٢١م)، الاسترجاع في: ١، مارس، ٢٠٢١م، https://bit.ly/37qS1pb

خاتمة

بعد عشر سنوات مضت على نشوب الأزمة الليبية، واحتدام الصراع بين فرقاء العمل السياسي، ظلت الحلول السياسية حبيسة الأدراج ومادة على طاولة الحوار والمفاوضات، بينما ظلت الأوضاع الميدانية عصية على الحسم لأي طرف. لا شك أن مؤتمر جنيف يمثل اختراقا أمميا مهما في مسار حل الأزمة الليبية، وتتويجاً للجهود الدبلوماسية المكثفة والمباحثات السياسية التي شهدها العام الماضي، وهي تعد بمثابة فرصة مشجعة ومهمة لتحرر الفرقاء الليبيين من ضغط التجاذب ومخاطره على مستقبل التسوية ونجاحها.

إن نجاح ملتقى الحوار السياسي الليبي في جنيف في ٥ فبراير ٢٠٢١م في انتخاب سلطة تنفيذية جديدة في ليبيا جاء بجهد البعثة الأممية، والتي يقف خلفها الدور الأمريكي في ظل إصرار الأمم المتحدة على المضي قدماً في تنفيذ خريطة الطريق التي اتفق عليها المشاركون في ملتقى الحوار السياسي الليبي. على صعيد آخر، إن الدور الأممي قد يسهم في عرقلة عمل الحكومة الجديدة، ولن تكون مهمتها يسيرة في سياق تعدّ فيه المحاصصات والترضيات السياسية والقبلية والجهوية وفقاً للأقاليم عامل الفرز الأهم، بهدف إشراكها في الحكومة الجديدة، ولكن هذه المحاصصة قد تؤدي إلى تعزيز الانقسام الليبي، وتضاعف العقبات أمام عملية تحقيق السلام الشامل في البلاد.

يبقى نجاح المجلس الرئاسي الليبي الجديد في أداء مهامه مرهوناً باستمرار دعم الأمم المتحدة وبعثتها للدعم، وهو ما يتطلّب اتخاذ خطوات جادة بفرض عقوبات صارمة على الأطراف المحلية المُعرقلة للحوار، وكذا الأطراف الخارجية التي تنتهك قرار حظر توريد الأسلحة إلى ليبيا. أما في حال تهاونت الأمم المتحدة والقوى الدولية الفاعلة في احتواء الأزمة الليبية، ولم تتوافق القوى الإقليمية الفاعلة والمؤثرة في المشهد الليبي على خط الانتقال للوصول الى الانتخابات المقرر إجراؤها في نهاية ديسمبر ٢٠٢١م. فإن التوتر سيكون سيد الموقف، وسيكون لها تأثير قوي على مآل الأوضاع السياسية مستقبلاً في ليبيا، ليتكرر سيناريو ربما أشبه بسيناريو الصخيرات والمجلس الرئاسي المنبثق عنه، ما يفتح الباب أمام تمديد جديد للمرحلة الانتقالية.

دورُ القوى الكُبرى في الأزمة الليبية: تناقُضُ الرُّؤى واختلافُ المصالح

خالد خميس السَّحاتي - مُحاضرٌ بقسم العلوم السِّياسيَّة - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي - بنغازي.

يُشكِّلُ «الشرق الأوسط» منطقــة نُفُــوذ أساسيَّة ومجال اهتمام كبير للقوى الكُبرى، حَيْثُ تجلَّت الحرب الباردة في الماضي من خلال الأزمات التي مرَّت بها، كالصراع العربي الإسرائيلي، وما تبعها من حروب، وتطوّرات ونتائج إقليمية ودولية. أمّا في الوقت الراهن فإنّ موضوع «الربيع العربي بجميع محطّاته، يتصدَّرُ قــائمة اهتمامات القــوى الكُبرى، حيث تشكل الأزمات المترتبة عن تلك الأحداث إحدى التجلّيات والمحطات البارزة في هذه المرحلة، عن طريق تشكيل الأرضيّة المُلائمة لتفاعُل عناصر ومكوّنات الصراع الأمريكي الروسي في الشرق الأوسط[١].

وقد تميزت هذه المرحلة بظهور عــدة قضايا خلافية, ألقت بظلالها على مسار العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية, حيث لوح الرئيس بوتين بخطوات قوية في سياسة روسيا الخارجية، تنوي اتخاذها ضد «الشركاء الغربيين»؛ بسبب ما يقومون به، من «خطوات انفرادية على الساحة العالمية»[٢]. وبذلك جاء التأكيد على إيجاد نظام عالمي جديد مستقر للعلاقات الدولية[٣].

وبسبب الأهمية الإستراتيجية لليبيا، فإنها أصبحت بعد سقوط نظام القذافي، مسرحا لصراع المصالح والنفــوذ، في ظل التنافس الإقليمي والدولي على المُساهمة في تسوية الأزمة الليبية.

في هذا الإطار تتناول هذه الورقة: «دور القــوى الكُبرى في الأزمة الليبية: تناقُضُ الرُّؤى واختلافُ المصالح»، وسوف يُركز هنا على دور كل من الولايات المتحدة وروسيا في هذه الأزمــة.

لقد شهد النصف الثاني من عام ٢٠١٩م حالة من الشد والجذب بين الولايات المتحدة وروسيا فيما يتعلق بالأزمة الليبية، حيث اتهمت الإدارة الأمريكية موسكو -أكثر من مرة- بانخراطها

(١) منصور زغيب، «تجدُّدُ الصرِّاع الأميركيِّ - الرُّوسيِّ في ضوء الأزمات المستجدَّة»، **الدفاع الوطني اللبناني**، (١، أكتوبر، ٢٠١٤م)، الاسترجاع في: ١، مارس، ٢٠٢١م، https://cutt.us/AiJU9

(٢) أنس الطــراونة، «الربيع العربي في ظل التناغُم والاختلاف بين أمريكا وروسيا: (مصر وسوريا) أنمُوذجاً»، **المركز الديمقراطي العــربي**، (١٠، يناير، ٢٠١٦م)، الاسترجاع في: ١، مارس، ٢٠٢١م،

http://democraticac.de/?p=25661

(٣) سوسن العساف، **استراتيجية الردع: العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي**، (بيروت: الشبكة العربية للأبحــاث والنشر، ٢٠٠٨م)، ص٣٢٧.

في تلك الأزمة إلى جانب الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، عبر إرسال بعض المُقاتلين الروس، مُعتبرةً أنَّ ذلك منْ شـــأنه تـأجيج الصِّراع، وتهديد حالة الاستقرار في ليبيا، وهُو ما تنفيه موسكو نفيًا قـــاطعًا.

وكانت الدولتان قد أكدتا موقفهما الداعي لأولوية الحلول السلمية عقب إعلان المشير حفتر في ١٢، ديسمبر، ٢٠١٩م بدء حسم معركة «طوفان الكرامة»، ودخول قواته إلى قلب العاصمة طرابلس[٤].

أولا: ملامحُ الدَّور الأمريكيّ في الأزمة الليبية

كان الموقف الأمريكي في بدايات الحراك الثوري في ليبيا أكثر ارتباكا مما اتصف به الأساس الفكري أو الاستراتيجي الذي استند إليه ما عرف بمبدأ أوباما للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. إن التدخل الأمريكي في ليبيا جاء ترجمة لما احتوته الرؤية الاستراتيجية للأمن القومي الصادرة في٢٠١٠م، التي انطلقت من إمكانية وأهمية العمل على تحقيق المصالح الأمريكية من خلال الوسيلة الدبلوماسية، وخاصة عبر العمل من خلال المنظمات والمؤسسات الدولية، كان الغرض من ذلك تجاوز السلبيات التي ترتبت على قيام أمريكا في السابق منفردة بأعمال خارجية واحتلال لدول أخرى. وهذا الموقف وفقا للمنظور الواقعي أكثر ارتباطا بالنفط والغاز والمصالح الأمريكية من تعبيره عن القيم والمثل المتصلة بدعم الثورة أو الديمقراطية[٥].

والمرجح أن غياب الدور الأمريكي الفاعل ما بعد الثورة بصورة مباشرة، يعود ربما لحساسية الموقف الشعبي الليبي من كل ما هو أمريكي، خصوصا بعد سقوط نظام القذافي، وتصفية السفير الأمريكي، بعدها تركت الولايات المتحدة الباب الليبي على مصراعيه لفواعل تعبث بالمشهد الليبي. غير أن الحضور الروسي الفاعل كان يؤرق الأمريكان ويزعجهم[٦].

وإذا ما كان قرار الانكفاء عن ليبيا قد صدر عن إدارة الرئيس السابق أوباما، فإن الرئيس ترامب، وبحُكم تمسُّكه بسياسة سحب بلاده من حُرُوب الآخرين في العالم، وفق وعوده الانتخابية، لمْ يُبْدِ هُو الآخرُ اهتماماً

---

(٤) أحمد عبد العليم حسن، «حدود الدور الأمريكي والروسي تجاه ليبيا»، **مجلة: رؤى مصرية**، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية، ٢٠٢٠م)، العـــدد: ٦٢، ص١٥.

(٥) يوسف محمد الصواني، «الولايات المتحدة وليبيا: تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي»، **مجلة: المستقبل العربي**، (الحمرا: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٥م)، العـدد: ٤٣١، ص ١٢-١٤.

(٦) عبد الحي علي قاسم، «خيار التسوية السياسية الليبية في ضوء معطيات المساعي الدولية الراهنة»، **المركز الديمقراطي العربي**، (١٠، نوفمبر،٢٠٢٠م)، ص ١٢-١٣. الاسترجاع في: ١، مارس، ٢٠٢١م،

https://democraticac.de/?p=69117

لافتاً بالشأن الليبيِّ، وبقي موقفُ واشنطن وسطيا، من خلال التواصل مع جميع أطراف الصراع في هذا البلد[٧]. هذا الموقف يتجلى من خلال التناقض الغريب، الذي سجله الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، والتقطته وسائل الإعلام العالمية عندما أعرب رئيس الوزراء الإيطالي باولو جنتيلوني عن مدى حيوية الدور الأمريكي في إنهاء الصراع الليبي، ليتبعه ترامب بالقول:«لا أرى دورا للولايات المتحدة في ليبيا، باستثناء مكافحة الإرهاب». ورغم أن مبعوثة الولايات المتحدة في واشنطن إلى الأمم المتحدة، صرحت حول رغبت بلادها في أن ترى جميع الأطراف في ليبيا تتوحد، وأن يكون هناك حل سياسي موحد، وحكومة واحدة، وجيش موحد، لكن الدور الباهت إن لم يكن المترقب لم يساعد في الضغط على الأطراف المتدخلة لتهيئة أجواء للتسوية السياسية .جل ما لعبته من دور هو من خلال تأكيد دعمها لرئيس المجلس الرئاسي السراج وحكومة الوفاق في التصدي لنشاط داعش، وتعقبها في سرت أو في مدن أخرى، وقلقها من سيطرة بعض الأطراف خارج مؤسسة النفط الليبية على الموارد النفطية في ليبيا[٨]. ويبدو أن إدارة السياسة الأمريكية تجاه ليبيا صارت خاضعة لتأثير العسكريين بالنظر إلى تحركات توماس وولد هاوس، قائد القوات الأمريكية في أفريقيا «أفريكوم»، التي تركز أكثر على مكافحة جماعات الإرهاب في الساحل والصحراء[٩]. حيث كثفت قوات تابعة للأفريكوم من ضرباتها الجوية ضد مواقع للإرهابيين في ليبيا، ففي أواخر عام ٢٠١٩م نفذت أربع هجمات متتالية أسفرت عن مقتل ٣٣ عنصرا إرهابيا، من تنظيم داعش في جنوب ليبيا[١٠].

وعلى الرغم من علاقة واشنطن الرسمية بحكومة الوفاق المعترف بها دولياً، إلا أنها حافظت على تواصل مع المشير خليفة حفتر قائد الجيش الوطني. وكان مكتب الإعلام التابع للقيادة العامة للقوات المسلحة الليبية قد أعلن في أواخر يناير (٢٠٢٠م) عن اجتماع بين حفتر والسفير الأمريكي لدى ليبيا، ريتشارد نورلاند، كان خلاله «بحث التطورات الأخيرة في الأزمة الليبية خاصة بعد عقد مؤتمر برلين (في ١٩ يناير)». وأتى الاجتماع ضمن سلسلة لقاءات جمعت الطرفين، أهمها ذلك الذي عُقِدَ في التاسع من الشهر نفسه، في العاصمة الإيطالية روما، وحضره إلى جانب السفير نورلاند كل من نائب مستشار الأمن القومي لشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فيكتوريا كوتس، ونائب مساعد وزير الخارجية للشؤون المغاربية والمصرية هنري ووستر[١١].

---

(٧) محمد قواص، «الصراع الأمريكي الروسي الجديد حول ليبيا: الديناميات والتداعيات»، **مركز الإمارات للسياسات**، (٧، يونيو،٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ١، مارس، ٢٠٢١م،

https://cutt.us/4Ud1H

(٨) قاسم، «خيار التسوية السياسية الليبية في ضوء معطيات المساعي الدولية الراهنة»، ص١٤.

(٩) خالد حنفي علي، «تشابكات سياسة إيطاليا تجاه ليبيا»، **مجلة: السياسة الدولية**، (مصر: مؤسسة الأهرام، ٢٠١٧م)، العدد: ٢١٠، ص١٣٦.

(١٠) حسن، «حدود الدور الأمريكي والروسي تجاه ليبيا»، ص ١٦.

(١١) قواص، «الصراع الأمريكي الروسي الجديد حول ليبيا: الديناميات والتداعيات».

مُـؤشِّراتُ التغيُّر في الموقف الأمريكي

يرجعُ الدَّعمُ الأمريكيُّ لحُكُومة الوفاق –كما يرى البعضُ– إلى مخاوفها من العلاقات التي تجمعُ الرئيس بوتين بالمُشير حفتر، وهي تخشى من أنَّ انتصار الجيش سيرسخ من النفوذ الروسي في ليبيا. ولذلك، أكدت أمريكا دعمها لسيادة ليبيا في مواجهة محاولات روسيا لاستغلال الصراع ضد إرادة الشعب الليبي[١٢].

التطور الأبرز الذي شهده الموقف الأمريكي هو المبادرة التي طرحتها أمريكا لحل الأزمة أثناء اللقاء الذي عقده السفير الأمريكي في القاهرة، جوناثان كوهين، مع رئيس مجلس النواب عقيلة صالح، والتي تتضمن ثلاثة محاور: إنشاء منطقة منزوعة السلاح، تشمل خط سرت الجفرة، ومنطقة الهلال النفطي، بما يمكن المؤسسة الوطنية للنفط من استئناف عملها، وإعادة تدفق النفط الليبي إلى الأسواق العالمية. وهو ما يقتضي إنهاء سيطرة قوات الجيش على الحقول والموانئ النفطية، وإعادة توزيع الثروة توزيعا عادلا، وسحب المُرتزقة، وتشديد حظر الأسلحة الذي تفرضُهُ الأمم المُتحدة على الأطراف الليبيَّة. ثُمَّ التَّوصُّلُ إلى صيغةٍ نهائيَّةٍ لوقف إطلاق النار، بمُوجب مُحادثات اللجنة العسكريَّة (٥+٥) التي ترعاها الأُممُ المُتحـدة[١٣].

دوافعُ عودة الاهتمام الأمريكي بالأزمة الليبية[١٤]

١- تصاعد الدور الروسي: تدرك واشنطن مخاطر الانخراط الروسي بوجه أكبر في الشرق الأوسط على مصالحها فيه، حيث تواترت تقارير أمريكية حول انخراط مقاتلين روس في الصراع الليبي، حتى أن الخارجية الأمريكية قد أصدرت بيانا طالبت فيه بضرورة وقف التدخل الروسي، واعتبرت أن «موسكو تحاول استخدام الصراع الداخلي في البلاد لمصالحها، وذلك خلافا لإرادة الشعب الليبي». وهو ما نفته موسكو..

٢- تزايد المخاطر الأمنية: بسبب تزايد خطر تنظيم داعش، الذي كان يعتبر ليبيا وجهته المفضلة من أجل إعادة التمركز فيها، وهو ما يعزز من ضرورة لعب الولايات المتحدة دورا أكثر فاعلية من أجل دحر التنظيم، وعدم منحه الفرصة بإعادة ترتيب أوضاعه من جديد، بما يهدد المصالح الأمريكية في المنطقة.

٣- عـوائد اقتصادية: تدرك واشنطن المطامع الأوروبية المنحصرة بدرجة أساسية في إيطاليا وفرنسا،

---

(١٢) شادي عبد الوهاب وأحمد عثمان، «التقرير الاستراتيجي: حالة الإقليم: التفاعلات الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط ٢٠١٩-٢٠٢٠م»، **مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، (٢١، نوفمبر، ٢٠١٩م)، العـدد: ٣، ص٢٢. الاسترجاع في: ١، مارس، ٢٠٢١م،
https://cutt.us/NIqVq

(١٣) «المبادرة الأمريكية بشأن ليبيا: وكبح الطموحات الروسية والتركية»، **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية**، (١٢، أغسطس، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ١، مارس، ٢٠٢١م،
https://cutt.us/KmYGe

(١٤) حسن، «حدود الدور الأمريكي والروسي تجاه ليبيا»، ص١٦-١٧.

وكذلك الرغبة الروسية في الاستفادة من الثروة النفطية الليبية الهائلة. ففي ظل تقديرات «أوبـك» فإن احتياطات النفط الليبي تقدر بنحو ٤٨ مليار برميل، مما يجعلها الأكبر إفريقيا. وتحتل ليبيا المركز الخامس عالميًّا في احتياطيات النفط الصخري، كما ترتفعُ لديها احتياطيَّات الغـــاز[١٥]،[١٦].

ويضيف البعض أن اهتمام أمريكا بالملف الليبي يرجع إلى: توجه الجيش الوطني نحو طرابلس، التي تمتلك ميزة نسبية للولايات المتحدة، وكذلك: تصاعد الخلاف بين موسكو وواشنطن حول ليبيا في مجلس الأمن، وإحباط موسكو لمشروع قرار لمجلس الأمن ينص على وقف القتال، وطالبت بإجراء تعديلات على البيان بصيغته النهائية، واعترضت واشنطن على المقترح الروسي.

ويرجع الدافع الرئيس لزيادة الاهتمام الأمريكي بليبيا إلى أنه يأتي في مُقابل تزايُد الوزن النِّسبيِّ الرُّوسيِّ في الأزمة الليبية، وتمدُّد نُفُوذ موسكو في شرق المُتوسِّط وشمال إفريقيا، وهُو ما تعتبرُهُ الولايات المُتحدة تهديدًا جديدًا لنفوذ «الناتو» في هذه المنطقة، وهُو ما يُفسِّرُ مُبادرة الولايات المُتحدة (في يونيو٢٠٢٠م) لدعوة أعضاء الناتو المُنخرطين في الأزمة الليبية إلى اجتماع عبر الفيديو كونفرانس؛ نتيجة التوجس الأمريكي الشديد من أي تحرك روسي في هذه المنطقة، أو محاولة ملء الفراغ الذي يترتب على توجه الإدارة الأمريكية للانسحاب من قضاياها[١٧].

موقفُ الولايات المُتحدة من الحوار الليبي ومُخرجاته

استبقت إشاراتُ إدارة الرَّئيس جو بايدن بشأن الملف الليبيِّ، مُحادثات مُهمَّة برعاية الأُمم المُتحدة في جنيف، حول ترتيبات المرحلة الانتقاليَّة في ليبيا. الدَّعوة التي وجَّهها رئيسُ البعثة الأمريكية في الأمم المتحدة ريتشارد ميلز جونيور، بـ«الشروع فورا في سحب القوات التركية والروسية من ليبيا.. بما فيها جميع العناصر المرتزقة والمندوبين العسكريين الأجانب»، تعتبر تحولا ملحوظا في سياسة الإدارة الجديدة مقارنة بسياسة الرئيس السابق دونالد ترامب؛ ذلك لأنها دعوة صريحة لـ«جميع الأطراف الخارجية، بما في ذلك روسيا وتركيا والإمارات المتحدة، إلى احترام السيادة الليبية والوقف الفوري لجميع التدخلات العسكرية»، لم يصدر مثيل لها في وقت سابق من الإدارة السابقة، التي طالما اعتمدت لغة غامضة وملتبسة إزاء اللاعبين الأجانب في الملف الليبي.

---

(١٥) حنان أبو سكين، «تناقضات الموقف الأمريكي تجاه الأزمة الليبية»، **مجلة: السياسة الدولية**، (مصر: مؤسسة الأهرام، ٢٠٢٠م)، العدد:٢٢٠، ص١٠٦.

(١٦) محمد ضياء الدين محمد أحمداي، «السياسة الأمريكية تجاه ثورات الربيع العربي: دراسة حالتي مصر وليبيا ٢٠١١-٢٠١٧»، رسالة دكتوراه، (خرطوم: **جامعة النيلين**، ٢٠١٨م)، ص١٤٥-١٥٥.

(١٧) مصطفى كمال، «دليل استرشادي: ماذا يحدث في ليبيا؟»، **مركز الإنذار المبكر**، (١٦، يونيو، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ١، مارس، ٢٠٢١م، https://cutt.us/CzG9Z

وتحمل هذه الخطوة، تحريكا للملف الليبي إلى سلم أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، في الشرق الأوسط، وتأكيدا على قلق واشنطن من تداعيات الأزمة الليبية على ملفات إستراتيجية أخرى، منها متطلبات أمن مناطق نفوذ حلف شمال الأطلسي، وإمدادات النفط والغاز، واستقرار منطقة الساحل والصحراء الإفريقية.

ولم تستثن الخطوة الأمريكية حلفاء تقليديين مثل: تركيا والإمارات، فيما يبدو تصميما من الإدارة الجديدة على المضي قدما في أجندة التسوية الأممية التي ترعاها الدبلوماسية الأمريكية (ستيفاني ويليامز). ومن هنا استندت دعوة المندوب الأمريكي في نيويورك لسحب القوات الأجنبية من ليبيا، إلى قرار مجلس الأمن الدولي الخاص بوقف إطلاق النار الذي تُوصل إليه في ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٠م.

وبموازاة المسار الأمني والعسكري، تريد المبعوثة الأممية أن تستفيد من الزخم الجديد في البيت الأبيض وفي مسارات المحادثات التي رعتها الأمم المتحدة منذ نوفمبر الماضي في المغرب وتونس، وصولا إلى جنيف، من أجل تحقيق تطورات على مستوى التسوية السياسية للأزمة. وذلك عبر حثِّ المشاركين في الحوار السياسي الليبي الذي انطلق أول فبراير٢٠٢١م، وتواصل حتى الخامس منه، على انتخاب تشكيلة مجلس الرئاسة، الذي سيتألف من ثلاثة أعضاء ورئيس للوزراء، يُعاونه نائبان[١٨].

وبالفعل، فقد انتُخب عبد الحميد دبيبة، يوم الجمعة ٢٠٢١/٢/٥م، رئيساً للوزراء للفترة الانتقالية في ليبيا، وفاز محمد يونس المنفي برئاسة المجلس الرئاسي، وذلك من قِبَلِ المُشاركين في الحوار بين الفرقاء الليبيين في سويسرا برعاية الأمم المتحدة، تمهيداً للانتخابات المُقرَّرة في ديسمبر ٢٠٢١م.

وقد أكد سفير الولايات المتحدة لدى ليبيا، ريتشارد نورلاند، خلال اتصال هاتفي مع رئيس المجلس الرئاسي، محمد يونس المنفي، دعم واشنطن للمجلس الرئاسي والحكومة الجديدة لتأدية مهامها. وسبق أن أكد نورلاند، فور انتخاب السلطة الجديدة أن: «تفاعلا أكثر قادما من واشنطن»، مضيفا: «في الوقت الحالي نقدم تهانينا الحارة لجميع الليبيين والمشاركين في ملتقى الحوار السياسي الليبي، والقادة القادمين والمغادرين على التزامهم بمستقبل ليبيا السلمي». كما شجع نورلاند، رئيس الوزراء المنتخب عبدالحميد دبيبة على «تحديد فريق حكومي مصغر وكفء وتكنوقراطي يمكنه أن يحظى بسرعة بثقة مجلس النواب»[١٩].

---

(١٨) منصف السليمي، «خطوات مبكرة من إدارة بايدن في تضاريس الأزمة الليبية الشائكة»، **DW**، (٢، فبراير، ٢٠٢١م)، الاسترجاع في: ٣، مارس، ٢٠٢١م، https://p.dw.com/p/3oh6v

(١٩) «الولايات المتحدة تؤكد دعمها للمجلس الرئاسي الليبي والحكومة الجديدة»، **روسيا اليوم**، (١٢، فبراير، ٢٠٢١م)، الاسترجاع في: ٣ ، مارس، ٢٠٢١م، https://ar.rt.com/prd2

ثانيا: ملامحُ الدَّور الروسيّ في الأزمة الليبية

يُعتبرُ الشرق الأوسط ذا أهمِّيَّةٍ إستراتيجيَّةٍ لرُوسيا لوُجُود الطاقة والموقع الإستراتيجيِّ وحجم التبادُل التِّجاريِّ وبيع الأسلحة والبُعد التاريخي في العلاقات الرُّوسيَّة العربيَّة والإسلاميَّة[٢٠]،[٢١]. وتُمثِّلُ السِّياسة الرُّوسيَّة تجاه الوطن العـــربيِّ مركزاً محوريّاً في إستراتيجيَّة السِّياسة الخارجيَّة الرُّوسيَّة، ومن ثم فهي تقوم على المبادرة لا على رُدُود الأفعـال[٢٢].

بداية لم تؤيد روسيا الحراك الثوري في ليبيا عام ٢٠١١م، واكتفت بالإعلان عن إيقاف إراقة الدماء، والدعوة إلى عدم التدخل الخارجي. وهذا الموقف أوضح أنه لم يكن لروسيا إستراتيجية واضحة للتعامل مع الأحداث، وذلك في ظل الإستراتيجيات الدولية الأخرى في تلك الفترة[٢٣]. واليوم، تسعى موسكو للتدخل في التفاعلات الليبية لاستعادة نفوذها، فقد تلاشى النفوذ الروسي في ليبيا عقب سقوط نظام القذافي. وفي هذا السياق، تبرز مساعٍ لتنشيط الدور الروسي في ليبيا، وخاصة بدعم الجيش الوطني الليبي لمحاربة التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود، وهو ما انعكس في قيام قائد الجيش الوطني الليبي المشير خليفة حفتر بزيارة موسكو مرتين خلال عام ٢٠١٦م، بالتزامن مع السيطرة الميدانية للجيش الليبي على مناطق أوسع داخل ليبيا، حيث أشارت تقارير عديدة إلى أن الجيش الليبي سيطلب دعمًا من روسيا، إذا ما قامت الأمم المتحدة في المستقبل برفع حظر التسليح. وقد أجرى المشير حفتر محادثات مع وزير الدفاع سيرجي شويجو ووزير الخارجية سيرجي لافروف وأمين مجلس الأمن القومي الروسي نيكولاي باتروشيف للنقاش حول الوضع السياسي والعسكري في ليبيا، ونقلت تقارير تصريحات على لسان المشير حفتر: «إن علاقتنا بالغة الأهمية، وهدفنا اليوم هو منح الحياة لهذه العلاقات». مضيفا: «نأمل القضاء على الإرهاب بمساعدتكم في المستقبل القريب.» أما رئيس مجلس النواب عقيلة صالح، فقد أبدى (في ديسمبر ٢٠١٦م)، ترحيبه بتعزيز الدور الروسي في ليبيا، دُون أنْ يتطوَّر هذا التَّعزيزُ إلى إقامة قاعدةٍ عسكريَّةٍ رُوسيَّةٍ في ليبيا». ووفقًا للسِّياسة الرُّوسيَّة المُعلنة فإنَّ موسكو تدعمُ الحُلُول السِّياسيَّة التي يتوصَّلُ إليها أطرافُ الصِّراع الليبيِّ، وتحرصُ على ضرُورة احترام الشَّرعيَّة، وعدم الاعتراف بحُكُومةٍ لا تحظى بثقة البرلمان، أو وفاقٍ سياسيٍّ لا تُرافقُهُ تعديلاتٌ في الدستُور الليبيِّ، وخُطوات لتوحيد كُلِّ الليبيين لمُواجهة التنظيمات الإرهابيَّة في جميع أنحاء البلاد، بما

(٢٠) أحمد سليم البرصان، «تنامي قوة روسيا الاتحادية وعودتها إلى الشرق الأوسط»، مجلة: **دراسات شرق أوسطية**، (الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠١٤م)، العدد: ٦٨، ص٣٢.

(٢١) مروان إسكندر، **الدب ينقلب نمرا: روسيا الولادة الجديدة**، (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠١١م)، ص٢٢٩-٢٧٩.

(٢٢) أحمد يوسف أحمد، حال الأمة العربية: ٢٠١٦-٢٠١٧، الحلقة المفرغة، صراعات مستدامة واختراقات فادحة، (بيروت: **مركز دراسات الوحدة العربية**، ٢٠١٧م)، ص٣٨.

(٢٣) ناصر زيدان، **دور روسيا في الشرق الأوسط: من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٣م)، ص٢٨٩-٢٩٥.

فيها التيَّاراتُ السِّياسيَّةُ العنيفة[٢٤]. وقد شهد العامان الأخيران مزيدا من الاهتمام الروسي بالملف الليبي، وهو ما تجلى بوجه واضح في إعلان موسكو أكثر من مرة عن ترحيبها بلعب دور الوساطة بين طرفي الصراع الليبي، وهو ما أعلن عنه وزير الخارجية الروسي لافروف في ديسمبر ٢٠١٧م، وهو ما تبعه تحول موسكو إلى قبلة من جانب المسؤولين الليبيين (من الشرق والغرب)، تزامنا مع الحاجة الروسية الملحة لتملك مزيد من أوراق الضغط في الشرق الأوسط في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية[٢٥]. ومن الناحية الواقعية تقدم موسكو دعما عسكريا وسياسيا للمنطقة الشرقية، بينما تقوم بالتعامل مع المجلس الرئاسي في المنطقة الغربية، حيث تناقش عقودا لاستكشاف النفط، وتبحث عن فرص اقتصادية لها في العاصمة، حيث مقر المجلس الرئاسي، لكنها لم تفتح سفارتها في طرابلس. وبالتالي، فهي تعمل على دعم المشير حفتر من جهة، مع الإبقاء على حوار مفتوح مع حكومة طرابلس من جهة أخـــرى[٢٦].

أدوات روسيا تجاه الأزمة الليبية: أبـرزها ما يلي[٢٧]:

١- **الانخـراط شـديـد المـرونة:** من خلال محاولة روسيا لعب دور متوازن عبر التفاعل المرن مع طرفي الصراع الرئيسين؛ حكومة الوفاق والجيش الوطني، إلى جانب رفع مستويات التنسيق مع مجلس النواب الليبي في طبرق.

٢- **توظيف الدور السياسي:** حيث استضافت روسيا في منتصف يناير ٢٠٢٠م محادثات تتعلق بالأزمة الليبية، بحضور طرفي الصراع الرئيسين، إلى جانب تركيا. لكنها لم تكلل بالنجاح؛ بسبب رفض المشير حفتر التوقيع على التفاهمات، في ظل التغاضي عن أولوية حل الميلشيات كمسألة مهمة تسبق وقف إطلاق النار، لما تشكله الميلشيات في طرابلس من تأجيج للصراع المسلح.

٣- **دعم المبادرات الدولية:** حيث شاركت موسكو في مؤتمر برلين (٢٠٢٠/١/٩م)، وأكدت موقفها الداعي إلى تثبيت وقف إطلاق النار، وأولوية الحلول السلمية برعاية أممية، ورفض التدخلات الأجنبية التي يمكن أن تؤجج الصراع تأجيجا أكبر.

ويمكن تفسير زيادة معدل الانخراط الأخير لروسيا في الأزمة الليبية من خلال الزيارات المكرورة لقيادات

---

(٢٤) نيبال جميل، «الدور الروسي في الصراعات الداخلية العربية المسلحة: المؤشرات- الأسباب- التأثيرات»، **مجلة: العلوم السياسية والقانون**، (مصر: المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٧م)، الاسترجاع في: ١، مارس، ٢٠٢١م،
https://democraticac.de/?p=46852

(٢٥) حسن، «حدود الدور الأمريكي والروسي تجاه ليبيا»، ص ١٧.

(٢٦) عزة هاشم، «المصالح والمحددات الروسية حيال الأزمة الليبية»، **مجلة: السياسة الدولية**، (مصر: مؤسسة الأهرام، ٢٠٢٠م)، العدد:٢٢٠، ص١١٥.

(٢٧) حسن، «حدود الدور الأمريكي والروسي تجاه ليبيا»، ص١٧-١٨.

سياسية وعسكرية ليبية إلى موسكو خلال الفترة ما بين (٢٠١٦ و٢٠١٨م)، من أبرزها زيارات المشير حفتر، الذي قدمت له روسيا دعما عسكريا، ما أثار حفيظة واشنطن، فردت على موسكو بدعم قوات البنيان المرصوص، وقوات فجر ليبيا. كما أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية عن عودة القوات الأمريكية إلى قاعدة (أفريكوم)، جاء ذلك بعد البيان الصادر عن قيادة الجيش الأمريكي في إفريقيا، الذي اتّهم روسيا بتأجيج الصراع في ليبيا، واعتبر ذلك تهديدًا للأمن الإقليمي. كما أُعلن في ٢٧ مايو أن روسيا سلمت طائرة «ميج ٢٩» و«سوخوي ٢٧» للجيش الوطني الليبي، تمركزت في قاعدة «الجفرة». وقد ذهب مدير استخبارات القيادة الأمريكية في إفريقيا إلى أن تسليم هذه الطائرات قد يغير من معادلة التوزان العسكري في ليبيا بصورة كبيرة، وسيوفر مرتكزًا إستراتيجيًّا لروسيا في شمال إفريقيا[٢٨].

موقفُ روسيا من الحوار الليبي ومُخرجاته

رحَّبت رُوسيا بنتائج اختيار المجلس الرئاسيِّ والحُكُومة الجديدة[٢٩]، وذكرت الخارجيَّةُ الرُّوسيَّةُ، في بيانٍ، «إنَّهُ يجبُ أنْ تُصبح ثمارُ عمل مُلتقى الحوار السِّياسيِّ الليبيِّ خُطوةً مُهمَّةً ومحوريَّةً في سبيل تجاوُز الأزمة الحادَّة التي طال أمدُها في البلاد»[٣٠]. وأعرب نائب وزير الخارجية الروسي المبعوث الخاص إلى الشرق الأوسط وإفريقيا، ميخائيل بوجدانوف عن دعم بلاده للمجلس الرئاسي الجديد في ليبيا. وأكد المسؤول الروسي في اتصال هاتفي مع رئيس المجلس الرئاسي الجديد، محمد المنفي، عن أمل بلاده أن يصبح انتخاب السلطة التنفيذية الجديدة معلما على طريق تجاوز الأزمة الليبية. وتناقش الجانبان بحسب وكالة سبوتنيك الروسية حول الوضع الليبي والإقليمي، على ضوء نتائج أعمال منتدى الحوار السياسي الليبي. وجدد بوجدانوف التأكيد على نية موسكو تكثيف وتعزيز التعاون الروسي الليبي متعدد الأوجه على أساس مبادئ الاحترام المتبادل والمنفعة المتبادلة وتقاليد الصداقة[٣١]. وفي ذات السياق، التقى رئيس المجلس الرئاسي، محمد المنفي، ونائبه موسى الكوني، يوم الثلاثاء (٢٠٢١/٣/٢م) في طرابلس؛ القائم بأعمال رئيس البعثة الدبلوماسية الروسية في ليبيا، جامشيد بولتايف. وبحث المُجتمعُون أوجُه التَّعاوُن المُشترك

(٢٨) مصطفى كمال، «دليل استرشادي: ماذا يحدث في ليبيا؟».

(٢٩) «ترحيب روسي بنتائج اختيار المجلس الرئاسي والحكومة الجديدة»، **أخبار ليبيا**، (٥، فبراير، ٢٠٢١م)، الاسترجاع في: ١، مارس، ٢٠٢١م، https://cutt.us/d2DtQ

(٣٠) «ترحيب عربي ودولي بتشكيل السلطة التنفيذية الليبية الجديدة»، **الوطن**، (٥، فبراير، ٢٠٢١م)، الاسترجاع في: ١، مارس، ٢٠٢١م، https://cutt.us/t88He

(٣١) عبدالهادي ربيع، «روسيا تأمل أن تكون السلطة الليبية معلما على طريق تجاوز الأزمة»، **العين الإخبارية**، (٧، فبراير، ٢٠٢١م)، الاسترجاع في: ١، مارس، ٢٠٢١م، https://cutt.us/GueDU

بين البلديْن في العديد من القضايا المُهمَّة[٣٢]. إذ روسيا أيدت هذه الخطوة، وهي انتخاب المجلس الرئاسي الجديد، ورئيس الحكومة، وواصلت اهتمامها الواضح بالأزمة الليبية، انطلاقا من موقفها المتعلق بالاهتمام بالمنطقة العربية، والحفاظ على مصالحها الاقتصادية والسياسية في ليبيا، في ظل استمرار التوجهات الرئيسة للسياسة الروسية في ليبيا، «القائمة على التدخل الحذر في هذه الأزمة، على خلاف تدخلها المباشر في الأزمة السورية»[٣٣].

الخاتمة

نخلُصُ ممَّا تقدَّم إلى أنَّ اهتمام الولايات المُتحدة الأمريكيَّة بالأزمة الليبيَّة مـرَّ بعـدَّة مراحل، على النَّحو الذي أشير إليه سلفاً، وُصُولاً إلى تأييدها لانتخاب المجلس الرئاسيِّ الجديد، والدَّعوة إلى الحفاظ على السِّيادة الليبيَّة، والوقف الفـوريِّ لجميع التَّدخُّلات العسكريَّة. أمَّا روسيا فإنَّ اهتمامها بالملف الليبيِّ كان واضحاً مُنذُ فترةٍ، حيثُ أيَّدت مُخرجات الحوار الليبيِّ، وانتخاب المجلس الرِّئاسيِّ أيضاً، وبطبيعة الحال فإنَّ كُلاً منْ موقفي أمريكا وروسيا من هذه الأزمة نابعٌ من البَحْثِ عَن مصالحهما بالدَّرجة الأولى، لَيْسَ فِي هَـذَا البَلَد فحسـب، وإنَّمـا إقـليميّاً ودوليّاً.. في ظل التوتر في العلاقات بين البلدين، والتنافُس الشديد بينهُما في «الشـرق الأوسط».

(٣٢) «المنفي يُناقش تعزيز التعاون المشترك مع روسيا»، **موقع:٢١٨**، (٣، فبراير، ٢٠٢١م)، الاسترجاع في: ١، مارس، ٢٠٢١م، https://2u.pw/EwufY

(٣٣) «توقعات: استشراف مصري لأبرز قضايا العالم:٢٠٢٠»، **المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية**، (١٣، يونيو، ٢٠٢٠م)، ص١١.

دورُ القوى الإقليميَّة في الأزمة الليبيَّة: ضَرُورَاتُ التَّدخُّل ومخاطرُ الانكفاء

نوال بالعيد سالم الفيتوري - محاضر بقسم العلوم السياسية - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي - بنغازي.

للبيئة الإقليمية أهميتها المتزايدة في تحليل معطيات أي صراع في العالم، ففي تلك البيئة تتجمع عوامل عدة يلعب كل منها دوراً، سواءٌ في تصعيد الأزمة أو تقديم بعض عناصر الحل لها.

ومنطقة «الشرق الأوسط» ما تزال تشهد تطورات وتغيرات دراماتيكية متسارعة، أثرت تأثيرا مباشرا على الأمن والاستقرار الإقليمي، كما تعرض الأمن القومي للعديد من دول المنطقة للتهديد والخطر وتحديات كبيرة، جراء ما تشهده من حروب وتنافس، وبناء شبكة تحالفات بين القوى الإقليمية والدولية لفرض سيطرتها ونفوذها وهيمنتها لتصبح صاحبة القرار، وتملي الشروط على دول المنطقة بأسرها، في ظل تنامي قوة وخطر الجماعات والتنظيمات الإرهابية، وبروز قوى فاعلة من غير الدول أثرت في مجريات الأحداث والتطورات التي تشهدها المنطقة برمتها[١].

وكغيرها من الأزمات العربية، تبدو الأزمة الليبية غير مقتصرة على خلافات الأطراف في الداخل، بل إن مواقف دول الإقليم تشكل جزءا من هذه الأزمة المستمرة منذ عدة سنوات[٢].

فليبيا –كبقية دول المنطقة– تعيشُ في بيئةٍ إقليميَّةٍ على درجةٍ عاليةٍ من التَّعقيد وعدم الاستقرار؛ بسبب انتشار المخاطر والتَّهديدات غير الدَّولتيَّة، نتيجةً لضعف وترهُّل الدَّولة الوطنيَّة في المنطقة، وبسبب التدخُّلات الخارجيَّة المُباشرة وغير المُباشرة في الإقليم المغـاربيِّ.. خلقت هذه التهديدات غير الدولتية (إرهاب، جريمة منظمة، انتشار الأسلحة... الهجرة غير الشرعية) المُتنامية في المنطقة سياقًا أمنيًّا في قطيعة مع المشهد الأمني التقليدي[٣].

(١) أحمد القدرة، «البيئة الإقليمية وتحديات الأمن القومي الخليجي»، **ساسة بوست**، (٢٩، يناير، ٢٠١٧م)، الاسترجاع في: ١، مارس، ٢٠٢١م، https://cutt.us/aSdCe

(٢) عنفار ولد سيدي الجاش، «التدخلات الإقليمية في ليبيا.. حل للمشكلة أم تعقيد لها؟»، **راديو سوا**، (١٨، أغسطس،٢٠١٥م)، الاسترجاع في: ١، مارس، ٢٠٢١م، https://cutt.us/2h2kd

(٣) عبد النور بن عنتر، «عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية»، **مركز الجزيرة للدراسات**، (٢، مايو، ٢٠١٨م)، الاسترجاع في: ١، مارس، ٢٠٢١م، https://cutt.us/fkYgI

ولذلك، تعد البيئة الكلية (الإقليمية والدولية) عنصرا مهما في فهم أسباب أزمة ما، ومراحل تطورها، وأهداف أطرافها، والعوامل التي يمكن أن تساهم في تصعيد الأزمة أو تقديم حلول لها[٤].

وتبدُو الأزمةُ الليبيَّةُ للكثير من المُراقبين عصيَّةً على الفهم؛ نظرًا لصُعُوبة تحديد مآلات الأحداث وفق المُؤشِّرات المُتعارف عليها، فضلًا عن حالة السُّيُولة المُخاتلة التي تُوحي بعكس مسار الأحداث، وكذلك هشاشة التحالُفات وتغيُّرها باستمـرارٍ، بالإضافة إلى ذلك، فإنّ سطوة حُضُور العامل الخارجي في الأزمة الليبية عملت على تعقيدها، وساهمت في تحول الأمر إلى صراع «إرادات دولية»، اختلطت فيه التطلعات الجيوسياسية لقوى إقليمية صاعدة تحاول أن تلعب دورًا، مع إرادة اللاعبين الكبار لإعادة رسم خريطة المنطقة بعد فيضان ما سُمِّي بالرَّبيع العـــربي[٥].

إنَّ المنطقة العربيَّة اليوم هي عبارةٌ عن بُركانٍ مُتفجِّرٍ، تزدادُ ثورتُهُ كنتيجةٍ للتطورات والتدخُّلات الإقليميَّة والدَّوليَّة[٦]. وقد بيَّنت التجاربُ في بعض الدُّول التي مرَّت بأزماتٍ وصراعاتٍ مُسلَّحةٍ (كالعراق) أنَّ أحد أسباب استمرار الأزمات هو التدخلات الخارجية من قبل دول الجوار؛ بسبب الامتدادات الإقليمية للوضع في مثل تلك الدول[٧].. وبالتالي، فإن أخطر ما يمكن الإشارة إليه في هذه التحولات الجارية بالمنطقة عدم استقرارها على نمط محدد، حيث لا تزال المنطقة في حالة من السيولة السياسية والإستراتيجية ولن تستقر، خاصة أن كل التسويات المطروحة في أغلب دول الإقليم مثل الحالة الليبية مثلا..، تسويات منقوصة ومرحلية، وغير حاسمة، وبالتالي، فإن التحولات الجيوسياسية ستستمر في التعبير عن وجودها في ظل ما يجري في الإقليم[٨].

---

(٤) خالد خميس السحاتي، «الموقف الخليجي من الأزمة الليبية»، مجلة: **رؤى مصرية**، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية،٢٠٢٠م)، العـــدد: ٦٢، ص٣٠.

(٥) الحسين العلوي، «الأزمة الليبية: بين صراع الإرادات الدولية والانقسام الداخلي»، **مركز الجزيرة للدراسات**، (٢١، ديسمبر،٢٠٢٠م)، الاسترجاع في:١، مارس، ٢٠٢١م،
https://cutt.us/GDoFx

(٦) نزار عبد القادر، «إرهاصات النظام الإقليمي وارتداداته المحتملة على لبنان»، **الدفاع الوطني اللبناني**، (يوليو،٢٠١٧م)، الاسترجاع في: ١، مارس، ٢٠٢١م، https://2u.pw/kqij2

(٧) «مؤتمر الدور العربي في العراق: الآفاق الممكنة والإشكاليات المحتملة»، ورقة قدمت في مؤتمر الدور العربي بالقاهرة، (القاهرة: **المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية**، ٢٠٠٩م)، ص٢١.

(٨) طارق فهمي، «تأثير التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط في العلاقات الدولية»، **مجلة السياسة الدولية**، (٢٤، فبراير، ٢٠٢١م)، الاسترجاع في:١، مارس، ٢٠٢١م،
https://cutt.us/3QVmQ

أسبابُ تدخُّل القوى الإقليميَّة في الأزمة الليبيَّة

هُناك عدَّةُ أسباب تدفعُ القوى الإقليميَّة للتدخُّل في الأزمة الليبيَّة، منها على سبيل المثال:

١- **التهديداتُ الأمنيَّةُ:** حيثُ إن طبيعة الأوضاع الهشة في ليبيا، والصراع الممتد، ساهمت في تزايد المخاوف من التهديدات لأمنها الوطني، خصوصا فيما يتعلق بتدفق السلاح من ليبيا إلى دول الجوار، وكذلك تنامي خطر الجماعات الإرهابية المختلفة، مثل: تنظيم داعش الإرهابي.

٢- **العواملُ الاقتصاديَّةُ:** فكون ليبيا دولة نفطية، تتمتع بثروات هائلة، خصوصا البترول والغاز والمعادن وغيرها...، مع قلة عدد السكان والموقع الإستراتيجي، جعل منها هـدفـا للتدخلات الخارجية المستمرة، للاستفادة من ثروات البلاد، بعد استقرار الأوضاع، وانتهاء حالة الحرب.

٣- **العواملُ السِّياسيَّةُ:** حيثُ إن القوى الإقليمية تسعى إلى المساهمة في إيجاد تسوية للأزمة الليبية، تنهي الصراع الدائر في الدولة، وتكون متوافقة مع المصالح المحلية والإقليمية، وبالتالي، أصبح هناك تنافس إقليمي واضح في هذا الجانب، دفع الدول المجاورة إلى زيادة انخراطها في الأزمة؛ ليكون لها الدور الأكبر في حلها.

٤-**العـوامـلُ الجُغـرافيَّة:** فعنصر القرب الجغرافي بالنسبة لدول جوار ليبيا، وامتداد الشريط الحدودي بين ليبيا ودول جوارها، دفع هذه الأخيرة إلى ضرورة التدخل في الأزمة الليبية، من أجل حماية حدودها، من تدفق المهاجرين والأسلحة والعناصر الإجرامية وغيرها إلى داخل تلك الدول. فليبيا تشكل «عُمقاً إستراتيجيّاً» لدُول الجوار، حيث إن هذا العمق مرتبط بالعوامل الجغرافية، ويساهم كما هو معلوم في تقوية القدرات الدفاعية للدولة في مواجهة التهديدات الخارجية.

لذلك، أصبح المُتغيِّرُ الإقليميُّ يلعبُ دوراً أساسيا في الأزمة الليبية في ظل تباين المصالح السياسية لكل طرف من أطراف المعادلة الإقليمية، «ويمكن القول ببساطة إن ليبيا جزء من معادلة إقليمية عربية، وليس الصراع الدائر فقط وفق معطيات وحسابات داخلية، مع التسليم بهما، فهناك معركة كسر عظم وتجاذب شديدين بين قوة خارجية إقليمية مؤيدة للتغيير الثوري وأخرى معادية له، وذلك في ظل تربص غـــربي لما ستؤول إليه الصراعات في ليبيا بين الخصـــوم»[٩].

وكما هو معلوم فإن ليبيا لها العديد من دول الجوار؛ بسبب المساحة الشاسعة التي تحظى بها الدولة الليبية جُغرافيّاً وجيُوسياسيّاً، غير أنَّ الفاعلين من دُول الجوار الذين يمتلكُون الآليَّات المُتنوِّعة للتَّعامُل مع الملف الليبيِّ، سواءٌ داخليّاً أو خارجيّاً، هُم: مصر والجزائر وتونس[١٠]..

وفي هذه المقالة سوف نركز على موقف دولتين فقط (هما مصر والجزائر) من الأزمة الليبية.

(٩) حسين يوسف القطروني، «دور القوى الإقليمية في تسوية الأزمة الليبية: الدبلوماسية الجزائرية أنموذجا»، **مجلة: شؤون دبلوماسية العلمية**، (بنغازي: معهد الدراسات الدبلوماسية، ٢٠١٧م)، العدد: الأول، المجلد: الأول، ص١٢١.

(١٠) زياد عقل، «المعضلة الليبية والدور المصري»، **مجلة: رؤى مصرية**، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية،٢٠٢٠م)، العدد: ٦٢، ص٢٧.

أولا: دور مصر في تسوية الأزمة الليبية

اهتمَّت مصرُ على مدار السنوات العشر الأخيرة بالأزمة الليبية، وما يحدث على الأرض من عمليات إرهابية؛ حفاظاً على سلامة أرضيها، ودعماً لعودة البلاد إلى ما كانت عليه قبل فبراير ٢٠١١م، لذلك سعت الدبلوماسية المصرية من خلال المؤسسات الدولية إلى دعم الحل السياسي، ووقف إطلاق النار بين أبناء البلاد، مُطالبةً بنزع السِّلاح من العناصر الإرهابيَّة، والاحتكام إلى صوت العــقــل[١١].

وقد حرصت القاهرة على أن تكون حاضرة بقوة في تفاعلات المشهد الليبي؛ لاعتبارات عدة مرتبطة بارتدادات تلك التحولات التي يمكن أن تصعد من التهديدات على أمنها ومصالحها، لذا فمن اللحظات الأولى كانت مصر دائمة الانخراط في مسارات الحل وجهود خفض التصعيد بين الأطراف الليبية، ووجهت قطاعًا كبيرًا من جهودها لدعم حفظ سلامة ووحدة الدولة الوطنية الليبية، فضلًا عن المساعي المصرية لحشد التأييد الدولي نحو موقف إيجابي للتصدي لخطر التنظيمات الإرهابية، التي اتجهت نحو تحويل ليبيا إلى قاعدة عمليات لأنشطتها في شمال إفريقيا وجنوب المتوسط[١٢].

ثوابت الموقف المصري تجاه الأزمة الليبية

تنظر الدولة المصرية إلى الملف الليبي على أنه قضية إستراتيجية، وبالتالي كان الاهتمام المصري بالملف الليبي منذ اندلاع الثورة عام ٢٠١١م، وتزايد هذا الاهتمام منذ بدء الانقسام السياسي بين الشرق والغرب عام ٢٠١٤م. ومع تزايد التدخل المصري سياسيا في ليبيا، باتت مصر أحد اللاعبين الذين يعول عليهم المجتمع الدولي في مبادرات التسوية السياسية في ليبيا[١٣].

يؤكد ذلك أن مصر كانت وما زالت متمسكة بثوابت رؤيتها لحل الصراع، رغم المشهد الليبي المضطرب والتحولات المتعاقبة التي طرأت على الأوضاع المصرية داخليًا وخارجيًا. وتضمنت تلك الرؤية مجموعة من العناصر الرئيسة، ونشير إليها كما يلي:[١٤]

١. **حفظ وحدة الدولة الوطنية:** تبنت الرؤية المصرية اتجاهًا قوامه تحييد تأثيرات الصراع التي من شأنها تعزيز الانقسام والتشظي، ودعت لبناء مسارات للحل يكون أساسها احتفاظ الدولة الليبية

---

(١١) خالد أبو الروس، «مصر والأزمة الليبية: سنوات من الدعم السياسي»، **المجلة**، (١٢،يونيو،٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ١، مارس ، ٢٠٢١م، https://cutt.us/Ic4UA

(١٢) حسين عبد الراضي، «عقد من الفاعلية: الدور المصري بالأزمة الليبية في عشر سنوات»، **المرصد المصري**، (مصر: المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، ٢٠٢١م)، الاسترجاع في: ١، مارس، ٢٠٢١م، https://marsad.ecsstudies.com/49217/

(١٣) عقل، «المعضلة الليبية والدور المصري»، ص ٢٧.

(١٤) عبد الراضي، «عقد من الفاعلية: الدور المصري بالأزمة الليبية».

بهيكلها الموحد كدولة وطنية غير مقسمة، وعملت على دعم إيجاد تسوية، منطلقها تمثيل الليبيين كافة في رسم مستقبلهم، وعدم إقصاء أية طرف أو مكون اجتماعي أو سياسي وطني.

٢. **حماية مقدرات الشعب الليبي من الاستنزاف:** حرصت القاهرة على حماية ثروات ليبيا من الإهدار والتوظيف السلبي كوقود للصراع الدائر، ونجحت في التنسيق مع البعثة الأممية والمؤسسات الليبية في صياغة مسار تسوية اقتصادي، يرمي إلى إبعاد تفاعلات الصراع عن الاقتصاد الليبي، وإنهاء حالة الانقسام التي طرأت على مؤسساته المالية.

٣. **دعم المؤسسات الدستورية الشرعية:** التزمت مصر بتوجيه جهودها لدعم وإسناد المؤسسات الليبية الدستورية، وهو ما تجلى في دعمها لمجلس النواب كونه الكيان المنتخب الوحيد منذ عام ٢٠١٤، بالإضافة لحكومة الوفاق الوطني كمخرج رئيس للاتفاق السياسي (عام ٢٠١٥م)، وهو ما ساهم في اختراق الجمود السياسي الممتد لسنوات، بنمط حاز دعم وتثمين العديد من الدول الداعمة لاستقرار ليبيا وحل الصراع، وأرسى قواعد التسوية الشاملة للأزمة.

٤. **عدم تحول ليبيا إلى قاعدة لتمركز التنظيمات الإرهابية والجريمة المنظمة:** ركزت التحركات المصرية على قطع الطريق أمام توظيف التنظيمات الإرهابية والإجرامية للسيولة الأمنية والأزمة المتجددة في ليبيا لاتخاذها كقاعدة للتمدد والانتشار في شمال إفريقيا ودول الساحل والصحراء وأوروبا، ودعمت مصر في ذلك الجيش الوطني الليبي، كما استهدفت بضربات جوية معاقل تنظيم داعش في مدن الساحل الشرقي الليبي، وكثفت من جهودها لضبط الحدود.

٥. **وقف الدور الخارجي المزعزع للاستقرار:** لعبت القاهرة دورًا حاسمًا لوقف الأنشطة العبثية الخارجية لاستغلال المشهد الليبي في انتهاك سيادة الدولة المأزومة، وكان مؤتمر برلين أحد فصول هذا الدور حين أدين نقل تركيا للمرتزقة والعناصر الإرهابية إلى ليبيا، وتجلى ذلك عندما رسمت مصر الخط الأحمر (سرت-الجفرة) الذي أنهى العمليات العسكرية بالمنطقة الغربية، وبدد الأطماع التركية في السيطرة على مناطق الهلال النفطي، وقاد لتفعيل السلام.

٦. **أهمية أن تكون التسوية ليبية-ليبية:** تمسكت مصر بأن تكون مساعي الحل نابعة من الأطراف والمؤسسات الليبية، وألا تُفرض خريطة طريق عليها؛ لتلافي السقوط في حالة من الانفصال عن واقع المجتمع الليبي، واستضافت القاهرة في هذا الإطار وفودًا ممثلة للقوى الاجتماعية كالقبائل والمجالس الاجتماعية الليبية، ومؤسسات كالبرلمان الليبي والجيش الوطني وحكومة الوفاق، وهو ما عزز من تمسك الليبيون برؤيتها للحل كأساس مستدام للتسوية الشاملة.

أبرز محطات الدور المصري في الأزمة الليبية

في الثاني من يناير ٢٠٢٠م صدر بيان عن الرئاسة المصرية، جاء فيه أن الرئيس عبد الفتاح السيسي اجتمع بأعضاء مجلس الأمن القومي، لبحث التطورات المتصلة بالأزمة الليبية، والتهديدات الناشئة عن التدخل العسكري الخارجي في ليبيا، حيث حُددت مجموعة من الإجراءات على مختلف الأصعدة للتصدي لأي تهديد للأمن القومي المصري، وذلك في أعقاب موافقة البرلمان التركي على تفويض يسمح بإرسال قوات تركية إلى ليبيا .

أدانت مصر القرار واعتبرته انتهاكًا لمقررات الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن حول ليبيا بوجه صارخ، وحذرت الخارجية المصرية من مغبة أي تدخل عسكري تركي في ليبيا وتداعياته، وأكدت أن: «مثل هذا التدخل سيُؤثرُ سلباً على استقرار منطقة البحر المتوسط، وأن تركيا ستتحمَّلُ مسئُوليَّة ذلك». وقالت الخارجية: إن مصر تدين بأشد العبارات الخطوة التي أُقرت «تأسيساً على مُذكِّرة التفاهُم الباطلة المُوقَّعة في إسطنبول بتاريخ ٢٧ نوفمبر ٢٠١٩م بين السراج والحُكُومة التركية حول التعاوُن الأمنيِّ والعسكريِّ». ودعت مصر في بيانها، المجتمع الدولي، للاضطلاع بمسؤولياته بصفة عاجلة في التصدي لهذا التطور المنذر بالتصعيد الإقليمي، وآثاره الوخيمة على جهود التوصل لتسوية شاملة وقابلة للتنفيذ تقوم على معالجة جميع جوانب الأزمة الليبية[١٥].

شاركت القاهرة في جميع المبادرات الرامية للتسوية السياسية للأزمة، كلقاءات باريس الفرنسية (مايو ٢٠١٨م)، وباليرمو الإيطالية (نوفمبر ٢٠١٨م)، ومؤتمر برلين (يناير ٢٠٢٠م)، والعديد من الجولات الأخرى، وساهمت في جلوس الأطراف الليبية في عديد من المناسبات للتفاوض والحوار، واستضافت مجموعات ممثلة لجميع التيارات السياسية الفاعلة بالمشهد الليبي (يوليو ٢٠١٦م)؛ للوصول إلى أرضية توافقية لحلحة الأزمة ووقف الاقتتال. وكان للقاهرة عدة مبادرات أطلقتها على أعلى مستوى، كمبادرتها لتوحيد البرلمان الليبي، وإعلان القاهرة لوقف العمليات العسكرية والشروع بالتسوية السلمية (يوليو ٢٠٢٠م)، ولعبت اللجنة الوطنية العليا المصرية المختصة بالملف الليبي دورًا مهمًا في هذا الملف[١٦]،.[١٧]

فمصر الآن أصبحت تلعب دورين مختلفين؛ دورا على الصعيد الدولي، الذي أصبح معقدا؛ بسبب تعدد الفاعلين الدوليين المُتنافسين على التدخل في الأزمة الليبية، ودورا على الصعيد الإقليمي لكن الوضع

---

(١٥) «المبادرة المصرية لحل الأزمة الليبية»، **الهيئة العامة للاستعلامات**، (٢٢، ديسمبر، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ٢٠، فبراير، ٢٠٢١م، https://www.sis.gov.eg/section/11281/13536?lang=ar

(١٦) عبد الراضي، «عقد من الفاعلية: الدور المصري بالأزمة الليبية في عشر سنوات».

(١٧) «اجتماع قمة الترويكا ورئاسة لجنة ليبيا بالاتحاد الأفريقي»، **مجلة: شؤون دبلوماسية العلمية**، (بنغازي: معهد الدراسات الدبلوماسية، ٢٠١٩م)، العددان: الرابع والخامس، المجلد: الأول، ص٣٠٥.

مختلف؛ إذ إن مصر لديها القدرة على الدخول في مساحة بمنطقة تشملها، مع دول أخرى، كما أن مصر حاولت أكثر من مرة بناء محور مركزي إقليمي بين دول شمال إفريقيا وعدد من الدول العربية المعنية بالملف الليبي[١٨].

مبادرة القاهرة

في ٦ يونيو ٢٠٢٠م التقى الرئيس عبد الفتاح السيسي كلاً من المستشار عقيلة صالح والمشير خليفة حفتر القائد العام للقوات المسلحة الليبية بقصر الاتحادية، وأسفر اللقاء عن إعلان القاهرة لمبادرة ليبية ليبية لإنهاء الأزمة والوصول إلى تسوية سلمية. وكانت أبرز بنود المبادرة ما يلي:

- إعلان وقف إطلاق النار بداية من يوم ٨ يونيو ٢٠٢٠م.
- إلزام الجهات الأجنبية كافة بإخراج المرتزقة الأجانب من الأراضي الليبية.
- تفكيك الميليشيات وتسليم أسلحتها.
- استكمال أعمال اللجنة العسكرية ٥+٥ بجنيف.
- تمثيل عادل لأقاليم ليبيا الثلاثة في مجلس رئاسي ينتخبه الشعب تحت إشراف الأمم المتحدة.
- الانطلاق نحو توحيد المؤسسات الليبية بما يمكنها من أداء أدوارها في توزيع الموارد الليبية على المواطنين.
- اعتماد إعلان دستوري يمثل استحقاقات المرحلة المقبلة سياسيا وانتخابيا[١٩].

الموقف المصري من انتخاب المجلس الرئاسي الجديد ورئيس الحكومة الليبية

انتُخِب عبد الحميد محمد دبيبة، يوم الجمعة ٥/٢/٢٠٢١م، رئيساً للوزراء للفترة الانتقالية في ليبيا، وفاز محمد يونس المنفي برئاسة المجلس الرئاسي، وذلك من قِبَلِ المُشاركين في الحوار بين الفرقاء الليبيين في سويسرا برعاية الأمم المتحدة، تمهيداً للانتخابات المُقرَّرة في ديسمبر ٢٠٢١م.

وكان الموقفُ المصريُّ قائماً على التَّرحيب بهذه الخُطوة، حيثُ أعرب المُتحدِّثُ باسم وزارة الخارجيَّة المصريَّة السفير أحمد حافظ، في بيانٍ، عن تطلُّع بلاده إلى العمل مع السلطة الليبية المُؤقَّتة خلال الفترة القادمة. وأشاد حافظ بجُهُود الأمم المتحدة، داعياً الليبيين إلى الاستمرار في إعلاء المصلحة العُليا لبلادهم[٢٠]. وكان

(١٨) عقل، «المعضلة الليبية والدور المصري»، ص ٢٨.

(١٩) «بنود «مبادرة القاهرة» لدعم الدولة الليبية التي أعلنها الرئيس السيسي»، **الشروق**، (٦، يونيو، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ٢٢، فبراير، ٢٠٢١م، https://cutt.us/Z2GAA

(٢٠) «انتخاب دبيبة رئيسا للحكومة الانتقالية في ليبيا»، **إندبندنت عـــربيـة**، (٥، فبراير،٢٠٢١م)، الاسترجاع في:١، مارس، ٢٠٢١م، https://cutt.us/Scron

الرئيسُ السيسي أكَّد حرص مصر على أن تكُون تحرُّكاتها لتحقيق سلام واستقرار ليبيا، لافتاً إلى أنَّ «القاهرة» داعمةٌ للمجلس الرئاسي الليبي الجديد. كما أكَّد الرئيس السيسي أنَّ مصر مُستعـدةٌ للتعامُـل مع الحكومة الليبية الجديدة من أجل تحقيق الاستقرار في ليبيا[٢١].

وفي أول زيارة خارجية له منذ انتخابه، زار رئيس الحكومة الليبية عبد الحميد دبيبة القاهرة، والتقى الرئيس السيسي، وأوضح رئيس الوزراء الليبي أن الجهود المصرية «نتج عنها تقريب وجهات النظر بين الليبيين، وإنهاء حالة الانقسام، فضلاً عن دعم مصر للمؤسسات الليبية في مكافحة الإرهاب والجماعات المتطرفة.» وأكد الدبيبة أن ليبيا حكومةً وشعباً تتطلع إلى إقامة شراكة شاملة مع مصر بهدف استنساخ نماذج ناجحة من تجربتها التنموية الملهمة، التي تحققت خلال السنوات الماضية بقيادة ورؤية الرئيس السيسي، خاصةً فيما يتعلق باستعادة الأمن والاستقرار، وانطلاق عملية التنمية والإصلاح. من جانبه، رحب السيسي بزيارة رئيس الوزراء الليبي لمصر، مجدداً التهنئة للقيادة الليبية الجديدة لحصولها على ثقة أعضاء ملتقى الحوار السياسي ممثلي الشعب الليبي. وشدد السيسي على حرص مصر للاستمرار في دعم الشعب الليبي لاستكمال آليات إدارة بلاده، وتثبيت دعائم السلم والاستقرار لصون مقدراته وتفعيل إرادته. وأوضح أن المرحلة الحالية تتطلب حشد ليبيا لجميع جهود وسواعد أبنائها ورجالها المخلصين من أجل ترتيب أولويات التحرك والعمل تجاه المجالات المختلفة، بدءاً باستعادة الأمن، ومروراً بتثبيت أركان الدولة، ثم وصولاً إلى الشروع في المشروعات الخدمية والتنموية ذات المردود المباشر على أبناء الشعب الليبي الشقيق. وشهد اللقاء استعراض الجهود الليبية خلال الفترة المقبلة لقيادة المرحلة الانتقالية، وآفاق التعاون والتنسيق بين البلدين. وتم التوافق على تبادل الزيارات على مستوى المسؤولين التنفيذيين لنقل الخبرة والتجربة إلى الجانب الليبي، والتشاور بشأن جميع القطاعات التي سيتعاون فيها، خاصةً على مستوى الخدمات واستعـــادة الأمـــن، إلى جانب التعاون الاقتصادي[٢٢].

إن هذه الزيارة تؤكد عمق العلاقات بين البلدين، وأهمية الدور المصري في مسارات الحوار السياسي الليبي، حيث إن انتخاب المجلس والحكومة يعد تتويجا لجهود حثيثة خلال الأشهر والسنوات الماضية، وكانت مصر في قلب هذه الجهود[٢٣].

---

(٢١) محمد حسن عامر، «قيادي ليبي عن تصريحات السيسي: الموقف المصري عون ومدد لنا»، **الوطن**، (٧، فبراير،٢٠٢١م)، الاسترجاع في: ١، مارس، ٢٠٢١م، https://cutt.us/p8Xpe

(٢٢) «الدبيبة بأول زيارة للقاهرة: ليبيا تتطلع لشراكة شاملة مع مصر»، **بوابة العين الإخبارية**، (١٨، فبراير، ٢٠٢١م)، الاسترجاع في:١، مارس، ٢٠٢١م، https://al-ain.com/article/1613648863

(٢٣) «عكاشة: زيارة رئيس الحكومة الليبية للقاهرة تؤكد أن مصر في قلب العملية السياسية»، **المرصد المصري**، (١٨، فبراير، ٢١٢٠م)، الاسترجاع في: ١، مارس، ٢٠٢١م،

https://marsad.ecsstudies.com/51457/

ثانياً: دور الجزائر في تسوية الأزمة الليبية

تكثِّفُ الجزائر من تحركاتها لتسوية الأزمة الليبية، من خلال تواصلها مع أطراف الأزمة. كما رفعت أيضًا مستوى التنسيق السياسي والأمني مع تونس لتسويتها. وتستهدف الجزائر من تحركاتها المكثفة لحلحلة الأزمة الليبية ترجمة رؤيتها لدفع عملية الحل السياسي على أرض الواقع بما يحول دون تجدد الحرب الأهلية وعودة الأزمة إلى مربع الصفر، والتي ستكون لها آثار سلبية على الجزائر[٢٤].

وفي هذا الإطار، يرى البعض أن هناك تنافسا إقليميا كبيرا(Regional competition) ، في لعب دور محوري في الأزمة الليبية، حيث يتفاوت هذا التنافس بين: تأجيج الصراع، أو السعي إلى إنهائه. وتسعى الدبلوماسية الجزائرية جاهدةً في إطار هذا التنافس إلى إيجاد تسوية للنزاع الليبي عبر الحوار بين الفرقاء الليبيين[٢٥].

محدِّداتُ السِّياسة الجزائرية لحل الأزمة الليبية

أوَّلا: اعتمدت الجزائرُ على مجمُوعةٍ من المحدِّدات التي يمثلُ بعضُها ثوابت في تحركاتها الخارجيَّة، فإلى جانب تأكيدها المستمرِّ على رفض التدخُّل الخارجيِّ في الشُّؤُون الدَّاخليَّة للدُّول، حرصت على ضرُورة تفعيل المبادرات الإقليميَّة لتسوية الأزمة الليبيَّة، وبلورة شراكةٍ لإيجاد السِّياق المقبُول للتعامُل مع الأزمة، مع تعدُّد أبعاد الحلول المطرُوحة (سياسيَّة واقتصاديَّة وأمنيَّة، ..الخ)، بعيداً عن التدخُّلات الدَّوليَّة التي باتت من عوامل انفجار الأزمات في المنطقة العربيَّة.

ثانيا: يُؤكِّدُ المسؤُولونَ الجزائريُّونَ مراراً رفض الحلِّ العسكريِّ للأزمة في ليبيا؛ لأنَّه قد يُفضي إلى نتائجَ وخيمةٍ لا يُمكنُ استيعابُها أو تداركُها[٢٦]. وقد مرَّ الدَّورُ الدبلوماسُّي للجزائر في ليبيا بثلاث مراحل مُختلفة، وهي: تقييمُ المخاطـر، والتدخل الفـردي، والبحث عن شـريك إقـليمي[٢٧].

ومع انطلاق جلسات الحوار الليبي في تونس، بعد جلسات سابقة عقدت في بوزنيقة المغربية والقاهرة، كان غياب الجزائر محط استغراب المتابعين. ويرى البعض أن «إبعاد» الجزائر عائد إلى «اتهامات» وُجِّهت إليها بمُحاولتها فرض مبادرتها ورؤيتها، وهو ما كشفه «سوء» التفاهم بينها والأمم المتحدة، وأكدته تصريحات

(٢٤) عبد اللطيف حجازي، «مسارات محتملة: الوساطة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية.. الرؤية والتحركات»، **مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، (٩، مارس، ٢٠١٧م)، الاسترجاع في: ١، مارس، ٢٠٢١م،
https://cutt.us/7mnUb

(٢٥) علي مصباح الوحيشي، «دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية الراهنة»، **مجلة: الدراسات القانونية والسياسية**، (الجزائر: جامعة عمر تلجي بالأغواط، ٢٠١٧م)، العدد: ٥، المجلد: الأول، ص١٠.

(٢٦) زاوي رابـح، «السِّياسةُ الخارجيَّةُ الجزائريَّة: وحْدَةُ المواقف في مُواجهة الاستقطاب الإقليميِّ الأزمـة الليبيَّة نمُـوذجاً»، **مجلة: شؤون دبلوماسية العلمية**، (بنغازي: معهد الدراسات الدبلوماسية، ٢٠١٩م)، العدد: الأول، ص١٤١.

(٢٧) القطروني، «دور القوى الإقليمية في تسوية الأزمة الليبية: **الدبلوماسية الجزائرية أنموذجا**»، ص١٢٥.

الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، حين قال: «إن الجزائر لن تعرقل خطة الأمم المتحدة لتسوية الأزمة في ليبيا، لكن لن يحدث أي شيء في هذا البلد من دون موافقة الجزائر، سنفرض أنفسنا للمشاركة في الحل، وإذا لم يشاركونا سنتحمل مسؤولياتنا»[٢٨].

الموقف الجزائري من انتخاب المجلس الرئاسي الجديد ورئيس الحكومة الليبية

أبدت الحكومة الجزائرية استعدادها للتعاوُن الكامل مع السلطة التنفيذية المُؤقتة في ليبيا، مُرحِّبةً بـ«التقدُّم المُحرز في الحوار السياسي الليبي برعاية الأمم المُتحدة». ووفق وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية في بيانٍ لها يوم٦/٢/٢٠٢١م فإنَّها: «مُستعدَّةٌ للتَّعاوُن مع رئيسي المجلس الرئاسي والحُكُومة المُوحَّدة بما يُحقِّقُ الأمن والاستقرار، وتطلُّعات الشَّعب الليبيِّ الشقيق». وعبَّر البيانُ عن «تضامُن الجزائر الثابت مع الشَّعب الليبيِّ الشقيق، وموقفها الرافض لجميع أشكال التدخُّل في الشُّـــؤون الدَّاخليَّة الليبيَّة»[٢٩].

الخاتمة

تناولت هذه المقالة دور القــوى الإقليميَّة في الأزمة الليبيَّة وضَــرُورَاتُ التَّدخُّــل ومخاطــرُ الانكفـــاء، ورُكِّز على دور كل من: مصر والجزائر على وجه التحديد، وتُوصِّل من خلال هذا العرض الموجز إلى أنَّ كلا الدَّولتين حريصتان على المُساهمة الفعَّالة في تسوية الأزمة الليبية، انطلاقاً من اعتبارات حماية الأمن القومي لكُلٍّ منهُما، وحرصاً على ضرُورة عودة السَّلام والاستقرار إلى ليبيا؛ باعتبار أنَّ ذلك يُساهــم في أنْ يعُـــمَّ الأمــنُ والاستقرارُ في شمال إفريقيا والمغرب العــربي بوجهٍ خاصٍّ، وفي المنطقـــة العـــربيَّة بوجهٍ عـــامٍّ.

(٢٨) علي ياحي، «الجزائر بين «الغياب» و«الإبعاد» عن مسارات حل الأزمة الليبية»، **إندبندنت عربية**، (١٤، نوفمبر، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ١، مارس، ٢٠٢١م، https://cutt.us/98qkZ

(٢٩) عبد الرحمن أميني، «الجزائر مستعدة لـ«التعاون الكامل» مع المجلس الرئاسي والحكومة الجديدتين في ليبيا»، **بوابة الوسط**، (٦، فبراير، ٢٠٢١م)، الاسترجاع في: ١، مارس، ٢٠٢١م،

http://alwasat.ly/news/libya/310258

التحديات الأمنية.. عقبة أمام الحل السياسي للأزمة الليبية

آية بدر - باحثة متخصصة في الشأن الليبي - القاهرة.

تشهد الدولة الليبية فوضى أمنية وسياسية منذ اندلاع الاحتجاجات التي أطاحت بنظام القذافي في ٢٠١١م، وتعقد المشهد مع تنامي دور ونفوذ الميليشيات والعناصر القتالية الأجنبية المنخرطة في الصراع الليبي، والذي تحول إلى حرب أهلية مترامية الأطراف مع تحول تلك العناصر إلى لاعبين رئيسين في الصراع لكل منهم مصالحه وأهدافه. وبالتالي، يصعب في مثل ذلك السياق التوصل إلى حل سياسي لإنهاء الأزمة في ظل غياب التوافق السياسي و هيمنة الأجهزة الأمنية وعجزها عن استعادة احتكارها لاستخدام القوة، فضلاً عن تفكك المؤسسة العسكرية الليبية بما جعل من الصعب الحفاظ على وحدة كيان الدولة الليبية ومؤسساتها.

والآن، وبعد مرور عقد من الزمان على زوال نظام القذافي، توصل الفرقاء مؤخرًا للاتفاق على تشكيل حكومة انتقالية تتولى زمام الأمور إلى حين إجراء الانتخابات بنهاية العام الحالي، إلا أن ذلك الحل السياسي للأزمة يثير التساؤلات حول فرص نجاح ذلك الحل ومدى إمكانية إجراء الانتخابات وإنهاء المرحلة الانتقالية واستعادة الاستقرار في ظل استمرارية التحديات الأمنية والعسكرية، فبعدما حصلت حكومة «الدبيبة» على ثقة البرلمان، يتنامى الجدل حول ترتيب أولويات حل الصراعات المسلحة وما إن كان الحل السياسي يمكنه إنهاء النزاع أم أن الحل الأمني له الأولوية لضمان نجاح الحل السياسي.

ومن خلال الورقة البحثية الراهنة، سيُجاب عن تساؤل رئيس، مفاده ما أثر الفوضى الأمنية الناجمة عن تنامي دور الميليشيات والمرتزقة على مسارات حل الأزمة الليبية؟ وسيجاب عن هذا التساؤل من خلال تناول جذور تلك الفوضى الأمنية، والعوامل المعززة لها، وتأثيرها على تطورات الأزمة الليبية، ومدى تأثيرها على الحل السياسي الأخير، مع التطرق إلى سبل حل الفوضى الأمنية وما قد يواجهه من معوقات.

تمهيد نظري

وفقًا لمقاربات «جويل ميجدال» لتفسير العلاقات بين الدولة والمجتمع، فثمة أربعة أنماط لتلك العلاقة يتحدد على إثرها لمن الغلبة والهيمنة، فإما أن نكون إزاء نمط «دولة قوية – مجتمع قوي» وهو النمط السائد في الدول المتقدمة وفيه تتسق العلاقة وتتزن بين الطرفين، وإما نمط «دولة قوية – مجتمع ضعيف» وهو النمط الذي يؤول إلى حالة من هيمنة الدولة، أو نمط «دولة ضعيفة – مجتمع قوي» وهو النمط الذي يمثل تحديًا لدور الدولة وسيادتها في مواجهة الفاعلين المجتمعيين الذين تزيد سيادتهم على أرض الواقع بما يفوق قوة الدولة ومؤسساتها، خاصة في ظل تنامي قوة القبائل أو الجماعات الإثنية بما يشكل هوية تفوق هوية الدولة، وقد تصل إلى حد تكوين دولة داخل الدولة بما يؤدي لتنامي الصراعات الداخلية، أو بالأخير نمط «دولة ضعيفة – مجتمع ضعيف» وفيه تسود الفوضى والصراعات، وهو سيناريو يؤدي للهشاشة والتفكك[١]. وبالنظر إلى الحالة الليبية نجد أنها أقرب للنموذج الثالث، إذ تتزايد قوة القبائل والعائلات في ظل ضعف دور الدولة وتفكك مؤسساتها وانقسامها وتراجع سيادتها، بالتزامن مع تفكك الجيش الليبي في أعقاب سقوط نظام القذافي. وهو ما يُعد بمثابة إرث جماهيرية القذافي والتي لم تعتمد على دولة المؤسسات بل اعتمدت على الحكم المباشر والولاءات الشخصية لا القومية، بما جعل مؤسسات الدولة وخاصة المؤسسة العسكرية أكثر عرضة للضعف والتفكك مع سقوط شخص القذافي[٢].

أولاً: جذور أزمة الميليشيات والمقاتلين الأجانب

بدأت جذور الفوضى الأمنية مع بدء الاحتجاجات ضد نظام القذافي في ٢٠١١م، والتي انتهت بإسقاط النظام بعد التدخل العسكري لقوات الناتو، وقد لعبت الميليشيات دورًا رئيسًا في إسقاط نظام القذافي، وخرجت تلك الميليشيات عن السيطرة وتكالبت على السلطة وتنازعت فيما بينها، فكان من الصعب حلها لاستعادة شرعية السلطة السياسية، وبالتالي كانت الميليشيات هي صاحبة السلطة الفعلية خلال المرحلة الانتقالية الحرجة وملأت الفراغ الناجم عن رحيل القذافي، واتسمت تلك الميليشيات بالفوضى فيما بينها، إذ كان لكل منها أجنداته ومصالحه بما عمَّق حالة الفوضى وأدى للمزيد من التشرذم والانقسام.. وبات من الصعب السيطرة على فوضى تلك الميليشيات بموجب ضعف سلطة المجلس الانتقالي وقدرته على إحكام السيطرة على الأمور، وقد تجلى ذلك في مقتل «عبد الفتاح يونس» رئيس جيش التحرير الوطني للثوار المنشق عن النظام

(1) Joel S. Migdal, *Strong Societies and Weak States State-Society Relations and State Capabilities in the Third World*, (United Kingdom: Princeton University Press,1998), 24- 41.

(2) William C. Taylor, *Military Responses To the Arab Uprisings and the Future of Civil-Military Relations in the Middle East: Analysis from Egypt, Tunisia, Libya, and Syria*, (US: Palgrave Macmillan, 2014), 150- 180.

قبيل سقوط القذافي[٣]. كما حرص المجلس على إضعاف المؤسسة العسكرية بسبب التخوف من تبعيتها لنظام القذافي، كما عمد إلى تشكيل كيانات أمنية موازية للمؤسسة العسكرية مثل قوات «درع ليبيا» التي تأسست في عام ٢٠١٢م[٤].

نتيجة لانهيار نظام القذافي وما صاحبه من انهيار للأجهزة الأمنية والقوات المسلحة التي تفككت، فقد تنامى دور الميليشيات والجماعات المسلحة غير النظامية، وقد وجدت التنظيمات الإرهابية أيضًا في مثل ذلك السياق بيئة خصبة للنمو والانتشار. وتعود جذور حالة الضعف والهشاشة إلى سياسات القذافي التي عمقت القبلية والولاءات الشخصية بدلاً من تنمية الولاء الوطني لكيان الدولة الليبية التي تعتمد على المؤسسات، ومن ثم حصدت ليبيا نتاج عهد الجماهيرية على جميع الأصعدة وخاصة على الصعيد الأمني[٥].

ومن ثم، مهدت تلك الهشاشة إلى تحول الصراع السياسي إلى صراع مسلح. ونتج عن ذلك تكوين نظام أمني هجين يدمج قادة تلك الميليشيات مع القوات النظامية الرسمية، وتعقد المشهد مع بروز قوات «حفتر» في الشرق والتي اعتُبرت بمثابة القوات النظامية الرسمية للشرق وتضم إلى صفوفها بعض القوات المرتزقة من الأجانب، وبعض الميليشيات والقبائل المقاتلة إلى جانبه. وفي المقابل، تتبع لحكومة الوفاق بالغرب العديد من الميليشيات والقوات المرتزقة الأجنبية وبعض القوات الموالية لها، فضلاً عن قوات بركان الغضب. أما في الجنوب فتبرز بعض القوات القبلية ذات الاستقلالية النسبية عن الاقتتال الدائر بين الشرق والغرب. ويزداد المشهد تعقدًا بسبب رفض كل طرف تقديم تنازلات ميدانية للطرف الآخر، بما يعثر التوصل للحل السياسي للأزمة[٦].

ثانيًا: العوامل المعززة لتنامي الفوضى الأمنية

أسهمت عسكرة الصراع السياسي الليبي في تعزيز حالة الاقتتال الداخلي، خاصة عن ظل حالة الفوضى وسيولة إمدادات الأسلحة لداخل ليبيا، وتزايدت تلك الفوضى مع التدخلات الخارجية والتي تجلت في تدخل حلف الناتو لتصفية القذافي، وقد استمرت التدخلات الخارجية لتحقيق أطماعها مستغلة حالة الفوضى وتراجع الدولة الليبية وسيادتها وانقسام المؤسسة العسكرية وضعفها[٧].

(٣) مصطفى التير، «ليبيا: من «الثورة» إلى «اللادولة»»، المعهد السويدي، (الإسكندرية: **مركز دراسات الوحدة العربية**، ٢٠١٦م)، الاسترجاع في: ١، ديسمبر، ٢٠٢٠م، https://bit.ly/2JnZyfl

(4) Florence Gaub, "Like Father Like Son: Libyan Civil–military Relations Before and After 2011," *Mediterranean Politics* 24, no. 2, (October 16, 2017): 181-195, https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/13629395.2017.1385166.

(5) "Libya Country Report 2020", *BTI Transformation Index*, 2020, accessed December 1, 2020, https://www.bti-project.org/en/reports/country-report-LBY-2020.html

(٦) سامح راشد، «مآلات الأزمة الليبية بين الحرب والسياسة»، **مجلة: شؤون عربية**، عدد ١٧٨، (تونس: جامعة الدول العربية، ٢٠١٩م)، الاسترجاع في: ٢، ديسمبر، ٢٠٢٠م، http://bit.ly/3r9Mrjl

(٧) أحمد عبد العليم، «الفاعلون المسلحون من غير الدول وتأثيرهم على الاستقرار السياسي في ليبيا خلال الفترة ٢٠١١- ٢٠١٥»، (رسالة ماجستير، **جامعة القاهرة**، ٢٠١٧م)، ص ٤٩- ٥٩.

هذا بالإضافة إلى بعض العوامل المجتمعية، إذ يتنامى العنصر القبلي والانتماء الجهوي والمناطقي، فقد عانت العديد من القبائل والعرقيات في ظل جماهيرية القذافي التهميش على عكس المواليين له. وتعززت الانتماءات الأولية لا الانتماءات الوطنية ما بعد سقوط القذافي، وحرصت تلك القبائل على تأمين مكتسباتها في ظل الفراغ الناجم عن زوال النظام بالاعتماد على الميليشيات وقوة السلاح في ظل الفراغ الأمني، وبالتالي تفاقمت الصراعات الأهلية المسلحة بين القبائل(٨).

واتصالاً، تنامت تيارات الإسلام السياسي -خاصة المتطرفة منها- في مثل ذلك السياق، اعتمادًا على القيم والأعراف القبلية والثقافة التقليدية للمجتمع الليبي، وقد حرصت تلك الجماعات على العودة للمشهد السياسي بعد سنوات من الإقصاء في عهد القذافي. وقد استفادت تلك الجماعات من ضعف الأجهزة الأمنية ومن انتشار الأسلحة ومن حالة الانفلات الأمني من أجل تعزيز دورها وهيمنتها. وقد مثلت تلك الفصائل والتيارات تهديدًا سياسيًا وأمنيًا، إذ بعض منها نمط الكتائب المسلحة والميليشيات مثل كتيبة شهداء ١٧ فبراير وقوات فجر ليبيا وتنظيم أنصار الشريعة وغيرها(٩).

ثالثًا: تأثير الفوضى الأمنية على تطورات الأزمة الليبية

نتيجة لتلك الفوضى الأمنية والمؤسسية التي تشهدها ليبيا، فقد تمكنت الميليشيات والمقاتلين الأجانب والمرتزقة من تعميق وجودهم في الساحة الليبية وإحداث تأثيرات سلبية في جميع ربوع ليبيا وعلى جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والمجتمعية والأمنية.

عمقت الميليشيات من أزمة الشرعية وانقسام النظام السياسي الليبي منذ ٢٠١٤م، فقد تنازعت قوى الشرق والغرب في أعقاب الانتخابات البرلمانية مع رفض البعض الاعتراف بالهزيمة في الانتخابات، وهو ما أدى لنشأة حكومة وبرلمان موازٍ بالغرب يستند إلى قوة الميليشيات لحمايته، مع دعم قوات «حفتر» للشرق. وقد تحول الصراع إلى حرب بالوكالة، وزادت الأمور تعقدًا مع دخول مجموعة من الفاعلين الخارجيين في المعركة، وكان لكل طرف خارجي نصيره الداخلي الذي يدعمه في محاولة لتعزيز مصالحهم وتحقيق أجنداتهم. وسمحت الفوضى وغياب القانون في ليبيا بجعلها ملاذًا آمنًا للجماعات الإرهابية للتوطن بها، وتسببت القوى الأجنبية في عرقلة جهود حل الأزمة واستعادة بناء الدولة الليبية من خلال تأجيج الصراع لحماية مصالحها(١٠).

---

(٨) يوسف شاكير، **ليبيا ثلاث سنوات انتقالية دامية**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٥م)، ص١٦٢- ١٨٠.

(٩) «الجماعات الإسلامية في ليبيا حظوظ الهيمنة السياسية وتحدياتها»، **منظمة فريدريش إيبرت**، (٢٠١٥م)، الاسترجاع في: ٥، ديسمبر، ٢٠٢٠م، https://www.fes.org.ma/common/pdf/FES%20Libya%20arabe%20DEF.pdf

(10) Adam Gallagher, " In Libya, Peace is Possible if Foreign Interference Ends," *United States Institute of Peace*, November 19, 2019, https://www.usip.org/publications/2019/11/libya-peace-possible-if-foreign-interference-ends

فيما حذرت الممثلة الخاصة للأمم المتحدة بالإنابة حينها «ستيفاني ويليامز» من المخاطر الناجمة عن وجود نحو ٢٠ ألف مقاتل أجنبي في ليبيا، بفعل ما يتسببون به من فوضى أمنية ونشر للأسلحة، فضلاً عن تسببهم في عرقلة أي تسوية سياسية من أجل تحقيق مصالح وأجندات الأطراف الأجنبية -المتنازعة- المنخرطة في ليبيا(١١).

وميدانيًا، لعبت الميليشيات وكذلك القوات الأجنبية المنخرطة في الصراع دورًا في تغيير مسار الصراع والحروب الدائرة بين الفصائل المختلفة، إذ لعبت الميليشيات التي تقاتل إلى صفوف قوات حكومة الوفاق بطرابلس دورًا في ردع قوات «حفتر» والحيلولة دون سيطرتها على العاصمة بعد معركة ضارية امتدت لأشهر. (١٢) فيما تسببت معركة السيطرة على طرابلس في نزوح أكثر من ١٢٠ ألف شخص في طرابلس وحدها وقتل مئات المدنيين(١٣).

وفي الغرب، تنامت الصراعات بين الميليشيات المسلحة التي تعتبر قوام الجهاز الأمني لحكومة الوفاق الوطني، فقد اندلع الصراع بين أمراء الميليشيات لفرضهم قرارات الحل وإعادة الهيكلة المزمعة من قبل وزير الداخلية فتحي باشاغا، فوقعت مواجهات دامية بين أسود تاجوراء والتضامن داخل مناطق سكنية تقرر على إثرها حل الكتيبتين(١٤).

كما تأجج الصراع بين ميليشيات طرابلس ومصراتة، وهو الصراع الذي يعكس تفاقم النزاعات الداخلية في صفوف حكومة الوفاق بين وزير الداخلية فتحي باشاغا –الذي أوقف عن العمل فترة زمنية وجيزة- ووزير الدفاع صلاح النمروش –الذي عينه السراج خلال فترة خلافه مع باشاغا-، وبالتالي تحول التنازع السياسي على السلطة والمناصب إلى نزاع مسلح تُوظف فيه الميليشيات لصالح كل طرف من الأطراف المتنازعة، بما يزيد من خطورة تفاقم الوضع وخروج تلك الميليشيات عن السيطرة، ويعكس كذلك البُعد الجهوي والقبلي للصراع الليبي(١٥).

من ناحية أخرى، لعبت الميليشيات دورًا رئيسًا في قمع الاحتجاجات التي اندلعت في طرابلس ومصراتة والزاوية ضد حكومة الوفاق للاحتجاج على تردي الأوضاع المعيشة والفساد، إذ بلغ القمع مداه باستخدام

(11) Cathrin Schaer, "Why 20,000 foreign fighters are not Libya's biggest problem," *DW* , December 4, 2020, https://www.dw.com/en/why-20000-foreign-fighters-are-not-libyas-biggest-problem/a-55828362.

(١٢) «تحليل إخباري: بعد مرور عام على الحرب جنوب العاصمة الليبية لا تظهر ملامح حول قرب نهايتها»، **وكالة شينخوا الإخبارية**، (٤، أبريل، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ٦، ديسمبر، ٢٠٢٠م،

http://arabic.news.cn/2020-04/04/c_138947625.htm

(13) Gallagher, " In Libya, Peace is Possible if Foreign Interference Ends".

(14) "Intel: Libya's Sarraj suspends interior minister, fracturing Tripoli government," *Al Monitor*, August 31, 2020, http://bit.ly/2Ophd9f.

(١٥) «عاجل.. اشتعال الصراع بين ميليشيات مصراتة وطرابلس بعد وصول باشاغا في حماية ٣٠٠ آلية عسكرية»، **صحيفة الموجز الإخباري**، (٣٠، أغسطس، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ٧، ديسمبر، ٢٠٢٠م،

https://www.elmogaz.com/633888

الأسلحة الثقيلة والذخيرة الحية واختطاف المتظاهرين السلميين[١٦]. كما يحصل العديد من رجال الميليشيات على رواتب من الحكومة، مما يجعل الميليشيات من الناحية الفنية جزءًا من الدولة، فيعملون كجهاز أمني في العاصمة وأماكن أخرى، وهم من بيدهم القوة الحقيقية ميدانيًا[١٧].

وبالانتقال إلى الشرق، يمكن ملاحظة أن الميليشيات والمرتزقة والقوات الأجنبية المنخرطة تأخذ نمطًا أكثر تنظيمًا مقارنة بنظائرها بالغرب، فثمة قدر من السيطرة المؤسسية بقيادة القائد العسكري المنشق عن نظام القذافي خليفة حفتر قائد قوات الجيش الوطني الممثلة لحكومة الشرق، والذي نُصب رسميًّا في ٢٠١٥م. وقد بدأ تأسيس ذلك الجيش في ٢٠١٤م في إطار «عملية الكرامة»، وكانت تهدف لاستعادة السيطرة على بنغازي ودرنة، ويضم في صفوفه سلفيين (يطلق عليهم خصومهم بالمداخلة) -وهم جماعة أصولية دعمت القذافي كما قاتلت ضد داعش-، بالإضافة لبعض الميليشيات والفرق العسكرية السابقة[١٨].

وتحالفت بعض القبائل والمجتمعات المحلية مع حفتر بسبب اليأس من عجز حكومة الوفاق، كما انضمت بعض الجماعات المسلحة إلى قواته حتى عندما كانت لا تزال اسمياً تحت مظلة حكومة طرابلس. وفي الوقت الذي يعتزم فيه «حفتر» القضاء على الميليشيات لاستعادة بناء مؤسسات الدولة، إلا أنه على أرض الواقع يعتمد على دعم الميليشيات المحلية الموالية له، من أجل توطيد سلطته[١٩].

هذا بالإضافة إلى العناصر الأجنبية التي تقاتل في صفوف كلا الطرفين، وفيما يتعلق بقوات «حفتر» المدعومة من فرنسا والإمارات وروسيا ومصر، فيقاتل في صفوفها عناصر أجنبية من القوات الروسية الخاصة ذات الصلة بالحكومة (مجموعات فاجنر)، ووفقًا لتقرير سري صادر عن الأمم المتحدة فإن تلك القوات توجد في ليبيا منذ أكتوبر ٢٠١٨م، ويقارب عددهم نحو ١٢٠٠ فرد، يقدمون الدعم الفني لإصلاح المركبات العسكرية ويشاركون في العمليات القتالية، ومعظمهم من الروس مع وجود البعض من بيلاروسيا ومولدوفا وصربيا وأوكرانيا، فيما ينفي «بوتين» صلة الحكومة بها. كما أفاد تقرير الأمم المتحدة بوجود مرتزقة سوريين يقاتلون إلى جانب «حفتر»[٢٠]. وساعدت القوات الروسية حفتر في السيطرة على أكبر حقل نفطي في ليبيا.

في حين تحاول موسكو الاستفادة من الاعتراف الدولي بـ«عقيلة صالح» لزيادة مشاركتها السياسية والعسكرية في شرق ليبيا، وأن تنتهج ذات النهج التركي مع حكومة الوفاق، وقد تسعى روسيا إلى توقيع

(16) "Libya: Heavy weaponry used to disperse peaceful protesters demanding economic rights," *Amnesty International*, August 26, 2020, http://bit.ly/3qCP8IA.

(17) Frederic Wehrey, "A Minister, a General, and the Militias: Libya's Shifting Balance of Power," *Carnegie Endowment For International Peace* , March 19, 2019, http://bit.ly/3cn4D2s.

(١٨) عبد العليم، «الفاعلون المسلحون من غير الدول وتأثيرهم على الاستقرار السياسي في ليبيا خلال الفترة ٢٠١١- ٢٠١٥»، ص ٦٥- ٦٦.

(19) Wehrey, "A Minister, a General, and the Militias: Libya's Shifting Balance of Power".

(20) Michelle Nichols, "Up to 1,200 deployed in Libya by Russian military group: U.N. report," *Reuters*, May 6, 2020, http://reut.rs/3bCH7Py .

اتفاقية مع مجلس النواب في الشرق وتوظيفها كغطاء قانوني لمزيد من التدخل المستقبلي في ليبيا لحماية مصالحها ضد التوغل التركي، إذ إن للطرفين مصالح إقليمية متنافسة[٢١]. وبالإضافة للدعم الإماراتي، فقد أعلن الرئيس المصري عن إمكانية تدخل القوات المصرية حال تجاوز الخط الأحمر (خط سرت- الجفرة)، نظرًا لما قد يمثله ذلك من تهديد للأمن القومي المصري[٢٢].

أما في حكومة الوفاق المدعومة تركيًّا وقطريًّا، فإن هناك العديد من العناصر الأجنبية والمرتزقة التي تقاتل إلى صفوفها، وعزز الاتفاق التركي العسكري المبرم مع حكومة الوفاق من الحضور العسكري التركي ميدانيًّا في ليبيا[٢٣]، كما أن البرلمان التركي قد قرر مد مدة العمليات العسكرية في ليبيا لنحو ١٨ شهرًا إضافيًّا من أجل المساهمة في استعادة الأمن والاستقرار وإعادة بناء المؤسسات الليبية، مع استهداف عن تقليص نفوذ حفتر ميدانيًّا لما يمثله من تهديد للمصالح التركية بالمنطقة[٢٤]. كما أسهم التعاون العسكري التركي مع حكومة الوفاق في تقديم تدريبات عسكرية للمقاتلين التابعين لحكومة الوفاق، إذ يتلقون تدريباتهم في تركيا بين صفوف الجيش التركي[٢٥].

أسهمت تركيا في تدفق المرتزقة والمقاتلين الأجانب إلى الأراضي الليبية، وخاصة المرتزقة من سوريا، يُعتمد عليهم ويُدمجون في صفوف المؤسسات الأمنية والعسكرية لحكومة الوفاق[٢٦]، بالإضافة لاعتزام تركيا إنشاء قاعدة عسكرية في مصراتة، وإرسالها نحو ٢٥٠٠ إلى ٣٠٠٠ ضابط وخبير عسكري للمشاركة في قيادة غرف العمليات التابعة لميليشيات حكومة الوفاق الوطني وقيادة الطائرات بدون طيار من قاعدة معيتيقة الجوية في طرابلس. كما اتفق على أن ترسل قطر مستشارين عسكريين للمساعدة في قيادة الميليشيات[٢٧]. وأسهم التدخل التركي المباشر لدعم حكومة الوفاق في قلب ميزان القوى في طرابلس ضد حفتر في معركته[٢٨].

(21) Mohamed Eljarh, "Turkey's Intervention in Libya Disrupts the UAE but Opens the Door for Russia," *Washington Institute,* June 1, 2020, http://bit.ly/3vdyraj.

(٢٢) «السيسي سرت والجفرة خط أحمر بالنسبة لمصر»، **الغد**، (٢٠، يونيو، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ١٢، ديسمبر، ٢٠٢٠م، https://bit.ly/3vgO5l6

(23) Emin Avundukluglu, "Turkey: Committee approves military deal with Libya," *Anadolu Agency*, December 17, 2020, http://bit.ly/3esmJTf.

(٢٤) سعيد عبد الرازق، «برلمان تركيا يوافق على تمديد «وجودها العسكري» في ليبيا ١٨ شهراً»، **الشرق الأوسط**، (٢٣، ديسمبر، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ٢٠، ديسمبر، ٢٠٢٠م، http://bit.ly/2KOIT5o

(25) Raúl Redondo, "More than 2,300 GNA soldiers complete training in Turkey,"*Atalaya*r, December 1, 2020, https://atalayar.com/en/content/more-2300-gna-soldiers-complete-training-turkey.

(26) Noha Al Tawil, "Libyan GNA turns Syrian mercenaries transported by Turkey into police forces," *Egypt Today*, July 25, 2020, https://www.egypttoday.com/Article/1/90069/Libyan-GNA-turns-Syrian-mercenaries-transported-by-Turkey-into-police.

(27) Noha Al Tawil, "Qatar to send military consultants to Libyan militias, Turkey contemplates base in Misrata,"*Egypt Today*, August 19, 2020, https://www.egypttoday.com/Article/1/91003/Qatar-to-send-military-consultants-to-Libyan-militias-Turkey-contemplates.

(28) Eljarh, "Turkey's Intervention in Libya Disrupts the UAE but Opens the Door for Russia".

أما بالإقليم الجنوبي فزان، فقد أدى الفراغ الأمني في السنوات الأخيرة إلى زيادة خطورة العصابات الإجرامية وتنامي أنشطة تهريب البضائع غير المشروعة والاتجار بالبشر وتأجج الاشتباكات بين الميليشيات القبلية، مما أدى إلى تدهور الأحوال المعيشة في الإقليم. هذا بالإضافة للمعاناة من فجوة التنمية والافتقار للاحتياجات والخدمات الأساسية والتهميش. وسمح الوضع الأمني الهش بسيطرة الميليشيات على مدن الإقليم وعلى المرافق الحيوية والطرق والمطارات، ناهيك عن التنافس القبلي على السيادة على مدينة سبها الإستراتيجية بين قبيلتي القذاذفة وأولاد سليمان التي نجحت في إزاحة الأولى كي تكون هي اللاعب الإستراتيجي المهيمن على الإقليم ومؤسساته. وهو ما يعكس غياب الدولة وتفاقم حالة الفوضى وغياب الأمن، وقد تسبب ذلك في تزايد الغضب الشعبي وتنامي الحركات الاحتجاجية، مثل تلك التي حدثت في عام ٢٠١٨م والتي أدت لإغلاق حقل الفيل أحد أكبر حقول النفط في ليبيا[٢٩].

تسببت الميليشيات في عموم ليبيا في إحداث فوضى أمنية من خلال ممارسات الاختطاف وجرائم القتل والتصفية الجسدية وانتهاك سيادة القانون لصالح حكومتي الشرق والغرب، ونشير في هذا الصدد إلى واقعة اختطاف وقتل «حنان البرعصي» في بنغازي وهي إحدى أبرز رموز المعارضة ضد «حفتر»، وأثارت واقعة مقتلها العديد من المخاوف وسلطت الضوء على توغل الميليشيات الموالية لقوات «حفتر» شرقي البلاد، فقد جاء اغتيالها في وضح النهار بعدما انتقدت مجموعات مسلحة مقربة من «حفتر»، كما سلطت الواقعة الضوء على الانتهاكات بحق السيدات والناشطات على وجه التحديد[٣٠]. وعلى الجانب الآخر، بلغ الأمر حد اختطاف «محمد بعيو» وزير الإعلام بحكومة «السراج» على يد ميليشيا ثوار طرابلس، بالإضافة لاختطاف الأطباء. كما يتبين مدى الهشاشة الأمنية للحكومة في مواجهة الميليشيا خلال فعاليات الاحتفال بذكرى الاستقلال اختطف أحد الموجودين على المنصة بحضور «السراج»[٣١].

وفي السياق ذاته، أشارت منظمة العفو الدولية في تقريرها إلى حجم الانتهاكات التي ترتكبها الميليشيات من خرق للقانون وارتكاب وقائع تعذيب واعتقال واعتداء على الممتلكات الخاصة وتكدير للسلم العام، فقد تفاقمت خطورة تلك الميليشيات وتوغلت داخل ليبيا بدرجة غير مسبوقة تعكس الفراغ الأمني وغياب دولة المؤسسات وسيادة القانون[٣٢].

---

(29) Nate Wilson and Inga Kristina Trauthig, "Understanding Libya's South Eight Years After Qaddafi," *United States Institute of Peace*, October 23, 2019, https://www.usip.org/publications/2019/10/understanding-libyas-south-eight-years-after-qaddafi.

(٣٠) «حنان البرعصي: موجة غضب واسعة بعد اغتيال الناشطة والمحامية الليبية في بنغازي»، **بي بي سي**، (١١، نوفمبر، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ٢٢، ديسمبر، ٢٠٢٠م، https://www.bbc.com/arabic/trending-54904354

(٣١) خالد محمود، «استمرار خطف الأطباء في طرابلس والميليشيات المتهم الرئيسي»، **الشرق الأوسط**، (٣، ديسمبر، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ٢٢، ديسمبر، ٢٠٢٠م، https://bit.ly/3mTrEwY

(٣٢) «ليبيا: سيادة القانون أم حكم الميليشيات؟»، **منظمة العفو الدولية**، (١٧، فبراير، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في : ٢٢، ديسمبر، ٢٠٢٠م، https://www.amnesty.org/download/Documents/24000/mde190122012ar.pdf

كما تسبب وجود الميليشيات والمقاتلين الأجانب في تفاقم الأزمات الاقتصادية بالبلاد سواء من خلال استنزاف الموارد لصالحهم بما يزيد أزمة الفساد وتدني مستوى المعيشة والافتقار للخدمات[٣٣]، أو عن طريق عرقلة إنتاج النفط الذي يُعد المقوم الأساسي للاقتصاد الريعي الليبي. وفي الوقت الذي يعتبر فيه النفط أحد أهم دوافع التدخل الخارجي وتحوله لأحد مكونات معادلة الصراع المسلح، فقد توقف إنتاج النفط لأكثر من ٨ أشهر، وجاء قرار القبائل الشرقية مدفوعًا باستمرار استغلال عائدات النفط من قبل حكومة فايز السراج في الإنفاق على المرتزقة الأجانب. وامتدت الصراعات المسلحة إلى داخل الحقول ومنشآت الإنتاج، وهو الأمر الذي عصف بالاقتصاد الليبي، كما رُصد حضور لقوات فاجنر الروسية داخل تلك الحقول، حيث تتهمهم مؤسسة النفط الليبية بدخول حقل الشرارة[٣٤]. حتى أن قرار استئناف إنتاج النفط المبرم بين «حفتر» و«أحمد معتيق» قد نص على رفع القوة القاهرة عن الحقول ومنشآت الإنتاج التي لا تخضع لسيطرة الميليشيات والمقاتلين الأجانب، مما يشير إلى ما تمثله تلك الميليشيات من تحدٍ لقوات حفتر وكذلك لقوات طرابلس برغم من اتفاقهما على استئناف الإنتاج[٣٥].

رابعًا: سبل إنهاء الفوضى الأمنية وما تواجهه من معوقات

أسهمت جهود حل الأزمة الليبية في تعميق حالة الانقسام وترسيخها وبالتالي تسببت في تعقيد الأزمة بدلاً من حلها، ويتجلى ذلك في اتفاق الصخيرات الذي يعتبر أول خطوة ينجم عنها مسارًا ملموسًا للحل برعاية أممية، وقد شرعن ذلك الاتفاق الانقسام السياسي والمؤسسي والعسكري الليبي بتأكيده على انقسام السلطة والمؤسسات بدلاً من توحيد السيادة الليبية[٣٦]، إنما استمر الصراع على السلطة، كما تشبث كل طرف بفصائله العسكرية للحفاظ على مكتسباته الميدانية مما حال دون الوصول إلى حل سياسي للأزمة لاستعادة وحدة كيان الدولة والنظام السياسي الليبي.

وأعقب اتفاق الصخيرات العديد من الجهود للوصول لحلول لتسوية الأزمة الليبية، لكن لم يكلل أي منها بالنجاح إلى الآن بسبب العجز عن الوصول لتوافق بشأن إعادة توحيد مؤسسات الدولة واستعادة السيادة الموحدة تحت مظلة مؤسسة عسكرية موحدة تخلو من الميليشيات والعناصر الأجنبية.

(٣٣) آية بدر، «الاحتجاجات الليبية ..الأسباب والتداعيات»، **المركز العربي للبحوث والدراسات**، (١٨، سبتمبر، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ٢٣، ديسمبر، ٢٠٢٠م، http://www.acrseg.org/41706

(٣٤) ربيع عبد الهادي، «قطع النفط الليبي.. القبائل توصل رسائلها للعالم»، **بوابة العين الإخبارية**، (٢٥، يناير، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ٢٢، ديسمبر، ٢٠٢٠م، https://al-ain.com/article/libyan-oil-sector-tribes-communicate-their

(٣٥) «ليبيا: رفع حالة «القوة القاهرة» عن الحقول والمنشآت النفطية «الآمنة»»، **فرانس ٢٤ الإخباري**، (٢٠، سبتمبر، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ٢٢، ديسمبر، ٢٠٢٠م، https://www.france24.com/ar/20200920-ليبيا-رفع-حالة-القوة-القاهرة-عن-الحقول-والمنشآت-النفطية-الآمنة

(36) "Government of National Accord (GNA)," *Temehu Tourism Services*, December 17, 2015, https://www.temehu.com/gna.htm.

كما قدم مؤتمر برلين مطلع عام ٢٠٢٠م العديد من الحلول لإنهاء حالة الانقسام السياسي والمؤسسي والعسكري، وتفكيك الميليشيات، والعودة للمسار السياسي والانتخابات على الصعيد المحلي والوطني، وكان يستهدف إعادة بناء الثقة بين الفرقاء واستعادة السيادة الموحدة مع إنهاء حالة الفوضى، ولكن تلك الجهود لم تكتمل برغم من استحداث لجان للمتابعة، إذ خُرق حظر التسليح وكذلك قرارات وقف إطلاق النار[٣٧].

وبينما تحرز اللجنة العسكرية (٥+٥) تقدمًا حثيثًا إزاء إصلاح الجهاز الأمني وحل أزمة الميليشيات واستعادة وحدة المؤسسة العسكرية، لكن تبرز بعض الخروقات المهددة لقرارات الهدنة ووقف إطلاق النار، شأن المناوشات على خط (سرت- الجفرة) والتحشيد العسكري المتبادل والمكرور بين قوات حفتر وقوات حكومة الوفاق.

ومن ناحية أخرى، يمثل التدخل الأجنبي ووجود المرتزقة بالإضافة للميليشيات عائقًا أمام حل الأزمة الليبية، كما أن مهمة إصلاح الأجهزة الأمنية مثل الشرطة والجيش تواجه صعوبات تتعلق بتـأسيس العديد من الكيانات الأمنية الموازية والتي خُلع عليها الشرعية والطابع المؤسسي، ويصعب دمجها في الكيان الأمني الرسمي بفعل رفض القائمين عليها التخلي عنها كيلا يتنازلوا عن نفوذهم، شأن الصراعات المتأججة بين أمراء الميليشيات.

فضلاً عن خرق حظر التسليح، واستمرار إمداد طرفي النزاع بالأسلحة والعتاد من الخارج، وهو ما رصدته عملية إيريني التابعة للاتحاد الأوروبي، مثل واقعة السفينة التركية التي اعترضت حكومتها على تفتيشها بدعوى مخالفة ذلك للقانون الدولي وأن السفينة لا تحمل أسلحة[٣٨]، فضلًا عن رصد الموقع الإيطالي (إيتمال رادار) مؤخرًا لعملية نقل أسلحة وعتاد تركية إلى الغرب عبر طائرتي شحن عسكريتين تركيتين من طراز «إيرباص إيه ٤٠٠ إم» هبطتا في قاعدة الوطية[٣٩].

هذا بالإضافة إلى توصل أطراف الحوار السياسي في جنيف في أكتوبر الماضي لقرار وقف دائم لإطلاق النار، مع إخراج المرتزقة والمقاتلين الأجانب خلال ٣ أشهر، وهو أمر تعذر تحقيقه فعليًا في ذلك التوقيت الزمني الضيق، وفي ظل تشابك المصالح والأطماع للأطراف الخارجية وكذلك الداخلية المنخرطة بالصراع[٤٠].

---

(37) "Libya: Consultations on the Follow-Up to the Berlin Conference," *Security Council Report*, February 26, 2020, https://www.securitycouncilreport.org/whatsinblue/2020/02/libya-consultations-on-the-follow-up-to-the-berlin-conference.php.

(٣٨) «تركيا تمنع قوة ألمانية من تفتيش إحدى سفنها قبالة ليبيا»، **ميدل إيست أونلاين**، (٢٣، نوفمبر، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ٢٦، ديسمبر، ٢٠٢٠م، http://bit.ly/3o92b44

(39) "The Turkish airlift to Libya continues," *Itamilradar*, December 29, 2020, https://www.itamilradar.com/2020/12/29/the-turkish-airlift-to-libya-continues/.

(٤٠) «ردود الفعل على الاتفاق الليبي لوقف إطلاق النار: الأوروبيون يرحبون وأردوغان لا يعتبره «قابلا للتحقيق»»، **فرانس ٢٤**، (٢٣، أكتوبر، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ٢٦، ديسمبر، ٢٠٢٠م،

https://bit.ly/3n4BCMf

خامسًا: الحكومة الانتقالية الجديدة في مواجهة الفوضى الأمنية

وبعد جولات من المفاوضات والمحادثات لحلحلة الأزمة، نجح الفرقاء عبر جلسات ملتقى الحوار السياسي الذي ترعاه الأمم المتحدة في تحقيق تقدم تاريخي في مسعاهم نحو استعادة الاستقرار السياسي، إذ استقر الفرقاء على اختيار حكومة انتقالية بقيادة «عبد الحميد الدبيبة» وبرئاسة «المنفي» للمجلس الرئاسي إلى حين إجراء الانتخابات في نهاية عام ٢٠٢١م.

إلا أن ذلك التقدم يصحبه بعض التفاؤل الحذِر، إذ لا تزال هناك العديد من التحديات والمخاطر التي لم تُحل بعد والتي من شأنها أن تعرقل الحل السياسي للأزمة وتحول دون الوصول لمرحلة إجراء الانتخابات في موعدها المقرر. ويأتي على رأس تلك التحديات الاعتبارات الأمنية، حيث لا تزال إشكالية الميليشيات قائمة، بالإضافة لفوضى انتشار الأسلحة وتعدد الأجهزة الأمنية، فضلاً عن استمرار خطر التدخل الأجنبي وتوافد المرتزقة والمقاتلين الأجانب.

وكان من المقرر وفقًا لاتفاق وقف إطلاق النار الموقع في أكتوبر ٢٠٢٠م أن يُسحب المقاتلين الأجانب كافة في غضون ثلاثة أشهر، أي بنهاية يناير ٢٠٢١م، إلا أن ذلك الأجل الزمني قد انقضى دون خروج المقاتلين الأجانب والمرتزقة، بل تشير التقديرات إلى استمرار وفود وتوغل القوات الأجنبية المدعومة تركيًّا، وكذلك الحال لمقاتلي قوات «فاغنر» الروسية حتى بعد التوصل لاتفاق تشكيل الحكومة الانتقالية(٤١).

كما أن تلك الفوضى الأمنية على الصعيد التنظيمي والمؤسسي ستجعل من الصعب على الحكومة الانتقالية الجديدة حل تلك الإشكالية، إذ تتعارض مهام تلك الأجهزة الأمنية المتعددة وتتداخل في كثير من الأحيان، بما يعرقل مهمة إصلاح الأجهزة والقضاء على الفوضى الأمنية وانتشار الأسلحة. إذ إن «السراج» قد استحدث مؤخرًا كيانا أمنيًّا جديدا يُسمى (جهاز دعم الاستقرار) برئاسة أحد عناصر الميليشيات. كما عيّن آمر ميليشيا (الدعم المركزي) «عماد الطرابلسي» نائباً لرئيس جهاز الاستخبارات، والقيادي في ميليشيا (قوة الردع) «لطفي الحراري» نائباً لرئيس جهاز الأمن الداخلي(٤٢).

ونشير في هذا الصدد إلى تضارب الأخبار بشأن واقعة محاولة اغتيال وزير الداخلية المفوض «فتحي باشاغا» التي وقعت في فبراير الماضي. ففي الوقت الذي تؤكد فيه وزارة الداخلية تعرض «باشاغا» لمحاولة اغتيال مُخطط لها جيدًا؛ نفى جهاز دعم الاستقرار التابع لـ «السراج» هذه الرواية، مؤكدًا على أن قوة تأمين وزير

(٤١) » ليبيا: صراع الميليشيات يعرقل الحل السياسي، بوابة إفريقيا الإخبارية»، **بوابة إفريقيا الإخبارية**، (٢٤، فبراير، ٢٠٢١م)، الاسترجاع في: ٢٨، فبراير، ٢٠٢١م،
http://bit.ly/3eqdcMz

(٤٢) » السراج يتحصن بأمراء الحرب في مواجهة باشاغا ومخرجات الحل السياسي»، **العرب**، (١٩، يناير، ٢٠٢١م)، الاسترجاع في: ٢٨، فبراير، ٢٠٢١م،
https://bit.ly/3l52CM6

الداخلية فتحت النار على عناصرها عن طريق الخطأ أثناء مرور موكبه[٤٣]. فيما يعتبر البعض تلك الواقعة مؤشرًا على محاولات حكومة الوفاق عرقلة تداول السلطة للحكومة الانتقالية الجديدة، ولإثبات استمرارية نفوذ وزير الداخلية وسلطته داخل العاصمة طرابلس[٤٤].

ومن ناحية أخرى، لا تزال الميليشيات فاعلة ميدانيًا بما تمثله من تهديدات وبما تمثله من تحديات لشرعية أي حكومة وقدرتها على بسط سلطتها، وقد تزيد خطورتها في حال الاعتماد عليها من قبل أولئك الخاسرين من جولات ملتقى الحوار السياسي والمستبعدين من مرحلة الحكومة الانتقالية، إذ سيعملون على إبقاء الوضع على ما هو عليه وإطالة أمد الأزمة كيلا تتضرر مصالحهم وسلطتهم. وهو الأمر الذي يعتبر من أبرز التحديات التي تواجه الحكومة الانتقالية الجديدة. ومن ثم، يتوقف حل الميليشيات والحد من خطورتها على ردع الأطراف المنخرطة في الصراع السياسي عن الاعتماد عليها، فضلاً عن تعزيز جهود نزع التسلح وإصلاح الأجهزة الأمنية واستعادة وحدة المؤسسة العسكرية عبر مسار اللجنة العسكرية المشتركة (٥+٥) والمراقبين الدوليين[٤٥].

كما أن عملية تشكيل الحكومة وكذلك جلسات البرلمان بشأن التصديق على حكومة «الدبيبة» قد شهدت العديد من الخلافات بشأن تسمية وزراء الأجهزة السيادية وخاصة منصب وزير الدفاع، وهو ما يُستدل منه على استمرار غياب التوافق بشأن الترتيبات الأمنية والعسكرية خلال المرحلة الانتقالية[٤٦].

تعقيب ختامي

برغم التقدم التاريخي المحرز من قبل الفرقاء الليبيين إزاء حل الأزمة المعقدة، التي طال أمدها الزمني متجاوزةً عقدًا من الزمان، وعلى الرغم من حالة التفاؤل التي تسود الأوساط بشأن النجاح في منح الثقة للحكومة الانتقالية واستئناف السعي نحو تأسيس حكومة وحدة وطنية والتفاؤل بشأن لم الشمل واستعادة لُحمة المؤسسات المنقسمة، إلا أن تلك الجهود قد تتعثر ما لم تُحل الأبعاد والتعقيدات الأمنية والعسكرية والتي تسببت في إغراق البلاد في فوضى الهشاشة والاقتتال والتدخلات الأجنبية.

---

(٤٣) «ليبيا.. داخلية «الوفاق» تكشف ملابسات محاولة اغتيال باشاغا»، **رت بالعربي**، (٢١، فبراير، ٢٠٢١م)، الاسترجاع في: ١، مارس، ٢٠٢١م، http://bit.ly/3qBM9A8

(٤٤) محمد بصيلة، «هل تؤثر «محاولة اغتيال» باشاغا على انتقال السلطة بليبيا؟»، **العين الإخبارية**، (٢٢، فبراير، ٢٠٢١م)، الاسترجاع في: ١، مارس، ٢٠٢١م،

http://bit.ly/3rNtGlu

(٤٥) «لتوسيع مراقبة وقف النار.. مراقبون أمميون يلتقون لجنة ٥+٥»، **العربية**، (٤، مارس، ٢٠٢١م)، الاسترجاع في: ٥، مارس، ٢٠٢١م، http://bit.ly/3co2Zxg

(٤٦) «كلمة لرئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة أمام النواب في سرت»، **قناة ليبيا الأحرار**، (٩، مارس، ٢٠٢١م)، الاسترجاع في: ٩، مارس، ٢٠٢١م، http://bit.ly/3vcKk0d

فبغياب التدابير اللازمة للحيلولة دون تفاقم دور الميليشيات ولوضع حد لفوضى التسلح ووفود الأسلحة والمقاتلين الأجانب لداخل ليبيا، فسيكون من الصعب على الحكومة الانتقالية أن تؤدي مهامها وصولاً إلى عقد الانتخابات الوطنية في نهاية العام. بل قد يتجدد العنف والاقتتال بسبب الانتخابات ذاتها أو بسبب أولئك الراغبين في إطالة أمد الأزمة لاستفادتهم منها ولتضرر مصالحهم حال انتهاء الصراع وخاصة لو كانوا من المستبعدين من المرحلة الانتقالية وما بعدها، وبالتالي لا بد من ضمان تمكين الأجهزة الأمنية والعسكرية من القيام بمهامها في إطار مبدأي سيادة القانون واحتكار استخدام القوة المسلحة.

ومن ثم يقع على عاتق المجتمع الدولي -وخاصة تلك الأطراف المنخرطة في الشأن الليبي- مسؤولية تقليص تدخلها العسكري من أجل إنقاذ المكتسبات السياسية عن طريق سحب القوات الأجنبية والمرتزقة والتوقف عن إرسال الإمدادات العسكرية والأسلحة. وكذلك الحال لليبيين أنفسهم، وإلا سيتجدد الصراع في أي لحظة ما لم تُحل التعقيدات الأمنية، والتي تأتي على رأس أولويات الحكومة الجديدة؛ كي تتمكن من بلوغ مرحلة الانتخابات في موعدها دون إطالة أمد المرحلة الانتقالية.

المشهد الانتخابي في إفريقيا ٢٠٢١ : الأبعاد والسيناريوهات

د. نرمين محمد توفيق - باحثة متخصصة في الشؤون الإفريقية - والمنسق العام لمركز فاروس للاستشارات والدراسات الإستراتيجية - القاهرة.

تشهد القارة الإفريقية أحداثا عديدة على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في عام ٢٠٢١م، ولعل الحدث الأبرز هذا العام في أكثر من دولة هو الانتخابات سواء الرئاسية أو البرلمانية، حيث أجرت بعض الدول الإفريقية انتخاباتها، وأجلت بعضها الانتخابات عن موعدها المقرر متذرعة بفيروس كورونا، وما زال البعض في مرحلة التحضير للانتخابات.

وتستهدف هذه الدراسة استعراض أبرز التجارب الانتخابية في القارة الإفريقية لعام ٢٠٢١م، والتعرف على المشهد في الدول التي جرت بها الانتخابات وما صاحبها من اندلاع لأحداث عنف في كثير من الحالات، والسيناريوهات المتوقعة في الدول التي ستخوض الانتخابات في الأشهر المقبلة.

أولا: الانتخابات في إفريقيا الوسطى

نظمت جمهورية إفريقيا الوسطى انتخاباتها الرئاسية والتشريعية في يوم ٢٧ ديسمبر ٢٠٢٠م، أي قبل بداية ٢٠٢١م بأيام قليلة، حيث أعلن رئيس جمهورية إفريقيا الوسطى فوستين أرشانج توادیرا ترشحه لفترة رئاسية جديدة، وذلك وسط اضطرابات بسبب الظروف التي تعيش فيها الدولة منذ اندلاع الحرب الأهلية بها في ٢٠١٣م، وانتشار الحركات المتطرفة فيها[١].

وقبيل الانتخابات بأيام قليلة اندلعت أعمال عنف امتدت إلى العاصمة بانجي، بل طالت قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والموجودة بإفريقيا الوسطى، (مينوسكا(، التي يبلغ قوامها ١١ ألف جندي، وأدت إلى مقتل ٣ جنود وإصابة اثنين من البعثة الرواندية، وقد أدانت الأمم المتحدة هذه الأحداث، ففي بيان منسوب إلى المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة، جاء فيه: «يعرب الأمين العام عن خالص تعازيه لأسر القتلى

(١) «أفريقيا الوسطى: الناخبون يقترعون في انتخابات رئاسية وتشريعية مهددة أمنيا»، **أخبار فرنسا ٢٤**، (٢٧، ديسمبر، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ١، مارس، ٢٠٢١م، https://bit.ly/3k86A6i

من حفظة السلام، ولشعب وحكومة بوروندي، ويتمنى الشفاء العاجل للمصابين»، وأشار الأمين العام إلى أن الهجمات على قوات حفظ السلام الأممية قد تشكل جريمة حرب، مؤكدا استمرار التزام الأمم المتحدة، بالعمل الوثيق مع الشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين؛ لدعم الجهود المبذولة لتعزيز السلام والاستقرار في جمهورية إفريقيا الوسطى[٢].

وكان الهدف من هذه الهجمات هو تخويف الناخبين من الذهاب إلى اللجان الانتخابية، ووجه الرئيس توادیرا أصابع الاتهام نحو الرئيس الأسبق فرانسوا بوزيزيه بالوقوف وراء هذه الاحتجاجات وقيادة ما وصفه بـ«محاولة انقلاب» ضده لكن بوزيزيه نفى ذلك.

ورغم هذه الأحداث استطاع النظام الحاكم بقيادة توادیرا تنظيم العملية الانتخابية في أواخر ديسمبر ٢٠٢٠م، بدعم قوات بعثة حفظ السلام، وفي الخامس من يناير ٢٠٢١م أعلن عن فوز توادیرا بمنصب رئيس البلاد، حاسما النتيجة من الجولة الأولى لصالحه بنسبة ٥٩,٩٢٪ من إجمالي أصوات الناخبين، ليفوز بفترة رئاسية ثانية مدتها خمس سنوات بعد حصوله على أكثر من ٥٣ بالمئة من الأصوات، لكن المعارضة -التي تقدمت بـ١٥ مرشحا- طعنت في نزاهة هذه الانتخابات، متهمة توادیرا بتزوير النتيجة، فاتحة أبواب صراع قد تمتد فصوله خلال العام الحالي[٣].

وتعتبر إفريقيا الوسطى بلدا غنيا بالموارد الطبيعية، خاصة الماس، ورغم ذلك فإنها تعد من أفقر دول العالم، الأمر الذي أهّلها لتكون بؤرة تنازع دولي بين القوى الدولية المتعددة، ففرنسا صاحبة الإرث الاستعماري الطويل في إفريقيا الوسطى دفعت بطائراتها الحربية للتحليق في سماء البلاد، وفي المقابل أرسلت روسيا الاتحادية ٣٠٠ خبير عسكري إلى العاصمة بانجي لمساعدة الرئيس توادیرا في ضبط الأمن واستعادة المدن المسيطر عليها من قبل الميليشيات[٤]، هذا جعل قوى سياسية في إفريقيا الوسطى تتهم موسكو بدعم الرئيس توادیرا، خاصة أنه دخل في سلسلة اتفاقات عسكرية بينه وبين روسيا، وعيَّن مستشارين عسكريين روسًا في الجيش، ويتخذ من عناصر روسية أفرادًا للحراسة الشخصية له، وفي المقابل يتهم البعض فرنسا بأنها تقف وراء دعم للرئيس السابق فرانسوا بوزيزي والميليشيات التي تسانده؛ مما يزيد من تأجج الصراع في الدولة. وحتى الآن لم تهدأ الأوضاع في إفريقيا الوسطى وتسود التخوفات بانفجار الوضع من جديد حتى بعد إجراء إفريقيا الوسطى لانتخاباتها.

---

(٢) «الأمم المتحدة تدين مقتل ثلاثة من حفظة السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى»، **أخبار الأمم المتحدة**، (٢٥، يناير، ٢٠٢١م)، الاسترجاع في: ١، مارس، ٢٠٢١م، https://news.un.org/ar/story/2020/12/1068192

(٣) «فوز توادیرا رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى بولاية ثانية»، **أخبار سبوتنيك**، (٥، يناير، ٢٠٢١م)، الاسترجاع في: ١، مارس، ٢٠٢١م، https://bit.ly/2ZBYHwx

(٤) «روسيا أرسلت «٣٠٠ مدرب عسكري» إضافي إلى إفريقيا الوسطى»، **أخبار مونت كارلو**، (٢٢، ديسمبر، ٢٠٢١م)، الاسترجاع في: ١، مارس، ٢٠٢١م، https://bit.ly/2OgcZRa

ثانيا: الانتخابات في أوغندا

أعلنت مفوضية الانتخابات في أوغندا في منتصف شهر يناير ٢٠٢١م فوز مرشح الحزب الحاكم «حركة المقاومة الوطنية» والرئيس الحالي للبلاد يوري موسيفيني من الجولة الأولى للانتخابات بنسبة ٥٨,٦٤٪ من إجمالي الأصوات، ليستمر خمس سنوات أخرى في الحكم حتى عام ٢٠٢٦م للمرة السادسة على التوالي، فيما حصل مرشح المعارضة مغني الراب والسياسي الشاب بوبي واين[٥] المرشح عن «منبر الوحدة الوطنية NUP» على نسبة ٣٤,٤٨٪ من إجمالي أصوات الناخبين.

ورغم انتهاء الانتخابات الرئاسية ما زالت الأزمة السياسية في أوغندا في حالة تصاعد مستمر، حيث شابت العملية الانتخابية خروقات عديدة أبرزها فرض قوات الأمن والجيش الإقامة الجبرية على «بوبي واين» في منزله بأحد ضواحي العاصمة كمبالا قبل وبعد الانتخابات، وضُيِّق على حملته الانتخابية تحت دعوى اتخاذ الإجراءات الاحترازية لمواجهة وباء كورونا، وقبل الانتخابات عُلقت خدمات الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي في البلاد[٦]، كما رفض بوبي واين نتيجة الانتخابات معلنا أنه فاز «بفارق كبير»، مؤكدا أن الاقتراع شهد عمليات «تزوير وعنف»، وقال خلال مؤتمر صحفي «أنا واثق جدا، لقد هزمنا الدكتاتور بفارق كبير»، مضيفا «لقد فزنا بالتأكيد في الانتخابات، وفزنا بها بفارق كبير[٧].

وإذا ما نظرنا إلى المشهد السياسي في أوغندا يتضح أن الرئيس يوري موسيفني يسيطر على الحكم والسلطة في بلاده منذ ٣٥ عاما، حيث يحكم أوغندا منذ انقلاب عام ١٩٨٦م[٨]، وفي سبيل تحقيق ذلك اتخذ موسيفني العديد من الآليات من أجل الوصول للسلطة والاستمرار بها بدءًا من سلسلة التمردات على رؤساء أوغندا السابقين مثل عيدي أمين وتيتو أوكيلو وملتون أوبوتي، ونجح في استئثار السلطة قرابة عقد كامل من الزمان دون أي انتخابات، فأول انتخابات شهدتها البلاد كانت في عام ١٩٩٦م، ومنذ ذلك العام أجريت الانتخابات عدة مرات نجح فيها موسيفني في تعزيز قبضته على السلطة والحكم في البلاد[٩].

وتحمل تطورات الانتخابات الأخيرة تداعيات ستؤثر تأثيرا كبيرا على مستقبل النظام السياسي الأوغندي، منها ظهور معارضة قوية شابة قادرة على مواجهة موسيفني والمتمثلة في شخصية المغني بوبي واين، الذي

---

(٥) «بوبي واين.. المغني والسياسي الشاب الذي تحدى الرئيس ويحلم بتغيير أفريقيا»، **موقع الحرة**، (٤، أكتوبر، ٢٠١٩م)، الاسترجاع في: ١، مارس، ٢٠٢١م، https://2u.pw/sUj5v

(٦) محمد الدابولي، «أوغندا.. مصير مجهول بعد إعادة انتخاب موسيفني»، **مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية**، (٢٦، يناير، ٢٠٢١م)، الاسترجاع في: ١، مارس، ٢٠٢١م، https://pharostudies.com/?p=6165

(٧) «أوغندا: بعد ٣٥ عاما من الحكم... يووري موسيفيني يفوز بولاية رئاسية جديدة»، **أخبار فرنسا ٢٤**، (١٦، يناير، ٢٠٢١م)، الاسترجاع في:١، مارس، ٢٠٢١م، https://bit.ly/3dYLR3U

(٨) د. نرمين محمد توفيق، «جيش الرب للمقاومة بأوغندا منذ عام ١٩٨٦.. دراسة لإحدى حركات الأصولية المسيحية في أفريقيا»، رسالة دكتوراه، (القاهرة: **جامعة القاهرة، كلية الدراسات الأفريقية العليا**، ٢٠١٧م) الفصل الأول، ص ١٢- ٣٧.

(٩) الدابولي، «أوغندا.. مصير مجهول بعد إعادة انتخاب موسيفني».

نجح في إظهار عجز النظام الحاكم من خلال الفارق العمري الكبير بين موسيفنى وواين، فموسيفني يبلغ من العمر ٧٧ سنة في مواجهة بوب واين الذي يبلغ من العمر ٣٩ عاما فقط، كما استطاع بوبي واين خلال الانتخابات الأخيرة كسب شعبية شرائح مجتمعية كبيرة خاصة الشباب، أضف إلى ذلك حدوث انكشاف دولي عن موسيفني، فرغم أنه يتمتع بعلاقة جيدة مع الغرب والولايات المتحدة تحديدا، فإن هذه الميزة تتضاءل مع مرور الزمن وتغيُّر المستجدات الدولية، وما حدث خلال الانتخابات الأخيرة يعد بمثابة انكشاف الأوضاع الداخلية في أوغندا للمجتمع الدولي، إذ تتوالى الانتقادات الدولية لما حدث في الانتخابات، فقبل إجرائها بيوم واحد ألغت الولايات المتحدة مراقبتها للانتخابات وأعلنت افتقارها للشفافية والمساءلة(١٠).

ومن ثم فإن الفترة القادمة في أوغندا قد تشهد عدة تغيرات في النظام السياسي، وإن كان الرئيس يوري موسيفني قد استطاع الفوز في هذه الانتخابات، فإن الأمر قد يكون في غاية الصعوبة في الانتخابات الرئاسية المقبلة، خصوصا أنه وقتها سيكون قد بلغ من العمر ٨٢ سنة، وفي المقابل تملك المعارضة قيادات شابة بقاعدة جماهيرية أثبتتها الانتخابات الأخيرة.

ثالثا: الانتخابات في الصومال

توصل الصوماليون في سبتمبر ٢٠٢٠م إلى توافق في الآراء بشأن نموذج انتخابي غير مباشر للانتخابات العامة التي كانت مقررة في الثامن من فبراير ٢٠٢١م، وذلك لأن الصومال لا يستخدم نظام التصويت المباشر، وينتخب بدلا من ذلك ٥١ مجمعًا انتخابيًا يختارهم زعماء العشائر من نواب البرلمان الذين ينتخبون رئيسًا بدورهم، ووقتها تفاءل الجميع بأن هذا التوافق قد أنهى الجمود السياسي الذي دام عامين بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء.

وبناء على ذلك عقد مجلس الأمن في نوفمبر ٢٠٢٠م اجتماعا افتراضيا حول مستجدات الأوضاع في الصومال مع قرب موعد إجراء الانتخابات البرلمانية بها، تطرق فيه الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في الصومال، جيمس سوان، إلى الوضع الأمني «المثير للقلق» بسبب استمرار الاعتداءات التي تنفذها حركة الشباب الصومالية، مشيرا إلى أنها تظل التهديد الأبرز لأمن البلاد وللعملية الانتخابية، وقد أعربت الحكومة الصومالية عن التزامها بإجراء انتخابات حرة ونزيهة في الوقت المحدد لها، وكان من المفترض أن يتحضر الصومال للمرحلة الأخيرة من الخطة الانتقالية طويلة الأمد التي ستعطي مسؤولية حماية الصوماليين للجيش الوطني الصومالي مع سحب بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال (أميسوم) تدريجيا حتى نهاية ٢٠٢١م(١١).

(١٠) الدابولي، «أوغندا.. مصير مجهول بعد إعادة انتخاب موسيفني».

(١١) «الصومال: تشديد في مجلس الأمن على ضرورة أن تكون الانتخابات المقبلة حرة ونزيهة وشاملة»، **أخبار الأمم المتحدة**، (٢٣، نوفمبر، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ١، مارس، ٢٠٢١م،
https://news.un.org/ar/story/2020/11/1066322

غير أن الرئيس الصومالي عبدالله فرماجو قبل يومين من الموعد الذي كان مقررا فيه عقد الانتخابات، صرح أن الانتخابات العامة ستتأجل بعد انهيار المحادثات بين ساسة بارزين، وأضاف فرماجو أمام البرلمان في اجتماع طارئ، أنه أحبطت محاولات إجراء الانتخابات.

وأدى هذا التصريح إلى إشعال الأوضاع في الصومال التي انتفضت فيها المعارضة رافضين تأجيل الانتخابات، ونظموا مظاهرات في شوارع العاصمة مقديشو، وازدادت الأمور سوءا بإطلاق الشرطة النار على المتظاهرين، بعد معركة بالأسلحة النارية بين مقاتلين موالين للحكومة وآخرين تابعين للمعارضة وسط مقديشو يوم ١٩ فبراير ٢٠٢١م احتجاجا على تأجيل الانتخابات.

ودفعت هذه الأحداث اتحاد المرشحين الرئاسيين المعارض إلى اعتبار الرئيس فرماجو رئيس غير شرعي بعد انتهاء ولايته، ليس هذا فحسب بل وصفوه بأنه «مجرم»، وهدد الاتحاد بمواصلة المظاهرات المطالبة بإجراء الانتخابات في البلاد، وأشار الاتحاد إلى أنه يؤمن بأنه لا يحق لفرماجو المشاركة في الجهود المبذولة لحل الخلافات في الانتخابات، ودعا إلى منعه من المشاركة في الانتخابات المقبلة وفقا لما هو منصوص عليه في الدستور الفيدرالي الانتقالي، وأضاف الاتحاد أنه اتضح أن فرماجو لا يريد الأمن والاستقرار للبلاد ولا يرغب في إجراء الانتخابات وأنه يؤمن بالتمسك بالحكم بالقوة والبقاء في السلطة بطريقة غير شرعية[١٢].

ولاقت هذه التطورات قلقا عالميا، فقد حث الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، حكومة الصومال الفيدرالية وقادة الولايات الفيدرالية الأعضاء على الاجتماع على وجه السرعة وإتمام اتفاق سياسي بشأن المضيّ قدما لإجراء الانتخابات الوطنية تماشيا مع نموذج ١٧ سبتمبر الانتخابي، كما دعا الأمين العام إلى الاحترام الكامل للحق في التجمع السلمي وحرية التعبير، مجددا التأكيد على دعم الأمم المتحدة الكامل لشعب وحكومة الصومال في طريقهم نحو السلام والاستقرار والازدهار، كما حث رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، فولكان بوزكير، وفي تغريدة على حسابه على تويتر على التهدئة، وقال: «إنني قلق من التقارير بشأن إطلاق النار في مقديشو، وأدعو إلى الهدوء وضبط النفس، وأحثّ القادة الصوماليين إلى الدخول في حوار وتنفيذ اتفاق ١٧ سبتمبر الانتخابي»[١٣].

وأعربت جامعة الدول العربية عن قلقها البالغ إزاء تصاعد أعمال العنف في العاصمة الصومالية مقديشو، ودعت الأطراف الصومالية كافة إلى الانخراط الفوري في حوار شامل للتوصل إلى اتفاق جامع حول سبل إجراء الانتخابات والالتزام بالنبذ الكامل لاستخدام العنف أو التلويح به، كما أكدت التزام الجامعة بمساندة

---

(١٢) «المرشحون يهددون بمواصلة المظاهرات»، **الصومال الجديد**، (٢٠، فبراير، ٢٠٢١م) ، الاسترجاع في: ١، مارس ، ٢٠٢١م، https://bit.ly/3aCNKku

(١٣) «الصومال: الأمم المتحدة تدعو لضبط النفس عقب اندلاع أعمال عنف في مقديشو»، **أخبار الأمم المتحدة**، (١٩، فبراير، ٢٠٢١م)، الاسترجاع في: ١، مارس، ٢٠٢١م، https://news.un.org/ar/story/2021/02/1071212

جميع الجهود الرامية إلى إيجاد حل توافقي صومالي لهذا الوضع بما يعزز من أمن واستقرار البلاد ويلبي طموحات الشعب الصومالي[١٤].

بدورها أشارت وزارة الخارجية السعودية إلى أن حكومة المملكة تتابع ببالغ القلق والاهتمام تطورات الأحداث في الصومال، وأكدت الوزارة في بيان لها، أهمية التهدئة وعدم التصعيد، معبرة عن التطلع بأن يتوصل المسؤولون في الصومال لحل بالطرق السلمية عبر الحوار، بما يحفظ أمن البلاد واستقرارها ووحدتها[١٥].

هذه التطورات تجعل من الضروري على الرئيس فرماجو احتواء الموقف سريعا وتحديد توقيت آخر عاجل لإجراء الانتخابات الرئاسية قبل أن تنجرف الصومال من جديد إلى حرب أهلية مدمرة، وهي الدولة التي عانت لسنوات وسنوات آثار الحرب الأهلية منذ عام ١٩٩١م، بالإضافة إلى المخاطر الأمنية التي تواجهها بسبب حركة الشباب الصومالية المبايعة للقاعدة، والتي ستجد في الاضطرابات فرصة ذهبية لإعادة سيطرتها على الأماكن التي فقدتها في الصومال، ومن ثم لا بديل عن عودة الأطراف السياسية للحوار قبل تطور الأمور بأسلوب لا يمكن السيطرة عليه في هذه الدولة التي تتمتع بموقع جيواستراتيجي في منطقة القرن الإفريقي.

رابعا: الانتخابات في إثيوبيا

تابع العالم في نهاية العام الماضي التطورات الخطيرة التي حدثت في إثيوبيا بسبب القرار الذي اتخذه رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد بتأجيل الانتخابات البرلمانية التي كانت مقررة في سبتمبر ٢٠٢٠م متذرعا بأزمة فيروس كورونا المستجد، الأمر الذي رفضته جبهة تحرير التيجراي تماما، لتدخل الحكومة الإثيوبية في صراع مسلح مع إقليم التيجراي نتج عنه مئات القتلى ومئات آلاف النازحين والمشردين.

ووصلت العلاقات بين آبي أحمد وجبهة تحرير التيجراي إلى مرحلة قصوى من التوتر في ديسمبر ٢٠١٩م، حينما حلَّ «الجبهة الشعبية الثورية الديمقراطية لشعوب إثيوبيا» الحزب الحاكم سابقا، وشكَّل حزب الازدهار برئاسته، بيد أن جبهة التيجراي رفضت الانضمام لحزبه؛ لما لمسته من محاولته للاستئثار بالسلطة، وزادت الأمور تعقيدا بعد قرار آبي بتأجيل الانتخابات العامة التي كانت مقررة في شهر سبتمبر ٢٠٢٠م، حيث اعتبرت الجبهة أن التأجيل خرق للدستور ويسمح لآبي أحمد بالمكوث في السلطة دون أي سند قانوني أو دستوري، وبالفعل أقدم حكام إقليم التيجراي على إجراء انتخاباتهم في موعدها في سبتمبر٢٠٢٠م، وتمسكوا بنتائج الانتخابات رغم عدم اعتراف الحكومة الفيدرالية بتلك الانتخابات؛ مما

(١٤) «الصومال.. الجامعة العربية تدعو للحوار حول الانتخابات الرئاسية»، **العربية**، (٢١، فبراير، ٢٠٢١م)، الاسترجاع في: ١، مارس، ٢٠٢١م، https://bit.ly/2ZWLyy8

(١٥) «السعودية: نتابع ببالغ القلق تطورات الأحداث في الصومال»، **روسيا اليوم**، (٢٠، فبراير، ٢٠٢١م)، الاسترجاع في: ١، مارس، ٢٠٢١م، https://bit.ly/3syusDa

أدى في النهاية إلى التصعيد العسكري، وقد رفض آبي أحمد الانتخابات التي أجراها التيجراي، وفي ٧ نوفمبر ٢٠٢٠م صدر قرار من البرلمان الإثيوبي بحل الحكومة التيجرانية وتشكيل حكومة مؤقتة للإقليم، وفرض آبي حالة الطوارئ لمدة ٦ أشهر وإغلاق مداخل الإقليم، وأرسل القوات البرية لقتال التيجراي، وأمر الجيش بقصف شعبه بالطائرات(١٦).

ونددت الجهات الدولية بهذه الأحداث داعية آبي أحمد إلى الحفاظ على الاستقرار في بلاده، خصوصا وهو الحاصل على جائزة نوبل للسلام، وتحدثت كبريات الصحف العالمية عن هذه الأزمة بمزيد من القلق، منتقدة موقف آبي مثل فورين بوليسي التي وصفت ما يحدث في إثيوبيا بالحرب الأهلية، أما نيويورك تايمز فوصفت ما يحدث في إقليم التيجراي بالمأساة محملة آبي المسؤولية وأنه تحول من رجل يحمل نوبل للسلام إلى داعية للحرب(١٧).

وبسبب الضغوط الدولية اضطر آبي أحمد إلى تحديد موعد جديد لإجراء الانتخابات البرلمانية، حيث أعلن مجلس الانتخابات الإثيوبي في نهاية ديسمبر ٢٠٢٠م، أن الانتخابات العامة المؤجلة ستقام في الخامس من يونيو ٢٠٢١م، وجاء الإعلان عن الموعد الجديد للانتخابات خلال مشاورات أجرتها رئيسة مجلس الانتخابات الإثيوبي، برتكان مديقسا، مع عدد من الأحزاب السياسية في البلاد بشأن الانتخابات العامة، وقالت مديقسا إن الانتخابات العامة لن تشمل إقليم تيجراي، مضيفة أن النتائج النهائية للانتخابات ستكون في الفترة الممتدة بين ٦ و٢٨ يونيو ٢٠٢١م(١٨).

استثناء إقليم تيجراي من الانتخابات العامة المقبلة في إثيوبيا سيزيد الأمور سوءا، ويؤكد أن آبي أحمد لم يستطع استيعاب مكونات الفيدرالية الإثيوبية؛ مما يعني عدم الاستقرار في هذه الدولة المهمة من دول شرق إفريقيا، وبالتبعية ستؤثر الأحداث بها على باقي دول المنطقة، ويجب أن يكون للاتحاد الإفريقي دور فاعل في حل هذه الأزمة.

خامسا: الانتخابات في النيجر

تعد الانتخابات في النيجر نقطة مهمة في سياق التحول الديمقراطي وتحقيق التداول السلمي للسلطة في دولة إفريقية مهمة من دول غرب إفريقيا، حيث شهدت النيجر أربعة انقلابات عسكرية منذ استقلالها عام

(١٦) د. نرمين توفيق، «التطهير العرقي في إقليم التيجراي الإثيوبي .. ماذا يفعل آبي أحمد؟»، **صحيفة النخبة**، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ٢٠٢٠م)، العدد ٢٦، ص ٩-١٠
http://www.feps.edu.eg/images/elite/26/issue26ar.pdf

(١٧) د. توفيق، «التطهير العرقي في إقليم التيجراي الإثيوبي .. ماذا يفعل آبي أحمد؟».

(١٨) «بعد تأجيلها.. إثيوبيا تعلن موعد الانتخابات العامة»، **سكاي نيوز**، (٢٥، ديسمبر، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ١، مارس، ٢٠٢١م،
https://bit.ly/3uyOT4D

١٩٦٠م، وترجع أهمية هذه الانتخابات إلى إعلان الرئيس السابق محمد إيسوفو عن نيته عدم الترشح لولاية ثالثة مكتفيا بفترتين رئاسيتين، رغم أنه وصل للسلطة بانقلاب عسكري في فبراير ٢٠١٠م ضد الرئيس السابق مامادو تانجا.

وأجريت الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية في النيجر في ٢٧ ديسمبر ٢٠٢٠م بين «محمد بازوم» مرشح حزب التجمع الوطني الديمقراطي الحاكم ووزير الداخلية السابق والذراع الأيمن –كما يصفه البعض– للرئيس المنتهية ولايته محمدو إيسوفو، وبين «ماهمان عثمان» مرشح المعارضة والرئيس الأسبق للبلاد خلال الفترة من عام ١٩٩٣ وإلى عام ١٩٩٦م، وتصدر «بازوم» نتائج التصويت بنسبة ٣٩,٣٣ ٪ فيما حل «عثمان» في المرتبة الثانية بنسبة ١٦,٩٩٪، ليصلا إلى جولة الإعادة التي كانت مقررة في ٢١ يناير ٢٠٢١م[١٩].

ولم يعكر صفو المرحلة الأولى من الانتخابات سوى التهديدات الإرهابية التي تعتبر من تحديات عملية التحول السياسي في البلاد، ففي يوم إعلان نتائج الانتخابات في ٤ يناير ٢٠٢١م وقعت عمليتان إرهابيتان ضد قريتين غرب النيجر على الحدود مع مالي أسفرت عن مقتل ١٠٠ شخص، وتعاني النيجر تنامي خطر التنظيمات الإرهابية، ففي أقصى جنوب شرق البلاد حيث بحيرة تشاد ينشط تنظيم بوكو حرام، وفي شمال وغرب البلاد تنشط الجماعات الإرهابية المنتشرة في منطقة الساحل والصحراء[٢٠].

ورغم التهديدات الإرهابية استطاعت النيجر أن تستكمل عمليتها الانتخابية، ففي الحادي والعشرين من فبراير ٢٠٢١م أجرت الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية ليحسمها محمد بازوم بالفوز برئاسة النيجر، حيث أعلنت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات فوز بازوم بالجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية بنسبة ٥٦ ٪، بينما حصل مرشح المعارضة ماهمان عثمان على ٤٤٪، غير أن فالكي باشارو مدير حملة عثمان رفض هذه النتيجة ووصفها بأنها «سطو انتخابي» وطلب من مؤيدي عثمان الاحتجاج عليها[٢١].

ومع الإعلان عن فوز بازوم بالانتخابات، ودعوة المعارضة أنصارها للنزول للشارع، وقعت احتجاجات وأعمال عنف أدت إلى مقتل شخصين، وأوقفت وزارة الداخلية ٤٦٨ شخصاً، وامتدت الاضطرابات إلى العاصمة نيامي ومدن أخرى، حيث نزل المتظاهرون إلى الشوارع وهاجموا الشرطة التي ردت بإطلاق

(١٩) «محمد بازوم يتصدر الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في النيجر»، **يورو نيوز**، (٢، يناير، ٢٠٢١م)، الاسترجاع في: ١، مارس، ٢٠٢١م، https://arabic.euronews.com/2021/01/02/mohamed-bazoum-leads-the-first-round-of-the-presidential-elections-in-niger

(٢٠) محمد الدابولي، «العنف الطائفي والهجمات الإرهابية.. تحديات تواجه التحولات السياسية في أفريقيا الوسطى والنيجر»، **مركز فاروس للاستشارات والدراسات الإستراتيجية**، (٧، يناير، ٢٠٢١م)، الاسترجاع في: ١، مارس، ٢٠٢١م، https://pharostudies.com/?p=6034

(٢١) «النيجر: فوز مرشح الحزب الحاكم محمد بازوم بالانتخابات الرئاسية»، **أخبار فرنسا ٢٤**، (٢٣، فبراير، ٢٠٢١م)، الاسترجاع في: ١، مارس، ٢٠٢١م، https://bit.ly/3aXEc3C

الغاز المسيل للدموع[٢٢]، وبعد هذه الأحداث طالب ماهمان عثمان، بالإفراج عن جميع الذين أوقفوا خلال أعمال العنف التي أعقبت إعلان نتائج الاقتراع، كما ناشد المجتمع الدولي أيضا بشأن مخاطر تدهور الوضع بعد الانتخابات في النيجر[٢٣].

وحتى لا تنجرف النيجر إلى مسار العنف فإنه من الضروري على الرئيس المنتخب محمد بازوم أن يسعى إلى استيعاب الجميع، ويعطي الفرصة للمعارضة للمشاركة في الحياة السياسية، ويتحتم كذلك على المعارضة أن تحترم نتيجة الصندوق الانتخابي بدلا من اتساع الاحتجاجات اتساعا يضر بالبلاد وبأنصار الطرفين وبأوضاع الدولة، ويجهض التجربة الديمقراطية الأخيرة في النيجر.

وخاتمًا

يتضح من العرض السابق أن المشهد الانتخابي في إفريقيا ٢٠٢١م غلب عليه الاضطرابات وأعمال العنف التي اندلعت قبل وأثناء وبعد العملية الانتخابية، بالإضافة إلى الاحتجاجات المصاحبة للدول التي أعلنت عن تأجيل انتخاباتها.

وعلى جميع الأطراف التي تشارك في العملية السياسية في البلدان الإفريقية أن تعي أن التداول السلمي للسلطة هو الذي يحفظ الدول من سيناريوهات الصراع والحروب الأهلية التي تضر الجميع وتكون سببا في قتل وتشريد المدنيين الأبرياء، وتعيد الدولة سنوات للوراء، كما عليهم أن يعلموا أن أكثر المستفيدين من هذه الاضطرابات هي الحركات والجماعات الإرهابية، وحالتا الصومال والنيجر خير مثال على ذلك، خاصة مع محاولات تنظيم داعش إيجاد أماكن بديلة يعوض فيها انحساره في سوريا والعراق.

ومن هنا فإن أفضل مسار للعملية الديمقراطية في إفريقيا، هو الانتقال السلمي للسلطة من خلال تنظيم الانتخابات بشفافية، وأن يكون الفيصل هو الصندوق الانتخابي والسماح للمعارضة بالمشاركة في الحياة السياسية، وليس النزول الشارع أو حمل السلاح.

وعلى الدول الإفريقية التي تتحضر للانتخابات خلال عام ٢٠٢١م أن تعي الدروس المستفادة من التجارب الانتخابية المذكورة أعلاه وألا تكرر الأخطاء التي وقعت فيها الأطراف السياسية في الدول السابقة؛ كي تمر العملية الانتخابية لديهم بسلام وبدون اندلاع أعمال عنف جديدة في القارة الإفريقية.

---

(٢٢) «قتيلان باضطرابات عقب إعلان نتائج انتخابات الرئاسة في النيجر»، **صحيفة الاتحاد الإماراتية**، (٢٥، فبراير، ٢٠٢١م)، الاسترجاع في: ١، مارس، ٢٠٢١م، https://bit.ly/3qW031e

(٢٣) «المعارضة في النيجر تطالب بالإفراج عن جميع موقوفي الاحتجاجات»، **صحيفة الخليج**، (٢٨، فبراير، ٢٠٢١م)، الاسترجاع في: ١، مارس، ٢٠٢١م، https://bit.ly/3uGYrdS

مستقبل الصومال في ظل تصاعد الإرهاب وانسحاب القوات المواجهة

زينب مصطفى رويحه - باحثة متخصصة في الشؤون الإفريقية - القاهرة.

تبنى الاتحاد الإفريقي بالاتفاق مع الأمم المتحدة قرارا بالإبقاء على قواته في الصومال حتى نهاية العام، بحيث تستعد القوات المحلية لتقوية أركانها من أجل الحفاظ على أمن وسلامة البلاد ضد مختلف التحديات التي تواجهها، ويأتي ذلك القرار عقب إعلان الولايات المتحدة خروج قواتها من الصومال، التي كانت تشارك قوات الأمن الصومالية في الدفاع عن البلاد خاصة ضد الهجمات الإرهابية التي تشنها حركة الشباب المجاهدين[١].

النشاط الإرهابي في الصومال

تشهد الصومال خلال الفترة الأخيرة زحفًا إرهابيًّا موسعًا من جانب حركة الشباب الإرهابية، حيث قامت بما يقرب من ٨ عمليات إرهابية منذ بداية شهر مارس ٢٠٢١م ، شملت الهجوم على عناصر مدنية وقوات الأمن، كما أغارت على قواعد عسكرية في كينيا بما يزيد من حدة تدهور الأمن على النطاق الإقليمي[٢].

وتعاني الصومال النشاطَ الإرهابي لحركة الشباب منذ عام ٢٠٠٦م، ولكن لعدة أسباب داخلية وخارجية، استطاعت الحركة أن تمدد أذرعها على المحيط الإقليمي، وفي الداخل، سيطرت على مساحات واسعة من الأراضي الريفية في جنوب ووسط الصومال وطرق الإمداد بين المدن، وشنّت حملات مستمرة من تفجيرات السيارات المفخخة والاغتيالات وغيرها من الهجمات في مقديشو، وتركز أهدافها على القواعد التابعة لبعثة الاتحاد الإفريقي والجيش الصومالي، بحيث أصبحت من أكثر الحركات خطرا في إفريقيا، فعلى سبيل المثال، يمثل هجوم الشباب في مقديشو أكتوبر ٢٠١٧م أحد أكثر الحوادث عنفًا في القارة، إذ أودى بحياة أكثر من ٥٠٠ شخص[٣].

(1) Aggrey Mutambo and Abdulkadir Khalif, "UN Delays Amisom Exit as Somalis Push for a Political Deal ," *The East African*, March 2, 2021, https://www.theeastafrican.co.ke/tea/news/east-africa/un-delays-amisom-exit-as-somalis-push-for-a-political-deal-3309704.

(2) "Gulf Of Aden Security Review- A Regularly Updated Review of Both Yemen and the Horn of Africa Covering Topics Related to Security, Governance, and Militant Activity.," *Critical Threats*, accessed March 23, 2021, https://www.criticalthreats.org/briefs/gulf-of-aden-security-review.

(3) Claire Felter, Jonathan Masters, and Mohammed Aly Sergie, "Al-Shabab ," *Council on Foreign Relations*, January 10, 2020, https://www.cfr.org/backgrounder/al-shabab.

وتأكيدا على ما سبق، كشفت الإحصائيات خلال السنوات الأخيرة ارتفاعا غير مسبوق في حجم النشاط العملياتي والخسائر المادية والبشرية، ففي عام ٢٠١٩م، نجم عن النشاط الإرهابي حوالي ٥٦٩ من الضحايا، بالإضافة إلى ٢٣٩ هجومًا أُبلغ عنها، واحتلت الصومال المركز الخامس عالميا وفقا لمؤشر الإرهاب العالمي عام ٢٠٢٠م، ومؤخرا في ٥ مارس ٢٠٢١م، قادت حركة الشباب هجوما على السجن الرئيس في بوساسو -أكبر مدينة في بونتلاند-، وأطلقت سراح ما لا يقل عن ٤٠٠ سجين، ينتمون إلى الجماعة[٤].

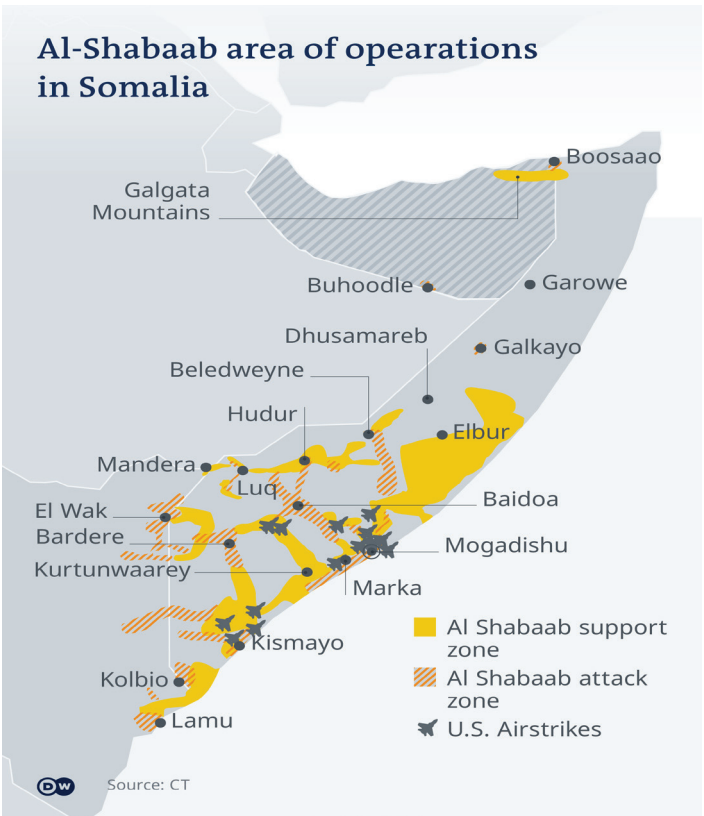

المصدر: رسم توضيحي يبين مراكز وجود حركة الشباب في الصومال، «الوضع الأمني في الصومال في أزمة وسط عدم اليقين السياسي»، DW، (١٠، مارس،٢٠٢١م)، الاسترجاع في: ٢٢، مارس، ٢٠٢١م، https://www.dw.com/en/somalias-security-situation-in-crisis-amid-political-uncertainty/a-56828825?maca=en-rss-en-all-1573-rdf.

(4) Mohamed Odowa, "Somalia's Security Situation in Crisis amid Political Uncertainty ," *DW*, March 10, 2021, https://www.dw.com/en/somalias-security-situation-in-crisis-amid-political-uncertainty/a-56828825?maca=en-rss-en-all-1573-rdf.

محفزات التوسع الإرهابي في الفترة الأخيرة

خروج القوات الأمريكية

أعلن الرئيس الأمريكي السابق «دونالد ترامب» منذ بداية ولايته عن نيته تقليص وجود القوات الأمريكية من المناطق التي وصفها بأنها مناطق «حروب طويلة الأمد»، حيث اعتبرها أحد موروثات إدارته، ولا بد من إعادة توزيعها، وأنها بمثابة استنزاف للقوات المسلحة وجهود وموارد الدولة في حروبٍ لا طائل منها، واتبع إستراتيجية محددة بمدى زمنيّ معيَّن تتضمن سحب القوات الأمريكية من المواقع التي تتمركز بها تدريجيا على مدار فترة حُكمه.

وعلى الفور، في نهاية يناير، أعلن قائد القيادة الأمريكية في إفريقيا (أفريكوم) الجنرال «ستيفن تاونسند» اكتمال خروج الجنود الأمريكيين من مواقعهم في الصومال، أمر تسعى حركة الشباب لاستثماره بإعادة تكثيف نشاطها، وإفساح المجال لممارسة عملياتها في ظل تراجع القوات المواجهة، وما أن خرجت القوات الأمريكية، حتى زاد النشاط الإرهابي بمعدلات غير مسبوقة على مدار شهري فبراير ومارس[٥].

والجدير بالذكر، أن الولايات المتحدة أسَّسَت القيادة العسكرية (أفريكوم) لتُغطّي أنحاء القارة كافة، وتتكون من قوات عسكرية مشتركة بين الأطراف المعنية تعمل تحت إدارة وزارة الدفاع الأمريكية، وبدأت عملها في ٢٠٠٨م، لتعزيز الجهود الأمنية المشتركة والمساعدة في وقف انتشار الإرهاب والتطرف وملاحقة عناصره بعيدا عن أرضها، وإقرار عمليات السلام في إفريقيا، وتأمين مرور النفط ومختلف العمليات التجارية إلى الأسواق الدولية، ودرّب الجنود الأمريكيون ودعموا القوات الصومالية (داناب)؛ الوحدة العسكرية الرئيسة في الصومال، كما تتعاون القوات الأمريكية مع بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال (أميسوم) منذ ما يزيد على ١٠ سنوات لمواجهة حركة الشباب، ودعم الحكومة الصومالية.

ضعف الأجهزة الأمنية

تعاني الصومال مشكلات مؤسسية منذ فترة طويلة، حيث لا يوجد على أرضها جيش مكتمل الوحدات يمكنه تغطية جميع جوانب الدولة أمنيا من حيث الدفاع عن حدود الدولة ومداخلها كافة، وإجمالا، لا يزال النظام الأمني في الصومال يواجه عدة مشكلات هيكلية، أولا تتعلق بمحدودية الميزانية وضعف القدرة على الإنفاق العسكري وانخفاض أجور الجنود، ويرجع ذلك لعدة أسباب، منها: الفساد الحكومي والافتقار إلى الشفافية، حيث صنفتها منظمة الشفافية الدولية على أنها أكثر دول العالم فسادًا،

(5) Abdi Yusuf, "Biden Should Reverse Trump's Decision to Withdraw From Somalia," *Foreign Policy*, January 13, 2021, https://foreignpolicy.com/2021/01/13/trump-somalia-troop-withdrawal-security-threat-biden-reverse/.

نتيجة استشراء الاحتيال الرسمي والسرقة والمخالفات، مما أدى إلى تقويض الجهود الدولية لإعادة بناء الدولة، ويعكس ذلك وقوع مناطق مهمة في وادي نهر شبيلي تحت سيطرة حركة الشباب بعد انسحاب القوات الأمنية منها احتجاجًا على عدم تلقي بعضها رواتب لفترة طويلة، كذلك في ٢٠١٧م، علقت الولايات المتحدة مساعدات الغذاء والوقود لمعظم القوات المسلحة الصومالية بسبب مخاوف تتعلق بالفساد، كما أعرب المانحون مؤخرا عن نيتهم لوقف التمويل، إلى جانب مشكلات تتعلق بتوزيع القوات، وترتيبات القيادة[٦].

أيضا تضعف التوترات الفيدرالية جهود تكوين جيش قوي قادر على الدفاع على البلاد، حيث تصعب عملية دمج القوات الأمنية في جيش موحد مما يضعف الجاهزية العملياتية لقوات الدفاع الصومالية، وكذلك إهدار الموارد العسكرية في النزاع داخليا، وإهمال خطر توغل الجماعات الإرهابية، والذي يعد عنصرا رئيسا تستغله جماعة الشباب لضرب الأجهزة الأمنية المشتتة الضعيفة في ظل المأزق الراهن المتعلق بتأجيل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية[٧].

أزمة الاندماج

تغلب على المجتمع الصومالي ملامح العشائرية، فمنذ الثمانينيات في القرن الماضي، ظهرت بوادر الصراع بين الفصائل الصومالية حتى نشبت الحرب الأهلية في أوائل التسعينيات، وهو ما أدى إلى ظهور مصطلح «دولة فاشلة»، ولم تستطع الحكومة الانتقالية فرض سياسة مركزية موحدة، حيث تطل برأسها المطالبات بالاستقلال مما يضر بمشروع بناء الدولة الفيدرالية، كما تتعارض حدود الدولة الفيدرالية الجديدة مع المفاهيم التقليدية لحدود العشائر، والذي بدروه أدى إلى عزل بعض عشائر الأقليات عن السلطة، ونتيجة لذلك، افتقد القائمون على السلطة شرعيتهم في هذه المناطق.

ولا تتوقف الصراعات بين العشائر بسبب النزاع على الأراضي، وتقاسم الموارد؛ ففي الشمال، اشتبكت ميليشيات العشائر في الفترة ما بين ٣ و ١٩ مايو عام ٢٠٢٠م، وخلفت عشرات من الضحايا في منطقتي مودوغ وغلجدود، ثم في ٢٣ مايو، اشتبكت ميليشيات العشائر مع قوات الجيش، مما أسفر عن مقتل ثمانية أشخاص على الأقل في منطقة «مدج»، كما أسفرت أعمال العنف بين العشائر المستمرة طوال شهري مارس وأبريل ٢٠٢٠م عن مقتل أكثر من ١٠٠ شخص في مناطق شبيلي وجوبا وباي في الجنوب.

(6) Security Council, "Situation in Somalia S/2021/154, "*United Nations*, (New York , February 17, 2021), https://undocs.org/S/2021/154.

(7) Michael Keating and Sagal Abshir, "The Politics of Security in Somalia," *Center on International Cooperation*, April , 2018: 1–14, https://cic.nyu.edu/sites/default/files/politics_of_security_in_somalia_2018_final_0.pdf.

وفي الوقت نفسه، تستغل العناصر الإرهابية جميع الظروف من حيث المظالم المحلية، والمطالبات الانفصالية، وعدم قدرة الدولة على فرض سلطتها في جميع الأنحاء في تغذية الصراعات المحلية، وتأليب العشائر ضد قوات الأمن، وإشعال التوتر، من أجل تفكيك الروابط بين الولايات والسلطة المركزية، وعزل المناطق التي تسيطر عليها عن السلطة الشرعية، وجذب الأفراد المهمشين للانضمام إليها، وتحريض «القوميات الإسلامية المضطهدة»، وتحقيق مكاسب على حساب فشل القيادة في لم شمل المواطنين.

تداعيات توسع حركة الشباب الإرهابية

تهديد الأمن الإقليمي

تعاني منطقة شرق إفريقيا خطرا محدقا بسبب نفوذ حركة الشباب الإرهابية المتزايد، حيث تتوالى الهجمات على القواعد العسكرية والأهداف المدنية في كينيا باعتبارها ساحة مستهدفة بالنسبة لحركة الشباب، وتعد منطقة بوني في لامو موطئ قدم للجماعة، وعلى سبيل المثال: نفذت حركة الشباب يوم ١٥ يناير ٢٠١٩م هجوما إرهابيا خطيرا على مجمع تجاري في نيروبي بكينيا، وأسفر الهجوم عن مقتل ٢١ شخصا، وتعتبر المناطق الحدودية في كينيا المتاخمة للصومال امتدادا لساحة عمليات حركة الشباب خارج الصومال، وأصبحت مقاطعة مانديرا تحت سيطرة شبه كاملة من حركة الشباب، وأغلقت المدارس أبوابها بسبب نزوح المعلمين، وأصبح السفر محفوفًا بالمخاطر بسبب الهجمات المسلحة والقنابل على جوانب الطرق، كما تُدمر أبراج الهواتف المحمولة بانتظام، وتسيطر حركة الشباب على الطرق السريعة في مانديرا، وتستهدف موظفي الخدمة المدنية على الطرق، مما أدى إلى عزل شمال شرق كينيا عن بقية البلاد[٨]، هذا بالإضافة إلى الصراعات الداخلية في إثيوبيا المجاورة، وبالتالي أصبحت المنطقة بأكملها على صفيح ساخن.

وفي السياق ذاته، تشارك كينيا بوحدة تتكون من حوالي ٣٥٠٠ جندي في بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال (أميسوم)، بهدف محاربة جماعة الشباب الإرهابية، وهو ما يعكس مدى الخطر التي تمثله الجماعة، وفي الوقت ذاته، جعل كينيا بمثابة هدف أكبر للجماعة، فانتقلت لمحاربتها على أرضها مستغلة انعدام الأمن والتهميش ونقص الخدمات، وفي ظل انسحاب القوات الأمريكية، فإن ذلك يشكل تهديدا أكبر على المنطقة حتى وإن نقلت الولايات المتحدة جنودها إلى جيبوتي وكينيا، فإن حركة الشباب لن تكف عن تهديد أمن المنطقة بأكملها.

إلى جانب ذلك، توجد توترات بين الصومال وكينيا[٩]، حيث قطعت الصومال العلاقات الدبلوماسية مع كينيا

(8) "Growing Desperation Over Al Shabaab Threat in Kenya's North," *The Defense Post*, February 10, 2021, https://www.thedefensepost.com/2021/02/10/al-shabaab-threat-north-kenya/.

(9) "Stability at Risk as Somalia and Kenya Spat over Sea Border ," *DW* , March 15, 2021, https://www.dw.com/en/kenya-somalia-border-dispute-threatens-stability/a-56879109.

في ١٥ ديسمبر ٢٠٢٠م على خلفية مزاعم أن كينيا تتدخل في شؤونها، وتدعم دولة جوبالاند الصومالية شبه المستقلة غير المعترف بها من قبل السلطات، وعلى إثر ذلك، هددت الصومال في يناير ٢٠٢١م بالانسحاب من مجموعة دول شرق إفريقيا، والذي يضع أمن المنطقة في خطر، لما يعنيه ذلك صعوبة التوصل إلى اتفاق بشأن مواجهة العناصر الإرهابية، وتقويض الجهود المشتركة لتجفيف بؤر الإرهاب[١٠].

تأجيل إجراء الانتخابات

كان من المقرر أن يجرى تنظيم الانتخابات التشريعية، والرئاسية في فبراير المنصرم بما يتماشى مع اتفاق ١٧ سبتمبر ٢٠٢٠م، حيث انتهت فترة البرلمان الصومالي بغرفتيه، مجلسي الشعب والشيوخ، في ديسمبر ٢٠٢٠م، وكذلك انتهت فترة الرئيس الصومالي محمد عبدالله فرماجو، في ٨ فبراير ٢٠٢١م، وأصبحت البلاد في أزمة سياسية، ويرجع ذلك لعدم الوصول إلى توافق بين الأطراف السياسية الصومالية بشأن آلية إجراء الانتخابات، ومعايير اختيار اللجنة القائمة على الانتخابات إلى جانب الخلاف بين الرئيس المنتهية ولايته ورؤساء الولايات[١١].

ونتيجة لذلك، اندلعت المظاهرات احتجاجا على تأخير انتخابات إلى أجل غير مسمى، وقابلتها قوات الأمن بإطلاق النار في العاصمة الصومالية، كما أُبلغ عن انفجار واحد على الأقل في المطار الدولي وسدت ناقلات الجند المدرعة الشوارع الرئيسة، وأعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء التأخيرات في استكمال الترتيبات الخاصة بإجراء الانتخابات لما يؤدي إلى إعاقة عملية بناء الدولة[١٢].

الجدير بالذكر أنه ليست هذه المرة الأولى التي تتأجل فيها إجراء الانتخابات، كان هناك قرار بتنظيم الانتخابات خلال عام ٢٠٢٠م، ولكن نتيجة انتشار فيروس كورونا والأزمة العالمية التي مرت بها جميع الدول إلى جانب نشاط حركة الشباب، والذي من شأنه تعطيل إجرائها، مما دفع بالاتحاد الأوروبي منذ يونيو بوقف المساعدات المالية لميزانية الصومال بسبب مخاوف بشأن محاولات تزوير الانتخابات، والذي أثر على مختلف المجالات، كما يؤثر النشاط الإرهابي على قدرة الولايات على المشاركة في الانتخابات وتأمين عملية تصويت المواطنين، وهو ما يتطلب جهودا أمنية مكثفة.

---

(10) Meressa K Dessu, "AMISOM Should Provide More than Security in Somalia," *ISS Africa*, February 25, 2021, https://issafrica.org/iss-today/amisom-should-provide-more-than-security-in-somalia.

(11) Michael Rubin, "Somalia: Mohamed Farmaajo's Treasury Has Become a Black Hole ," *The National Interest*, March 8, 2021, https://nationalinterest.org/feature/somalia-mohamed-farmaajo's-treasury-has-become-black-hole-179598.

(12) Edith M. Lederer, "UN Urges Somalia to Organize Elections without Delay ," *The Washington Post*, March 13, 2021, https://www.washingtonpost.com/world/africa/un-urges-somalia-to-organize-elections-without-delay/2021/03/13/844981b4-83bd-11eb-be22-32d331d87530_story.html.

تأجيل خروج بعثة الاتحاد الإفريقي (أميصوم)

كان من المقرر أن ينتهي تفويض بعثة الاتحاد الإفريقي (أميصوم) في الصومال في نهاية فبراير، ولكن أقر مجلس الأمن بالإجماع على تمديد بقائها حتى نهاية عام ٢٠٢١م، حتى يمكن نقل سلطة الأمن إلى السلطات الصومالية، وتكون الدولة على استعداد لتحمل مهام بسط الأمن والاستقرار في البلاد، أي أن انسحاب البعثة مرتبط بمدى استقرار الوضع السياسي في البلاد، ونجاح الانتخابات، وقدرات القوات والمؤسسات الصومالية على إدارة التهديدات الحالية والمستقبلية[١٣].

وقد بدأت «أميصوم» عملها في الصومال منذ عام ٢٠٠٧م، ويشارك فيها حاليا ما يقرب من ٢٠ ألف جندي من الدول الأعضاء، وبالتعاون مع القوات الصومالية استطاعت الحد بدرجة متواضعة من نشاط حركة الشباب، وطرد عناصرها من معظم المراكز الحضرية، لذلك فإن خروج البعثة في ظل الوضع السياسي المتدهور يشكل تهديداً مباشراً للمكاسب التي تحققت منذ عام ٢٠٠٧م.

رؤية استشرافية

في ظل المأزق الحالي، وتعقد المشكلات التي تعانيها الصومال، يمكن تصور الأوضاع المقبلة في بعض السيناريوهات المحتملة:

من المتوقع أن تبادر القيادة السياسية مع الفاعلين والنخبة إلى إجراء الانتخابات في أسرع وقت ممكن خشية تفاقم الأزمة وتحولها إلى صراعات داخلية مهددة لوحدة البلاد واستقرارها، وحفاظا على الدستور خاصة بعد أن فقد الرئيس والبرلمان شرعية استمرارهما بعد انتهاء المدة المحددة لكل منهما. كما أن استمرار ذلك الوضع يعني إمكانية تأجج وانتشار الاحتجاجات، وإتاحة الفرصة لحركة الشباب لممارسة نشاطها الإرهابي بتوسع، وكذلك قد يوقع الصومال في عقوبات من قبل الشركاء الدوليين، مثلما أوقف الاتحاد الأوروبي المساعدات المالية، خاصة وأن الوضع الإنساني في الصومال لا يزال مزريًا، حيث من المتوقع أن يرتفع عدد الأشخاص المحتاجين للمساعدة من ٥,٢ مليون في عام ٢٠٢٠م إلى ٥,٩ مليون في عام ٢٠٢١م، بسبب تزايد انعدام الأمن الغذائي، والكوارث المناخية، وتأثيرات جائحة كورونا[١٤].

أيضا، من المحتمل أن تطور بعثة الاتحاد الإفريقي إستراتيجيتها في الصومال، وإعادة توزيعها بما يتماشى مع خريطة النشاط الإرهابي، وأن تكثف جهودها لدعم الأمن والاستقرار في البلاد تمهيدا لخروجها بعد

(13) "Somalia's Leaders Must Avoid Risky 'Winner-Take-All' Tactics, Break Standoff Blocking Realization of Agreed Electoral Model, Special Representative Tells Security Council ," *United Nations Press Release*, February 22, 2021, https://www.un.org/press/en/2021/sc14441.doc.htm.

(14) "Avoid 'Risky Winner-Take-All Tactics' in Somalia, UN Security Council Hears," *UN News*, February 22, 2021, https://news.un.org/en/story/2021/02/1085412.

فترة طويلة من الاعتماد عليها في تأمين الدولة، وأن تركز على الأولويات الأساسية التي أقرها مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الإفريقي من حيث تفعيل الأنشطة التشغيلية، وبناء القدرات المؤسسية، والأنشطة الداعمة التي تشمل الدعم المادي واللوجستي لقوات الأمن[١٥].

وكذا، يمثل خروج الجنود الأمريكيين من الأراضي الصومالية بعد تاريخ طويل فرصة لغيرها من الفواعل الدولية لممارسة النفوذ وإبراز الهيمنة على الساحة الإفريقية، خاصة تلك التي تحمل أنشطة اقتصادية في إفريقيا، مثل الصين وروسيا أبرز المنافسين للوجود الأمريكي في إفريقيا. فعلى سبيل المثال، تعاقدت روسيا مؤخرا مع السودان لإقامة قاعدة عسكرية بحرية خاصة بها على أرضها، وكذلك الصين تجمعها علاقات مشتركة مع عديد من الدول الإفريقية، مثل جيبوتي المجاورة التي تتمركز بها قاعدة صينية، كما تهتم الصين بإقرار الأمن في شرق إفريقيا من أجل تأمين مبادرة الحزام والطريق.

ختاماً

عقود طويلة من التوترات والأزمات تدفع باستقرار وكيان الدولة نحو المزيد من التأزم، وللصومال طبيعة خاصة تتطلب ضرورة الحفاظ على النظام الدستوري وعدم التهاون في أمن واستقرار البلاد، إذ إن اعتمادها على أطراف خارجية لفترة طويلة انتقص من سيادة البلاد، وأصبح للدول الأخرى دور في اتخاذ قرارات تتعلق بمصير المواطنين الصوماليين، كما أوقع بعض المناطق في قبضة الإرهابيين، وأصبحت الدولة هشة لا تستطيع الدفاع عن أركانها حتى استفحل نشاط حركة الشباب، وأضحى من الضروري أن تتوحد الدولة على قرار واحد، وأن تتراجع بعض النخب عن مصالحها الفردية في سبيل تحقيق أمن واستقرار ووحدة البلاد وسيادتها.

(15) Dessu, “AMISOM Should Provide More than Security in Somalia .”